(العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤)

اعداد
سامي احمد مهاوش الفلاحات

المشرف
الدكتور محمد خير مصطفى

قدمت هذه الرساله استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسيه

كلية الدراسات العليا

الجامعه الاردنيه

حزيران/ ٢٠٠٦

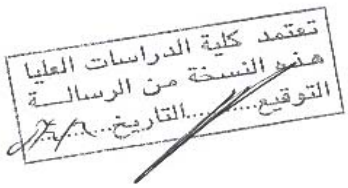

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنيـــــــــة

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام ١٩٩٠-٢٠٠٤ .
وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٥ .

أعضاء لجنة المناقشـــــــة	التوقيـــــــع
الدكتور محمد خير (مصطفى) أستاذ العلاقات الدولية ، مشرفا	.....
الاستاذ الدكتور فيصل الرفوع أستاذ العلاقات الدولية ، عضوا	.....
الاستاذ الدكتور عبدالله النفرش أستاذ العلاقات الدولية ، عضوا	.....
الدكتور محمد المومني ، عضوا أستاذ ، جامعة اليرموك	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاهداء

إلى روح والدي ٠٠سائلا الله تعالى لهما الرحمة وحسن المأب

سامي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكـــــــــر وتقدير

اسجل شكري وتقديري للدكتور محمد خير مصطفى من قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية ، الذي اشرف على انجاز هذه الدراسة ، كما اشكر لجنة المناقشه والتي ابدت ملاحظات قيمة ساهمت في رفع سويتها ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

ـ قرار لجنة المناقشه ب
ـ الاهداء ج
ـ الشكر د
ـ قائمة المحتويات ه
ـ ملخص و
ـ المقدمة ١ـ ٢
ـ الفصل الاول : الاطار النظري ٣ـ ٣١
مشكلة الدراسه ٤
اهميـــة الدراسه ٤
فرضية الدراسة ٥
منهجية الدراسه ٥
الحدودالزمنية للدراسة ٦
تمهيد ٧
المبحث الأول :اثرالتحولات الدولية علىالدولة القطرية ٩ـ١٢
المبحث الثاني : تغير نمط العلاقات الدولية من الاعتمادية المتبادلة
إلى مفهوم القرية الكونية ١٣ـ١٨
المبحث الثالث : اثرالتحولات الدولية على منطقة الخليج العربي ١٩ ـ ٢٥
المبحث الرابع : اثرالتحولات الدولية على السياسة الخارجية الاردنية ٢٦ـ٣١

ـ الفصل الثاني : العلاقات السياسية الاردنية الخليجية ٣٢ـ ٦١
المبحث الأول : عملية الاصلاح السياسي ٣٨ـ ٤٧
المبحث الثاني :الموقف من القضية الفلسطينية ٤٨ـ ٥٣
المبحث الثالث :العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية ٥٤ـ ٥٧
المبحث الرابع : مشروع الشرق الاوسط الكبير ٥٨ـ ٥٩
المبحث الخامس :انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي ٦٠ـ٦١

ـ الفصل الثالث : العلاقات الاقتصادية الاردنيةالخليجية ٦٢ـ ٧٤
المبحث الأول : التعاون الاقتصادي بين الاردن ودول مجلس
التعاون الخليجي ٦٤ـ٧٢
المبحث الثاني : معيقات التعاون الاقتصادي بين الاردن
ودول مجلس التعاون الخليجي ٧٣ـ٧٤

ـ الفصل الرابع : العلاقات الامنية الاردنية الخليجية ٧٥ ـ ٨٦
المبحث الأول : العراق ٧٧ ـ ٨٠
المبحث الثاني :ايران ٨٠ ـ ٨٣
المبحث الثالث :الارهاب ٨٣ ـ ٨٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ **الفصل الخامس : العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي واثرها على الاردن** ٨٧ ـ ٩٦
المبحث الأول : طبيعة العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ٨٨ ـ ٩٤
المبحث الثاني : أثر العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي على الاردن ٩٥ـ ٩٦
ـ **الخاتمـــــــة** ٩٧ـ ٩٩

ـ **قائمـــــة المراجع** ١٠٠ـ ١٠٣
ـ Abstract ١٠٤ـ ١٠٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤

إعداد

سامي احمد مهاوش الفلاحات

المشرف

الدكتور محمد خير مصطفى

ملخص

تبحث هذه الرسالة في العلاقات السياسية الأردنية الخليجية خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٤ ، حيث قامت منهجية الدراسة على الاسلوب التحليلي ، وذلك بتحليل محتوى العلاقات القائمة بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة الدراسة٠

وقد تناولت الرسالة اثر التحولات الدولية التي حدثت في التسعينات من القرن العشرين واثرها على السياسة الخارجية للدول ، فقد بينت الرسالة اثر هذه التحولات على الدولة القطريه ، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، فعلى المستوى الداخلي احدثت هذه التحولات انفتاح في مجالات الحياة المختلفه استدعت وجود شكلا معينا من اشكال الحكم نظرا لتعدد مراكز القوة الاقتصادية والاجتماعية والاعلاميه ،وهو ما استلزم بدوره تعددا في مراكز القوة السياسية داخل الدوله ٠

أما على المستوى الخارجي فقد حدت هذه التحولات من سيادة الدولة ودورها على الساحة الخارجية ، وبالتالي اصبح مبدأ الاستقلال السياسي للدولة محل شك ، وعلية فان كل دولة اضطرت إلى تكييف سياستها الخارجية مع الواقع الدولي الجديد والذي يقوم على العولمة وفتح الحدود والاسواق ، وتنامي دور المنظمات غير الحكومية ، والشركات متعددة الجنسيات بشكل كبير ٠

وبينت الرسالة اثر التحولات الدولية التي حدثت في الفترة المشار اليها على نمط العلاقات الدولية ، والذي تحول من الاعتمادية المتبادلة الى مفهوم القرية الكونيه ٠ فنظام العلاقات الدولية قبل تفكك الاتحاد السوفييتي في العام ١٩٩١ كان قائما على القطبية الثنائيه بين معسكرين ،شرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي وغربي بقيادة الولايات المتحده ، وكانت العلاقات بين دول كل معسكر من هذه المعسكرات قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل الاقتصادي والتنسيق السياسي ٠ الا انه بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين بتفكك الاتحاد السوفييتي اخلى هذا النظام مكانه لتحل محله ظاهرة العولمة وثورة الاتصال التي حولت العالم الى قرية كونيه ،وبرزت خرائط جديدة للعلاقات الدولية٠

واستعرضت الرسالة اثر هذه التحولات على اداء السياسة الخارجية لكل من الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي ، إضافة الى تأثيراتها الداخلية على هذه الدول ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وقد تم دراسة العلاقات بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٤ من الجوانب السياسية والاقتصادية والامنية ، فعلى المستوى السياسي تم استعراض المراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات السياسية بين الجانبين ، إضافة الى تحليل واقع هذه العلاقات وذلك بدراسة بعض القضايا السياسية وموقف الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي مثل عملية الاصلاح السياسي ، القضية الفلسطينية ، العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكيه ، ومشروع الشرق الاوسط الكبير ،وانضمام الاردن الى عضوية مجلس التعاون الخليجي ٠
اما على المستوى الاقتصادي تم دراسة خلفية وواقع العلاقات الاقتصدية بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي ، والمحددات التي تعيق تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما ٠

وفيما يتعلق بالعلاقات الامنية بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي فقد تم استعراض خلفية التعاون الامني والعسكري بين الجانبين ، وتحليل موقف كل منهما ازاء ابرز التحديات الامنية التي يواجهانها خلال فترة الدراسة وهي العراق ، وايران ، وموضوع الارهاب ٠

إضافة الى بيان طبيعة العلاقات القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي وانعكاس هذه العلاقات على الاردن٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمــه

تبحث هذه الدراسة في العلاقات السياسية الاردنية الخليجية في الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٤ ،وما واكب هذه الفترة من تحولات دولية واقليمية اثرت على العلاقات بين الجانبين ، ويمكن القول ان علاقات الاردن مع دول الخليج العربي تقع في مرتبة متقدمة في سلم اولويات السياسة الخارجية الاردنية ، نظرا لاهمية هذا التجمع الاقليمي بالنسبة للاردن من جوانب كثيرة .

وقد تم تقسيم هذه الدراسة الى خمسة فصول،تناول الفصل الاول منها الاطار النظري للدراسة ،حيث تم التركيزفي هذا الفصل على التحولات الدولية منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ،وتاثيرها على كل من الاردن ودول الخليج العربي،اذ ان الدولة لا تتحرك في فراغ بل في بيئة دولية تؤثر على سلوكها سلبا وذلك بان تكون الظروف المحيطة غير مواتية وبالتالي تحد من قدرتها على التحرك والمناورة ، أو ايجابا وذلك بان تكون هذه الظروف محفزة وداعمة ،وتمكن الدولة من تحقيق اهداف سياستها ،وبالتالي تبني الدولة سياستها الخارجية بناء على هذه المعطيات .

اما الفصل الثاني فيتناول العلاقات السياسية بين الاردن ودول الخليج خلال الفترة المشار اليها ،وذلك من خلال استعراض بعض الملفات ذات الاهتمام المشترك ومقارنة موقف كل من الجانبين ازائها مثل عملية الاصلاح السياسي ، القضية الفلسطينية ، العلاقة مع الولايات المتحدة ومشاريعها في المنطقة ، وانضمام الاردن لعضوية مجلس التعاون الخليجي .

ويبحث الفصل الثالث في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ،حيث تم استعراض عدة مؤشرات للدلالة على مستوى هذه العلاقة، مثل الاتفاقيات الاقتصادية والتبادل التجاري ، العمالة الاردنية في الخليج ، الاستثمار ، السياحة ، التبادل الثقافي ، والمساعدات الاقتصادية المقدمة من دول الخليج الى الاردن ، والعلاقة مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

ويبحث الفصل الرابع في التعاون الامني بين الجانبين الاردني والخليجي من خلال اجراء مقارنة بين مواقف الجانبين ازاء عدة ملفات امنية هامة لكلا الطرفين، وهي الملف العراقي ، العلاقة مع ايران ، الارهاب .

ويتناول الفصل الخامس من هذه الدراسة العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الستة،واثرهذه العلاقات على الاردن .

ان العلاقة الاردنية الخليجية حاضرها ومستقبلها قد لا يمكن الاحاطة بها بشكل كامل في هذه الدراسة ، الا انه يمكن اعتبارها اسهاما متواضعا في هذا المجال ومحاولة لتسليط الضوء على بعض جوانب هذه العلاقة ،والتي هي من الاهمية بمكان لكل من الاردن الذي يرى في دول الخليج العربي داعما اقتصاديا وسياسيا له ، وبالنسبة لدول الخليج العربي الذي يعتبرالاردن حاجزا امنيا لها ومصدرا للقدرات البشرية ذات البنية الاجتماعية المتجانسة مع دول مجلس التعاون الخليجي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد قامت فرضية هذه الدراسة على اساس ان العلاقات الاردنية الخليجية ومنذ نشأتها انطلقت من قاعدة تعاونية وليست تنافسيه ،وذلك نظرا لعوامل عدة شكلت اسس ومحددات هذه العلاقة سوف يرد ذكرها في متن هذه الدراسه ،سواء كان هذا الشكل من العلاقات قائم على اسس موضوعية تتمثل بحاجة كل من الطرفين للاخر،او بسبب مؤثر خارجي لعب دورا ما في طبع هذه العلاقة بصبغة تعاونية ،وان مرت بنوع من التوتر والفتور في بعض مراحلها .

وقد قامت منهجية هذه الدراسه على استقصاء ومتابعة التطور التاريخي لشكل العلاقة بين المملكة الاردنية الهاشمية ودول الخليج العربي منذ قيامهاعلى مستويات مختلفه،وتحليل الظروف والمتغيرات التي حكمت كل مرحلة من مراحل تطور هذه العلاقه ، ثم دراسة وتحليل طبيعة العلاقة القائمة بين الجانبين خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٤ ،وذلك بالرجوع الى الدراسات والندوات والدوريات واوراق العمل التي تناولت العلاقات الاردنية الخليجية خلال هذه الفتره ،اضافة الى ارشيف وزارة الخارجية الاردنية ،ومحاضر اللقاءات والاتصالات بين المسؤولين الاردنيين والخليجيين ، والرجوع الى المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع مع رصد ما تناولته وسائل الاعلام الاردنية والخليجية من عرض وتحليل لاوجه هذه العلاقات خلال فترة الدراسه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــــل الاول

الاطـــار النظري

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاطار النظري

* مشكلة الدراسه

تدور مشكلة هذه الدراسة حول بناء حكم دقيق على طبيعة العلاقات الاردنية الخليجية خلال فترة زمنية معينه فيما اذا كانت تحركها عوامل صراعية ام تعاونية من خلال الاجابة على الاسئلة التالية :

هل هذه العلاقة مرشحة للتطور ام التراجع في ضوء الخلفيات التاريخية التي ساهمت بصياغتها؟

لماذا لم يرقى التعاون الاقتصادي بين الجانبين إلى مستوى العلاقات السياسية ؟

لماذا لا ترغب دول مجلس التعاون الخليجي بتوسيع علاقاتها الاجتماعية والثقافية مع دول الجوار ومنها الاردن؟ ٠

*اهمية الدراسه

تاتي اهمية الدراسة في تناولها لطبيعة علاقات المملكة الاردنية الهاشمية بدول مجلس التعاون الخليجي خلال الخمسة عشر سنة الماضية ، والظروف والتغيرات التي احاطت بها خلال هذه الفترة .

وفي دولة مثل الاردن حيث ندرة الموارد وصغر المساحة نسبيا ، فانه من الأهمية بمكان التعرف على اداء الدبلوماسية الاردنية مع تجمع اقليمي هام في هذه المنطقه ،سيما وان ما تملكه المملكة الاردنية الهاشمية من رصيد استراتيجي هو علاقاتها مع دول العالم الخارجي والخليجية منها على وجه الخصوص .

ولكون الاردن يرتبط بعلاقات ثنائية طيبة على المستوى السياسي مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي ،فمن الأهمية بمكان تحليل ودراسة العوامل التي توثر في بناء هذه العلاقات ، وذلك بهدف تشكيل قاعدة موضوعية للبناء عليها في مجال تطوير هذه العلاقات ، والانتقال بها من الثنائية إلى الاطار المؤسسي لدول مجلس التعاون الخليجي ،إضافة إلى التعرف على الاسباب والمعيقات التي ما زالت تحد من تفاعل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مع الاقتصاد الأردني، بالرغم من الجوار الجغرافي والعلاقات السياسية الطبيعية بين الجانبين ٠

وقد اتسمت الدبلوماسية الاردنية خلال فترة الدراسه بالهدوء والابتعاد عن الصعقات المفاجئة ،وقد تعزز هذا الاتجاه خلال السنوات الخمس الماضية ،على ان هذا الهدوء لا يعني ان الاردن لم يعرف علاقاته مع دول الخليج العربي ،او انها كانت ذات لون رمادي اظهرته بمظهر الضعيف المتلقي ،بل ان صانع السياسة الخارجية الاردنية كان ياخذ مواقف معينه ويدافع عنها ويسعى لايضاحها للاخرين ٠

وكما طبعت علاقات الاردن الخارجية بهذا النهج فانها كانت اكثر وضوحا في التعامل مع دول الخليج العربي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

*فرضية الدراسه

تقوم الدراسة على فرضية ان العلاقات الاردنية الخليجية قائمة على اسس تعاونية وليست تنافسية ، وهذا الشكل من العلاقة تحكمه عدة محددات منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي او امني ، فالظروف المتمثلة بالجوار الجغرافي والتاثير الاقتصادي والسياسي المتبادل فرض على الجانبين ان يحافظا على حد ادنى من خطوط الاتصال القائمة بينهما حتى في مراحل الاشتباك السياسي.
وقياسا على ذلك فان ما شهدته العلاقة بين الاردن ودول الخليج العربي من ازمة متفجرة في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي كانت نتيجة لاختلاف الاجتهادات حول الاسلوب الصحيح في التعامل مع مشكلة دخول القوات العراقية الى دولة الكويت مع اتفاق الجانبين على ضرورة انسحابها واعادة السيادة للكويت ، فبينما رأى الاردن ان حل هذه المشكلة يجب ان يكون حلا عربيا ،سيما وانه شارك بقواته المسلحة عام ١٩٦٢ بالحفاظ على استقلال دولة الكويت امام مساعي القيادة العراقية انذاك بضمها الى العراق ،كانت دول الخليج العربي ترى ضرورة الاسراع باستقدام اطراف خارجية لاجبار العراق على سحب قواته من دولة الكويت ، اضافة لظروف ومؤثرات دولية تتعدى الارادة الذاتية لكل من الاردن ودول الخليج العربي .
ومرد الانسجام في العلاقات بين الجانبين يعود لتشابة انظمة الحكم في كل من الاردن ودول الخليج العربي والتماثل في التوجهات السياسية المحافظة ، اضافة للمصالح المتبادلة في بعض الجوانب الاقتصادية والامنية ، كما ان تغير الحكومات المتتالي في الاردن لا يترك اثرا على السياسة الخارجية للبلاد لان السياسة الخارجية والتوجهات العامة يصنعها الملك وتتبناها الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية ،وكذلك الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي .
وبينما كانت دول الخليج العربي تتفهم الحالة الاردنية كان الاردن حريص على استقرار هذه المنظومة الاقليمية ،وبالتالي فان التباين الذي طبع علاقات الجانبين بداية التسعينات من القرن العشرين يعتبر حالة شاذه وما عدا ذلك فقد كان يسود بينهما علاقات متوازنه ومنسجمة كما كانت طوال النصف الثاني من القرن الماضي تقريبا .
وهنا تحاول هذه الدراسة الاجابة على التساؤلات التالية : كيف يصنع قرار السياسة الخارجية الاردنية ازاء منطقة الخليج العربي ؟ وما هي المحددات والمؤثرات على هذا القرار ؟
وكيف ينظر كل من الجانبين الى علاقاته مع الجانب الاخر وموقع هذه العلاقات في سلم اولوياته .

* منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على تحليل محتوى العلاقة بين الاردن ودول الخليج العربي وعوامل المد والجزر التي مرت بها هذه العلاقة والظروف والمتغيرات التي احاطت بها ،وذلك اعتمادا على المعلومات التي تم الاطلاع عليها من
مختلف الدراسات ، واوراق العمل ، والرجوع إلى المؤلفات التي تناولت هذا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع وارشيف وزارة الخارجية الاردنية ومحاضر لقاءات صانعي السياسة الخارجية الاردنية مع نظرائهم في دول الخليج العربي ، اضافة الى رصد ما تناولته وسائل الاعلام خلال فترة الدراسة من نقل وتحليل لمختلف جوانب العلاقة الاردنية الخليجية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والامنية.

*الحدود الزمنية للدراسة

تبحث هذه الدراسة بالعلاقات الساسية بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي المملكة العربية السعودية ،ودولة الامارات العربية المتحدة ،ودولة الكويت،ودولة قطر، ومملكة البحرين ،وسلطنة عمان ،وذلك من عدة جوانب ، اضافة لمواقف كل منهما ازاء قضايا واحداث وقوى اقليمية ودولية خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٤ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

شهدت السياسة العالمية منذ اواخر القرن العشرين تحولات عميقة اكتمل بعضها ولا زال بعضها الاخر في طور التكوين ،وليس هناك سبب يدعو الى ان هذا الاتجاه في السياسة الدولية لن يستمر في العقود القادمة مع ما يتركة من اثار على الدولة او على اقليم ما ومنها منطقتنا العربية ، ومن المحتمل ان يكون هذا الاتجاه في المستقبل محصورا في الاهمية النسبية لعامل من العوامل الحالية المكونة في السياسة الدولية على حساب عامل اخر كان يتعاظم الدور الامريكي على الساحة العالمية اكثر مما هو علية او ينمو الدور السياسي الاوروبي على حسابة او يزداد ثقل الصين على الساحة العالمية .

ومن ابرز مظاهر هذه التطورات والتحولات الدولية ما يلي :

ـ انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية ودخول العالم في مرحلة انتقالية نحو نظام دولي جديد ورثت فيه الولايات المتحدة الامريكية الاتحاد السوفييتي السابق في المنطقه ، واصبحت قائدة لهذا النظام العالمي الجديد تسعى فيه للسيطرة على الدول التي تعتبرها خطرا على مصالحها التي جعلتها مساوية للامن والسلم الدوليين وذلك من خلال مجلس الامن الدولي ،وما تمارس فيه من نفوذ وسيطرة على بقية الدول دائمة العضوية فيه ،او بالعمل خارج نطاق قراراته اذا كان هناك معارضة لسياساتها داخلة .

ـ تراجع مفاهيم السيادة للدولة القطرية ،وتراجع مفهوم الحدود الدولية باعتبارها حدودا سياديه ،فقد اصبح الفرد والجماعة وحقوقهما الانسانية موضوعا من موضوعات القانون الدولي ،ويمكن للدول الكبرى بغطاء من هيئة الامم المتحدة او بدونه التدخل في أي منطقة في العالم تحت ستار حماية حقوق الانسان ،ومنع الانظمة السياسية من اضطهاد مواطنيها .

كما ان الامم المتحدة توصلت في العاصمة الايطالية روما عام ١٩٩٨ الى تشكيل محكمة الجزاء الدولية ،ووضعت تعريف للجرائم ضد الانسانية ،وتحديد المسؤولية عنها وضرورة تعاون جميع الدول الاعضاء في تسليم المجرمين لمحاكمتهم امام هذه المحكمة (١) .

ـ تطور القانون الدولي في مسألة مكافحة الارهاب ،وجعل مكافحته مسؤولية الدول بشكل فردي او مجتمعة ومعاقبة أي دولة يشتبة بدعمها للارهاب ،سواء بالحصار الاقتصادي او العمل العسكري ، وهذا جعل من الدولة القطرية مهما كبرت اشبة بادارة ذاتيه لا بد لها ان تتكيف مع الواقع الدولي الجديد اذا ارادت ان تتابع حركتها بحرية وتجنب القيود الدولية التي قد تفرض عليها في حال وقعت ضمن دائرة الاشتباة بممارسة سلوك لا يتفق مع المعايير الدولية.

---

(١) الخلايله ، احمد ، المصالح العليا للاردن / المكونات والتحديات ، مركز دراسات الشرق الاوسط عمان ، الطبعة الاولى ٢٠٠٠ ، ص ٦٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ انطلاق ما يعرف بظاهرة العولمة وبروز الشركات الدولية العابرة للقوميات والحدود ،وما تملكة من امكانات هائله ، بحيث اصبحت توجة حركة الاقتصاد العالمي وانتقال رؤوس الاموال فيه دون مراعاة لمصالح الدول التي تعمل بها هذه الشركات ، بل ان فرز العالم الى غني وفقير ومتقدم ومتخلف يتم من خلال هذه الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات من حيث توطينها التكنولوجيا في بلد دون اخر ٠

وهذا الواقع الجديد دفع البعض الى التنبؤ بانه يمثل بداية النهاية للدولة القطرية ، لتترك مكانها للاعبين جدد على الساحة الدولية لعل ابرزهم هذه الشركات العابرة للحدود والقوميات ٠

وواقع الامر ان مجمل هذه التحولات قد اثرت على دول العالم وطبيعة وشكل العلاقات الدولية ،كما ولد هذا الواقع الجديد اتجاهات استوجبت على الاسرة الدولية التكيف معها ومجاراتها وتوجية سياستها الخارجية وفقا لمعطيات هذا الواقع الجديد.

ومما لا شك فيه ان هذا التحول غطى مساحة الكرة الارضيه ،ولعل من ابرز هذه التغيرات ان المسافات تقاربت بين دول العالم ،واتيحت الفرصة لظهور تيارات على مستوى عالمي تتجاوز حدود البلد الواحد ،وتعززت المفاهيم والاتجاهات العالمية المشتركة في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع والاعلام ، اذ لم يعد بامكان الباحث ان يتناول أي من مواضيع العلاقات الدولية في الوقت الحاضر بمعزل عن اثر هذه التغيرات على الدولة القطرية وعلى السلوك الدولي بمجملة ٠

ولدراسة اثار هذه التحولات وابعادها بشكل مفصل ،ومعرفة تاثيراتها في السياسة الدولية على الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي يمكن تقسيمها الى المباحث التاليه :

ـ المبحث الأول : اثر التحولات الدولية على الدولة القطرية

ـ المبحث الثاني :اثر هذه التحولات على نمط العلاقات الدولية والذي تحول من الاعتمادية المتبادلة الى مفهوم القرية الكونية .

ـ المبحث الثالث :اثر التحولات الدولية على منطقة الخليج العربي

ـ المبحث الرابع :اثر التحولات الدولية على السياسة الخارجية الاردنية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : اثر التحولات الدولية على الدولة القطرية

نشأت الدولة القطرية العربيه في ضوء التوازنات الاستراتيجية العالمية الناجمة عن الحربين العالميتين الاولى والثانيه ،حيث عملت الحرب العالمية الاولى على انهاك وتفكيك الدولة العثمانية التي كانت المنطقة العربية تحت حكمها بينما افرزت الحرب العالمية الثانيه انتهاء عصر المستعمرات والسيطرة المباشرة من قبل الدول الاستعمارية انذاك لصالح القوة الامريكية الجديدة ،والتي قابلها في القوة دول المعسكر الاشتراكي ،مما اوجد نوعا من التوازن في العلاقات الدولية ٠

وبتفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار منظومة الدول الاشتراكية فان الدول التي كانت تستفيد من حالة التوازن الدولية هذه ومنها الدول العربية فقدت احد مرتكزاتها الاساسيه ،كما ظهرت حالة متسارعة من التحولات على الساحة الدوليه كانت تصب جميعها في مصلحة المعسكر الراسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكيه ،حيث توجت هذه التحولات باعلان قيام نظام عالمي جديد٠

ولقد اثرت التغيرات التي افرزها هذا النظام العالمي الجديد على مفهوم الدولة القطرية وسيادتها ، حيث ادى تيار العولمة إلى خلق ارتباطات فوق قومية بين الحركات الاجتماعية والسياسية والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية ، ومنظمة السلام الاخضر وغيرها ، كما ادت العولمة إلى احياء الولاءات المحلية بين السكان الاصليين والجماعات الاثنية والعرقية داخل الدولة ، كما إن الكثيرين اصبحوا اكثر استعداد لمنح بعض القيم مثل النمو الاقتصادي وحقوق الانسان والحفاظ على البيئة اولوية اعلى من سيادة الدولة (١)٠

وفي مجال العلاقات الدولية ادى النظام العالمي الجديد الى تغير هيكل النظام الدولي من ثنائي القطبيه تسيطر عليه قوتان هما الولايات المتحده والاتحاد السوفييتي الى نظام احادي القطبيه تنفرد الولايات المتحدة بالسيطرة عليه ،مما مكنها من فرض سياستها الخارجية بالقوة في كثير من الاحيان متمتعة بتفوق عسكري وسياسي واقتصادي لا تستطيع باقي اعضاء الاسرة الدولية مواجهتها فيه،اذ قامت باعلان الحروب واحتلال دول مستقلة وتغيير انظمة سياسية معترف بها وغير ذلك تحت غطاء دولي مستعينة بتاثيرها القوي في مجلس الامن الدولي ،حيث لا تواجه صعوبة في استصدار القرارات التي تخدم اهداف سياستها الخارجيه ٠

وعلى الصعيد السياسي وانظمة الحكم فان هذه التحولات بما حملته من انفتاح في مجالات الحياة المختلفة استدعت وجود شكلا معينا من اشكال الحكم ، فتعدد مراكز القوة الاقتصادية والاجتماعية والاعلامية استلزم بدوره تعددا في مراكز القوة السياسيه وخلق بدائل وتعددية على مستوى السلطه ومنع تركيز القوة السياسيه والثروة في يد الدوله ،وتحقيق درجة هامة من اللامركزيه ،وبالتالي انطلقت الدعوة الى اصلاح الانظمة السياسية القديمة وتبني الديمقراطية الليبرالية في الحكم .

---

(1) Sideri, Sandro, Globalization and Regional Integration, The European Journal of DevelopmentResearch, Vol.9.No.1,June, 1997,pp.59-61

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وازاء هذا الواقع الجديد فقد اصبحت كثير من المفاهيم السياسية تخضع لاعادة تعريف في ضوء التحولات التي يشهدها العالم حاليا ،ومنها السيادة والامن وقوة الدولة ،وظهر ان قدرة الدولة على ممارسة سيادتها على اقليمها بالمعنى التقليدي بدأت تتغير بسبب هذه التحولات التي يشهدها العالم ،اذ انها فرضت قيودا ومحددات على قرارات الدولة وسياساتها .

اضافة الى ذلك فان هذه التغيرات العالمية تحد ضمنا من حدود سيادة الدولة ودورها على المستويين الداخلي والخارجي،اذ ان الحياة السياسية والاقتصادية اصبحت تخضع اكثر فاكثر لتاثير قوى السوق ،وهذه بدورها تخضع لتاثير مؤسسات المجتمع المدني ومصالح الشركات المحلية والدوليه اكثر مما تخضع لاوامر الدوله ، ويرى البعض ان من اهم ملامح النظام العالمي الجديد وظاهرة العولمة التي حملته هوانحسار قوة الدوله وعلى الاخص في البلدان الاقل نموا،اذ ان سيادة الدولة اخذة في الانحسار لمصلحة سيطرة منتجي السلع والخدمات ،واصحاب رؤوس الاموال وقادة المجتمع المدني ،كما انحسرت قوة الدولة في التاثير على انماط الاستهلاك والخدمات الضرورية(١).

وعليه فان المتغيرات العالمية التي حملها النظام العالمي الجديد وضعت مبدأ الاستقلال السياسي للدولة على المحك ،فالسيادة ترتبط ارتباطا وثيقا بدرجة وحدود الاستقلال السياسي ،اذ إن لاستقلال هو الذي يتيح للدولة اعمال مظاهر هذه السيادة سواء داخل اقليمها او في اطار علاقاتها مع غيرها من الدول واشخاص القانون الدولي الاخرين . والدولة قد تكون مستقلة من الناحية القانونيه ولكنها عاجزة عن اشباع حاجات مواطنيها ،مما يعرضها لضغوط وتاثيرات بعض الدول الاخرى ،الامر الذي يجعل استقلالها منقوصا وبالتالي تعجز عن مباشرة جوانب كثيرة من مظاهر سيادتها (٢).

كما اضطرت هذه التحولات الدولة على تركيز اهتماماتها على القضايا العابرة للحدود القومية ،مما خلق صراعا بين المحلي والعالمي داخل حدود الدولة الواحده ، فالهوية المحلية اصبحت مهددة بفعل ظاهرة العولمة الجارفه ،وهو ما احدث خلخلة اجتماعية في بعض الدول خصوصا الضعيفة منها المتاثرة بعوامل النظام العالمي الجديد دون ان تكون مؤثرة فيه ، كما نمت داخل الدولة النزعات العرقية والاثنية ،والتي كانت ذائبة في اطار الوطنيه ،مستغلة الدعوات الدولية التي حملها هذا النظام الجديد المتمثلة بحقوق الانسان ،وحق تقرير المصير.

---

(١) امين ، جلال ، العولمة والتنمية العربيه من حملة نابليون الى جولة الاوروغواي (١٧٩٨ ـ ١٩٩٨) ، مركز دراسات الوحدة العربيه ، بيروت، ١٩٩٩ ، ص ١٢٢

(٢) شوقي ، ممدوح ، الامن القومي الجماعي الدولي ، دار النهضة العربيه ، القاهره ، ١٩٨٥، ص١٥٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي ظهرت كثير من الدول الجديدة على المسرح الدولي بسبب انقسام بعض الدول او تفكك بعض الامبراطوريات القائمة مثل الاتحاد السوفييتي او يوغوسلافيا وغيرها، فقد ازداد عدد الدول في الساحة العالمية من ٩٦ دوله عام ١٩٦٠ الى ١٩٢ دولة عام ١٩٩٨ وهذا التطور في عدد الدول كان نتيجة للتغيرات الجيوسياسية التي اعقبت الحرب البارده (١).

وفي حين ان الديمقراطيه ليست مطبقة حتى الان تطبيقا عمليا وعالميا ،كما انها غير مقبولة في بعض دول العالم ،الا ان المتغيرات العالمية الجديدة جعلت من الديمقراطية والليبراليه تيارات مقبولة عالميا ،ومثال ذلك اجراءات اللامركزية السياسية والادارية في كثير من الدول وظهور قوى المجتمع المدني كسلطة خامسة في كثير من المجتمعات.

ومن مظاهر التاثير الاخرى على الدولة القطرية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة ثورة المعلومات والاتصالات فقد تقلصت المسافات والحواجز.

وقد جسدت ثورة المعلومات نفسها بما يعرف بالتكامل والتعدد في وسائل الاتصال كاجهزة الاستقبال للبث الفضائي،وشبكة الانترنت،وتقنيات الحاسوب ،والتي كان لها الاثر البالغ في توجيه اليات التفكير والتحليل والتصورات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تشكل الهوية الوطنية للدوله.أضف الى ذلك التغطية الاعلامية الكونيه ونقل الاحداث من أي مكان في العالم مباشرة ، وتعاظم شبكة الاتصالات العالمية التي اتاحت تطورا متصاعدا في تقنية المعلومات وانظمة شبكات الالياف الضوئية ،والاتصال من خلال الاقمار الصناعية .

كل هذه التطورات حدت من قدرة الدولة على المراقبة والتوجيه ونقلت الاشياء من المراقب المحدود الى العالمي اللامحدود .

وعلى المستوى الاقتصادي فقد تميز النظام العالمي الجديد بازالة القيود عن حرية انتقال وتحرك رؤوس الأموال، واعتماد سياسات تشجع على الاستثمارات الخارجية المباشره ساهم في ذلك انخفاض تكاليف المواصلات وانتقال البضائع عبر الحدود، وسن القوانين المحفزة للاسواق المالية والنشاط المصرفي والتحويلات عبر العالم ،كما ساهم ايجاد شبكات المعلومات المنتشرة عالميا في توثيق التعاون الدولي حول مستوى الانتاج ونوعيته ومقاييسه .

وعلى الصعيد المحلي بدات الدولة تنسحب شيئا فشيئا من النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص ،حتى الدول التي تتبع النظام الاشتراكي في اقتصادياتها بأت بالتوجه نحو الخصخصة،والتخلي عن كثير من القطاعات داخل الدوله فلم تعد الدولة هي المستثمر الاول ،كما انها تخلت عن جزء كبير من واجباتها الاجتماعية المتمثلة في دعم الطبقات الفقيرة والتامينات الاجتماعية مما وضع شرائح كثيرة تحت رحمة التضخم وغلاء الاسعار ، وهو ما ادى الى اهتزازات اجتماعية واضطرابات واحتجاجات جماهيرية منذ مطلع عقد التسعينات في كثير من دول العالم خصوصا دول العالم الثالث.

---

(١) سنو، غسان ، وطراح ، علي ، العولمه والدوله والمجتمع العالمي / دراسات في التنميه في ظل الهيمنة الاقتصادية العالميه ، دار النهضه ، بيروت ، الطبعه الاولى ٢٠٠٢ ، ص ١٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الواقع فان كثير من هذه التحولات لم تكن نتيجة لحاجة اقتصادية او ايديولوجية داخلية تتبناها الدولـه اقتـصاديا واجتماعيـا ،اذ ان النظـام العـالمي الجديـد حمـل هويـة امريكيـة واضـحه عـسكريا وسياسيا واقتصاديا فمع نهاية الحرب الباردة وبزوغ العولمة كانت الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة وقائدة التأثير على المستوى الدولي ،ولا يوجد منافسون كبار لها في الوقت الحاضر(١) ٠

وبالتـالي فقـد ربطـت الولايـات المتحـده بـين اتبـاع الـدول مبـدأ الليبراليـة الاقتـصادية والانفتـاح وخصخصة الاقتصاد وبين تقديم معونـات ومساعدات لهـا علاوة على الجوانـب الاخرى ، وكانت هذه المشروطية ذات اثر واضح في دول العالم الثالث التي تتلقى مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة والتي رافق توجهها نحو الخصخصة كثير من القلاقل الاجتماعية والسياسية ،نظرا لاقدامها على هذه الخطوات دون ايجاد شبكة اجتماعية تحمي الشرائح الضعيفة فيها من اثر هذه التحولات الاقتصادية كما يحدث في الدول المتقدمه .

ويمكن القول ان الدولة نتيجة لهذه التحولات العالمية بدأت سيطرتها على المجتمع والتفاعلات التي تجري داخلة تتاثر الى حد بعيد ،كما ان استقلاليتها كوحدة في النظام العالمي اصبحت محل نقاش ،فنظام الدولـة بدأ يفقد السيطرة على القوى التي كان يحتويها سابقا (٢) ، ذلك ان النظام العالمي الجديد بابعادة المختلفه قلل من استقلالية الدولة وحد من قدرتها على اتخاذ قراراتها بمطلق الحرية دون ان يتأثر هذا القرار بالظروف الدولية القائمه.

اضافة الى ذلك فان هناك بعض الحركات المحلية داخل الدولة اجتماعية او دينية او سياسية او غير ذلك ،والتي كانت تجابه في السابق بالحزم من قبل الانظمة السياسية ،حاولت استغلال هذا التحول والانفتاح العالمي لزيادة ضغوطها على هذه الانظمة من خلال طلب الدعم السياسي والاعلامي ،وتلقي السماعدات المالية بشكل مباشر اوغير مباشر من جهات خارجية لتحقيق اهداف ومصالح محلية ،مما شكل ضغطا اخر على استقلالية الدولة وسيادتها.

وبالطبع فان النظام العالمي الجديد لا يترك نفس الاثار بالنسبة الى كل الدول بنفس المستوى ،وانما تتوقف هذه الاثار على عدة عوامل منها موقع الدولة في النظام الدولي وتطورها السياسي وما تمتلكه من مخزون ثقافي وارث حضاري ،ومستوى نموها الاقتصادي ،وطبيعة هياكلها الاقتصادي ودرجة الانسجام بين مكونات المجتمع داخلها (٣)،اذ انه كلما كانت الدولة على درجة من التقدم والتطور والقوة كانت اقدر على التكيف مع الواقع الجديد والمشاركة في صياغته والتاثير في اتجاهاته والعكس صحيح.

---

(١) هاليدي ، فريد ، الحروب ، خالد (مترجم) ، الكونية الجذريه لا العولمة المتردده ، دار الساقي ، بيروت ، الطبعه الاولى ٢٠٠٢ ، ص ١٤٩

(٢) مرجع سابق ، سنو، غسان ، وطراح ، علي ، العولمه والدوله والمجتمع العالمي، ص ٢١

(٣) عرفات ، ابراهيم واخرون ، العولمة والعلوم السياسيه ، سلسلة محاضرات ، قسم العلوم السياسيه ، جامعة القاهره ٢٠٠٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : تغير نمط العلاقات الدولية من الاعتمادية المتبادلة الى مفهوم القرية الكونية

سعت معظم الدراسات في مجال العلاقات الدولية للتعرف على العوامل السياسية والاقتصادية والديمغرافية والتي تؤثر في صنع السياسة الخارجية للدوله ، وقد قدم العلماء عدد من النظريات التي حاولت تفسير السلوك الدولي في مراحل مختلفة من التاريخ٠

فبعد الحرب العالمية الاولى سعى الباحثون الى التعرف على اسباب اندلاع هذه الحرب معتبرين انها انعكاس لعلاقات القوة القائمة بين الدول الاستعمارية انذاك اذ انها قامت بسبب تنافس هذه الدول على الموارد الاقتصادية (١)،ثم ظهرت عصبة الامم لتحقيق السلم والامن الدوليين ،الا انها فشلت بتحقيقه فاندلعت الحرب العالمية الثانيه والتي على اثرها اجتمع المنتصرون في يالطا حيث اتفقوا على تاسيس هيئة الامم المتحده ، والتي بدورها لم تستطيع خلق حالة جماعية من الانسجام الدولي ،اذ انه ظهر على الساحة الدوليه معسكرين شرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي وغربي بقيادة الولايات المتحده سادت بينهما حرب بارده انتهت بتفكك الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ وانفراط عقد المعسكر الشرقي٠
وهنا برز في الساحة الدولية مفهوم النظام العالمي الجديد ،والذي جاء متزامنا مع الاحداث الهامة التي جرت في نهاية القرن العشرين ،وهي حرب الخليج الاولى ،وانهيار الاتحاد السوفييتي ،ونهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي٠

وهذا النظام اخذ ابعادا متعدده اقتصادية ـ راسماليه وسياسية ـ ديمقراطيه وثقافية ـ قيميه٠وباعتبار هذا التحول عملية تاريخية برزت تحت تاثير عوامل كثيرة الا انه تعزز وتعمق حاليا نظرا لاعتبارين اساسيين : الاول هو الثورة التكنولوجية الهائله التي حققت طفرة نوعيه في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على نحو اثر بدرجة كبيرة على طبيعة القوة ،والتي لم تعد الموقع الاستراتيجي او العنصر البشري وما الى ذلك بل اصبحت القوة التكنولوجية والاقتصادية وقوة المعرفة والمعلومات ، والاعتبار الثاني يتعلق بنهاية الحرب الباردة والصراع الايديولوجي والقطبية الثنائيه ،ومن ثم ظهور النموذج الراسمالي وكانه بلا منافس في الوقت الحاضر ،وبالتالي فعلا ضوء هذين الاعتبارين يمكن القول ان هناك اتجاها من جانب المعسكر الغربي لتحويل مفاهيم ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الى منظومة مقننة وموسسه ترث نمط العلاقات الدولية القائم على اسس الاعتماد المتبادل الدولي ،والمتمثل بوجود معسكرين شرقي وغربي تسود بينهما علاقات تعاونية ـ تنافسيه تتمثل في طبيعة العلاقات الدولية القائمة بين دول حلف وارسو الذي يمثل المعسكر الشرقي انذاك،والتي كانت علاقات قائمة على ادبيات الاعتماد المتبادل والتعاون والتنسيق في جميع المجالات.

---

(١) انظر : دورتي ، جيمس ، وبالتسغراف ، روبرت ، النظريات المتضاربه في العلاقات الدوليه ، كاظمه للنشر والتوزيع ، الكويت ، الطبعه الاولى ١٩٨٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك الحال ينطبق على دول حلف شمال الاطلسي الذي يمثل دول المعسكر الغربي فيما كانت تقوم بين المعسكرين علاقات تنافسية عرفت باسم الحرب البارده .

وبنهاية الحرب الباردة وما تبعها من تحولات لم يعد هذا التقسيم يعرف شكل العلاقات الدولية القائمة،فقد تم حل حلف وارسو وانضم عدد كبير من الدول التي كانت تنضوي تحت لوائه الى حلف شمال الاطلسي او الى الاتحاد الاوروبي سعيا منها للافادة من الواقع الجديد الذي يتطلب قدرات وامكانات متعددة لا تتوافر في معظم هذه الدول على النحو الذي يمكنها من ادارة مشاكلها الاساسية،ومنها ما زالت تسعى الى تحقيق هذا الهدف، وكسب المعسكر الغربي الغني هذه المعركة بلا حرب٠
نتج عن ذلك تغير في شكل العلاقات الدولية القائمة ،فلم تعد علاقات تنافس سياسي وايديولوجي بين معسكر شرقي وغربي يسودها حد ادنى من التوازن الى عالم جديد قائم على التفوق العسكري والتكنولوجي والاقتصادي والتطور السياسي ،وتمثله دول الشمال يسعى لفرض مفاهيمة ونمط حياته ونظامه اسياسي والاقتصادي على دول الجنوب التي تعاني تراجع اقتصادي وعلمي وتخلف سياسي ، وبالتالي فلم تعد حالة الاعتماد المتبادل تصدق في تفسير العلاقة بين دول الشمال ذات التاثير والامكانيات والاهداف ودول الجنوب المتلقية المتأثرة والتي لا تملك من ادوات التاثير على الساحة الدولية أي شيء. فالعلاقات الدولية بينهما قائمة على التبعية الى حد ما في مجالات عديدة وليس على قاعدة المصالح المتبادله ، كما ان وسائل تحقيق الاعتمادية المتبادلة لم تعد متاحة لجميع دول العالم ،فهناك مجموعة دولية ذات اقتدار عسكري وسياسي واقتصادي بينما جزء كبير من الدول لا تملك من هذه المقومات الا النزر اليسير وقدلا تمتلكها على الاطلاق .

وقد حمل النظام الدولي الجديد اشكال وسمات عديدة قربت المسافات بين دول العالم وجعلت منه قرية كونية واحده،كما اعيد ترتيب الاولويات على جدول اعمال النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة ،مثل قضايا الصراع بين الشرق والغرب ،وتقديم قضايا جديده باتت تواجهها الاسرة الدوليه ككل،مثل مشكلات الطاقة ،والتلوث البيئي والتصحر،والتضخم العالمي،والارهاب،وحقوق الانسان،والاقليات،واسلحة الدمار الشامل،وهي القضايا التي باتت تتطلب جهدا دوليا لمواجهتها،ولم يعد هناك خطوط فاصلة بين الشأن الداخلي والخارجي او بين مسؤولية الدولة ومسؤولية المجتمع الدولي واصبح المجتمع الدولي يتدخل في بعض القضايا التي كانت في الماضي شأنا داخليا(١)٠

وبالتالي اعيد ما يعرف في القانون الدولي حق التدخل الانساني ولكن في قالب جديد واسع ،وهو ما يعد اخطر تطورات ما بعد الحرب الباردة من حيث تاثيره على سيادة الدول نظرا للطبيعة غير المنضبطة وغير المقننة التي يتم بها ممارسة هذا الحق...

---

(١) نافعه ، حسن ، نظره على العلاقات الدوليه في القرن العشرين : صعود وانهيار التنظيم الدولي الحكومي ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيه ، جامعة القاهره ص ١٦ـ ١٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اضافة لقيام الدول المهيمنة على الساحة الدوليه بتوظيفه لتحقيق اهداف سياستها الخارجية من خلال استخدامه كذريعة للتدخل في الدول الاخرى، كما حدث في عام ١٩٩١ عندما قامت الولايات المتحدة وبريطانيا بحث مجلس الامن الدولي على اصدار قرار دولي مكنهما من اجتزاء منطقة شمال العراق ، واعلانها منطقة خارج سلطة الدولة العراقية المركزية بحجة حماية الاقلية االتي تسكن هذا الاقليم من القمع الذي يمارسه عليها نظام الحكم انذاك .

وهذا في الواقع يعكس اختلال التوازن الدولي لصالح الولايات المتحده الامريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي،اذ إن النظام العالمي الجديد والذي اعلنه الرئيس الامريكي الاسبق (جورج بوش) امام الكونغرس في الخامس من اذار عام ١٩٩١ وبالرغم من انه كما جاء على لسان الرئيس الامريكي المذكور يقوم هذا النظام على ميثاق الامم المتحدة الذي يرفض العدوان والحروب ،ويقوم على حل المشكلات العالمية بالطرق السلميه واحترام حرية الشعوب وارادتها ،وعدم لعب الولايات المتحدة لدور البوليس الدولي٠

الا ان واقع هذا النظام قائم على متابعة ومراقبة للانظمة السياسية ومنعها من الخروج من دائرة الهيمنة بصورة مباشره من خلال استخدام ادوات عسكرية وامنية دوليه / امريكيه الى حد كبير عبر العالم ،والتخلي عن الوكلاء الاقليميين ،فلم يعد التحكم بالاطراف بحاجة لادوات سيطرة وسيطه ٠وتشكل عملية نزع الادوار الاقليمية لبعض الدول جزءا من عملية اعادة انتاج واقع دولي جديد كوني الابعاد يتم التعامل معه ،والتاثير على مجرى الاحداث فيه باعتباره قرية صغيره ، ومثال ذلك تحويل حلف شمال الاطلسي الى مؤسسة عسكرية امنية ذات صبغة عالميه ، فقد اقر قادة دول الحلف وبضغط من الولايات المتحده خلال قمتهم الخمسينية التي عقدت في العاصمة الامريكية واشنطن عام ١٩٩٩ مفهوما استراتيجيا جديدا يتيح لقوات شمال الاطلسي التدخل في أي مكان في العالم بخلاف ما اقرته الفقرة الخامسة من ميثاق الحلف عام ١٩٤٩ المتعلقة بتقييد حركته داخل منطقة اليورو ـ الاطلنطي .

سياسيا حمل هذا النظام دعوات للانفتاح والديمقراطيه وتشجيع التعددية واطلاق الحريات ، وقد تغيرت خلال العقدين الماضيين كثير من الانظمة السياسية واجريت انتخابات في كثير من دول العالم٠

وبطبيعة الحال فقد لعبت السياسة الخارجية للولايات المتحده دورا كبير في هذه التحولات من خلال ربط مساعداتها الاقتصادية لدول العالم باجراء اصلاحات سياسية والتوجه نحو الديمقراطيه،كما شنت حروبا على انظمة سياسية قائمة بحجة انها غير ديمقراطية وتنتهك حريات مواطنيها ، واتباع سياسة الاستبعاد بحق انظمة اخرى تحت طائلة الشرعية الدوليه، واجراءات الحصار الاقتصادي والسياسي والعسكري ، والاحتواء الشامل لنظم اقليمية معينه بغرض اعادة تكييفها مع النظام العالمي الجديد ، والعمل على تفكيك البنى والاتجاهات القومية التي سادتها ابان عصر الحرب الباردة (١) ، والتي كان محورها الروابط التاريخية القائمة بشكل أساس على اسس الهوية القومية

(١) العوايشه ، ضياء ، التربية وتحديات العولمة في الوطن العربي، وزارة الثقافه ، عمان/ ٢٠٠٤، ص٦٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لـصالح نظـم اقليميـة بديلـه تحـل فيهـا الجغرافيـا الاقتـصادية والتبـادل التجـاري محـل العوامـل الجيوسياسيه والروبط التاريخية المشتركه. يضاف الى ذلك الدور الذي بدأت تاخذه المنظمات غير الحكومية على مستوى العالم بتشجيع التحول الى الديمقراطية والتعدديه .

اما على الصعيد الاقتصادي فان التغيرات والتطورات التي تبلورت في عقد التسعينات من القرن الماضي اوجدت مجموعة من العوامل الدافعة لتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد ،يتضمن ترتيبات جديدة ،وخصائص للعلاقات الدولية بين اطرافه تختلف عما كان سائدا من علاقات في الفترة السابقه ،وقد دشن هذا النظام في المغرب عام ١٩٩٥ بتوقيع اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالميه حيث استكمل بها الركن الثالث من اركان هذا النظام الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لترسيخ معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لادارة واشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقه (١) بهدف ادارة الاقتصاد العالمي بصورة اكثر شمولا ،واطلاق حرية التجارة الدوليه،والتوظيف الكامل لموارد العالم وفتح السوق العالمية بلا قيود،وتوفير اليات دولية لفض المنازعات،اضافة الى منظومة من العوامل والقوى الدافعة الجديدة حيث تسود شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين اطراف ومناطق العالم من خلال المؤسسات الدولية.

كما اصبح الاهتمام يتركز على قضايا اقتصادية عالميه مثل قضايا البطاله والتضخم ،والخصخصة،والاستثمار والتصدير، وتحرير التجارة واسواق المال العالميه ، بالاضافة الى سيادة اليات السوق واقترانها بالنموذج الديمقراطي في الحكم بدلا من الشمولية ، واتخاذ القرارات في اطار التنافسية العالميه والجودة الشامله، واكتساب القدرات التنافسية من خلال الافادة من الثورة التكنولوجيه وثورة الاتصالات والمعلومات ،والتي في اطارها يتحول العالم الى قرية صغيره محدودة الابعاد متنافسة الاطراف ليتغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ويتفق مع الاتجاه الى تدويل الانتاج وعالمية الاسواق، حيث اصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في بلد مختلف من العالم ، واصبحت قرارات الانتاج والاستثمار تتخذ وفق منظور عالمي ،وبالتالي شهد العالم تغييرا في ابعادة الاقتصادية ليتشكل في نظام اقتصادي عالمي جديد يختلف في نهاية التسعينات وفي القرن الحادي والعشرين عن المرحلة السابقة في كل جوانبة تقريبا .

وقد كانت الولايات المتحدة الامريكية رائدة هذا النظام ،والساعية لارساء قواعده ،وقد عبر الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش عن ذلك في خطاب القاه في قاعدة مونتغمري الجويه في الاباما عام ١٩٩٢ (٢).

---

(١) عبد الحميد ، عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، مجموعة النيل العربيه ، ص ١٠٤
(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا ظهرت في تلك المرحلة مجموعة من التغيرات الجذرية في النظام العالمي عموما والاقتصادي خصوصا تعبر عن هذا التحول،فبدأت اعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي على اساس تكنولوجي بهدف تعظيم العوائد واعادة توطين الانشطة الصناعية والتكنولوجيه، وبدأ يظهر هيكل النظام العالمي الجديد من منظور تكنولوجي تاتي في مقدمته مجموعة الدول الصناعية المركزيه،تليها مجموعة الدول حديثة التصنيع في جنوب اسيا وشرق اوروبا ثم بقية دول العالم الثالث المتاخرة اقتصاديا، والاتجاه الى عالمية الاقتصاد على نطاق كل اطراف الاقتصاد الدولي،ويتمثل ذلك في ظهور اطار اعمال منظم عابر للقوميات يؤدي الى عولمة الاقتصاد بما في ذلك الدفع نحو توحيد وتنافس اسواق السلع والخدمات ،واسواق راس المال والتكنولوجيا،وبالتالي تحول العالم الى كيان موحد الى حد بعيد من حيث كثافة الاتصالات والتعاملات فيه .

ونظرا لتوحد الاسواق العالمية برز دور المنظمات والمؤسسات الدولية باعتبارها احد العناصر الرئيسة في النظام العالمي الجديد عبر اليات عملها ،والقواعد الملزمة التي فرضتها،اذ يساهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالميه ومؤسسات اخرى مثل ملتقى دافوس ونادي روما في بلورة عالمية الاقتصاد (١) .

كما تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ادارة الاقتصاد العالمي وتوجيهه ،حتى ان احد التقارير الصادرة عن الامانة العامة للامم المتحده اشار الى ان الشركات متعددة الجنسيات اصبحت هي المنظم المركزي للانشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا ، وبما تقوم به هذه الشركات من تحريك لرؤوس الاموال وادارة الاستثمارات العملاقة عبر الحدود فقد حولت العالم الى كيان موحد وبدأت تنشر العالمية على كافة المستويات الاقتصادية من انتاج وتسويق وتمويل وغير ذلك بحيث لم يعد بامكان أي دولة ان تعزل نفسها عن هذه الشركات او الفكاك من اثارها ولا توجد وسيلة الا التكيف معها ومواجهتها اذا ما علمنا ان هذه الشركات تستحوذ على حوالي ٤٠ بالمئه من حجم التجارة العالميه ، كما ان ٨٠ بالمئه من مبيعات العالم تتم من خلالها (٢)،اضافة الى امتلاكها احتياطيا من الذهب والاموال يعادل ضعفي الاحتياطي العالمي منها .

ونظرا لدور هذه الشركات في توجيه حركة الاستثمار الدولي والتحكم فيه فقد اوجدت انماطا جديدة من التخصص وتقسيم العمل الدولي من خلال ما يسمى بعالمية الاسواق،ويتمثل هذه التقسيم في تخصيص بعض الدول لانتاج المواد الاولية والتعدينية والسلع الغذائية وتخصص دول اخرى في المنتجات الصناعيه والتكنولوجيا العاليه، كل ذلك يظهر مدى تاثير هذه الشركات على الاستقرار العالمي ودخولها كمحرك رئيس في توجيه مسار العلاقات الدوليه .

---

(١) انظر مقال زرنوقه ، صلاح ، (اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدوله في العالم الثالث) مجلة السياسة الدوليه ، العدد ١٢٢، القاهره ١٩٩٥ ، ص ٧١ ـ ٧٣

(٢) مرجع سابق ، عبد الحميد ، عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ص ١٨٦-١٨٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما اتسم النظام العالمي الجديد بثورة في الاتصالات والمعلومات وما تقدمه بنوك المعلومات والحاسوب وشبكة الانترنت في نقل للاحداث وتوجيهها بما يخدم مصالح اطراف دولية معينه ، اذ ان أي حدث يقع في أي بقعة في العالم يكون له صداه على الساحة الدولية دونما اعتبار للحدود السياسية ٠

وينظر اليوم الى الشبكة العنكبوتيه علىانها احد اهم وسائل التواصل والاتصال وحركة المعلومات وتبادلها،اذ قدر عدد المواقع الالكترونية على هذه الشبكة بداية الالفية الثالثة بحوالي ثمانية ملايين موقع تملكها شركات كبيرة وصغيره عاملة في مجال التصنيع والانتاج والخدمات ومستهلكون لهذه المنتجات والخدمات،اما عدد الافراد والمؤسسات الذين يستخدمونها بشكل منتظم فيزيد عن البليون مشترك (١) بسبب وجود مستخدمي الشبكة العنكبوتية في كل دول العالم تقريبا ،وكونهم من اكثر سكان العالم انخراطا في حياة مجتمعاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فان هؤلاء قد يكون لهم تاثير على مواقف دولهم وسياساتها.

نخلص من هذا المبحث إلى إن نظام العلاقات الدولية التي كانت قائمة على القطبية الثنائية بين معسكرين شرقي وغربي،وكانت تقوم بينهما علاقات تنافسية ،بينما كانت العلاقات بين دول كل معسكر من هذه المعسكرات علاقات قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل الاقتصادي والتنسيق السياسي نتيجة لدرجة تطور العلاقات القائمة بينهما ، هذا النظام اخلى مكانه لتحل محلة ظاهرة العولمة ،والتي ادت إلى انهاء هذا التقسيم على الساحة الدولية،وبروز فاعليين دوليين اخرين غير الدول مثل المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسية وغيرها، مما ساعد على ظهور شبكات وخرائط جديدة للتفاعلات والمصالح الدولية لا تتطابق بالضرورة مع خريطة التقسيم السياسي للعالم على أساس الدولة القومية (٢)٠

وهذا النظام ناتج عن احتلال الولايات المتحدة الامريكية لمكانة الدولة العظمى في العالم عسكريا واقتصاديا،وسعيها إلى عولمة القيم الامريكية ونشرها عبر الحدود ، ما ولد اعتقادا بان النظام العالمي الجديد يعني تبني النموذج الامريكي في السياسة والاقتصاد،واصبح ينظر لمفهوم العولمة على انه يعني امركة كل شيء٠

هذا الواقع الدولي الجديد خلق ضغوطا وتحديات كبيرة على اداء السياسة الخارجية لكل من الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي على السواء ،وذلك بالحد من مساحة المناورة والاختيار في التعامل الدولي نظرا لانهيار الكتلة الشرقية ،والتي كانت تعتبر عامل توازن وبديل آخر لدى دول العالم الثالث ، فلم يعد هناك بديل آخر عن التعامل مع معطيات الواقع الدولي الجديد والذي عنوانه هو الهيمنة الامريكية على القرار الدولي سواءء بشكل مباشر أو من خلال المنظمات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية والتي لها اليد الطولى فيها(٣) ٠

ومن هنا يلاحظ إن هذه الدول بدأت تكيف سياساتها مع هذه المتغيرات سواء على صعيد السياسة الخارجية ،والتعليم ،والتنسيق الامني مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الارهاب وغير ذلك ٠

---

(١) مرجع سابق ، العوايشة ، ضياء ، التربيه وتحديات العولمه ، ص ٦٦

(٢) نافعة ، حسن ، دراسة بعنوان سيادة القانون الدولي في ظل تحولات موازين القوى في النظام الدولي ، مجلة افكار الالكترونية

(٣) انظر عبدالحميد ، عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :اثر التحولات الدولية على دول مجلس التعاون الخليجي

ويمكن التعرف على اثر هذه التحولات على منطقة الخليج العربي من خلال الجوانب التاليه :
اولا ـ على المستوى السياسي ، استندت تقاليد الحكم تاريخيا في منطقة الخليج العربي على تراث من التقاليد كان فية شيخ القبيلة او الحاكم هو المصدر المؤهل لتوزيع الاعطيات والاكراميات لضمان الولاء ،كما ظهرت نخب تتقاطع في علاقاتها ومصالحها مع الاسر الحاكمه مما سهل لها السيطرة على المجتمع (١)٠

وقد انتقل هذا المفهوم بتعديل طفيف الى الدولة الحديثة والتي عليها ان تنفق على مواطنيها من الريع السهل المتراكم،ولم تكن الدولة بحاجة الى فرض اية ضرائب على مواطنيها٠وحيث ان الضريبة التي يدفعها المواطن للدولة تعطية الحق في محاسبتها ، فان اعفاءه من هذا الواجب قلل والى حد كبير من مطالبة المواطنين في المشاركة السياسية وتوسيع قاعدة الحكم في هذه الدول٠ فالمبدأ الديمقراطي ينطلق اساسا من مفهوم انه لا ضرائب بدون تمثيل،الا ان النظم السياسية الخليجيه شهدت جملة من التطورات التي تصب في اتجاه تدعيم قضايا المشاركة السياسيه وتوسيع تجربة الانفتاح الديمقراطي، وذلك عبر العديد من الاليات والادوات لعل ابرزها تجربة الانتخابات التشريعية في عمان في عام ١٩٩١ ،وافساح المجال امام المشاركة السياسية للمراة،كذلك الحال في دخول عناصر نسائية الى مجلس الشورى البحريني،ومجلس الدولة العماني،والسماح للمرأة بالمشاركة في انتخابات المجلس البلدي في دولة قطر٠

وبالرغم من ان هذه التجارب لا زالت في بداياتها بالنظر الى حداثتها والى حداثة الدولة بالمفهوم الحديث في منطقة الخليج العربي ، الا انه يمكن القول ان القوى السياسية والنخب الحاكمة في دول الخليج بدأت بالتجاوب مع التحولات العالمية في مجال توسيع قاعدة المشاركة السياسية وفتح انظمة الحكم .
كما يلاحظ نزوع الخطاب السياسي الخليجي إلى التحديث ، وزيادة المشاركة السياسية للمواطنين ، وتفعيل دور مؤسسات الدوله ، فمثلا بدأت بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل دولة قطر بالاعداد لوضع دستور للبلاد ، كما تم تأسيس مجلس للشورى في المملكة العربية السعوديه في العام ١٩٩٢ ، وتم الاخذ بالتجربة الديمقراطية في سلطنة عمان ٠

وقد ساعد على هذه التحولات ارتفاع معدلات التعليم ، وتزايد الاهتمام ببرامج التنمية البشريه ، مما اوجد شريحة عريضة من المثقفين والمهتمين بالشأن السياسي في منطقة الخليج العربي ٠هذا بالاضافة إلى تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني ، وتوسع دول مجلس التعاون الخليجي في هذه التنظيمات بعد إن كانت تنظر اليها بنظرة ريبة في السابق ٠

كل ذلك ساعد على اثراء الممارسة السياسية في ظل تراجع دور الدولة مع ما شهدته موازنات بعض الدول الخليجية من تذبذب وعجز في اعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ، وهو ما يصب في النهاية في خانة تقليص سلطات الدولة ومركزيتها وهيمنتها على مفاصل الحياة السياسيه٠
كما إن ثورة المعلومات والمعرفة التي تشهدها كافة النظم السياسية الخليجية ، وانتشار ثقافة

---

(١) خواجه ، عبد الهادي ، ورقة مقدمه للمنتدى الثاني الموازي للقمة العربيه ، الرباط ـالمغرب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانترنت ، وبروز دور التقنية في المجتمع ، وظهور جيل جديد من المتعلمين ذوي احتياجات جديده ومتطلبات خاصة لا تتناسب بطبيعة الحال مع الممارسات التقليدية للانظمة السياسية في الخليج.

وعلية فان النظام العالمي الجديد بما حمله من مضامين ديمقراطية ليبراليه دفع دول الخليج العربي الى التحول من مفهوم القبيلة التي كانت اساس التجربة السياسية فيها الى المجتمع المدني وفق مفهوم الدولة القومية الحديثه الى حد ما ٠
ونتيجة للتحولات الخليجية الحديثة على صعيد التنمية السياسية والبناء الاجتماعي تم انشاء كثير من المؤسسات التطوعية والمنتديات والجمعيات بشكل مستقل عن الانظمة السياسية فيها .

اما على صعيد السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي فقد شهدت تغييرات عميقة نتيجة انتهاء الحرب الباردة وفرض الهيمنة الامريكية على منطقة الشرق الاوسط،اذ انه اصبح لزاما على هذه الدول تكييف سياستها الخارجية مع متطلبات النظام العالمي الجديد ،والتي كانت ابرز محطاته اطلاق عملية السلام بين العرب واسرائيل في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ،فاصبح متوجبا عليها تغيير تعاطيها السياسي مع قضية الصراع العربي الاسرائيلي،اذ ان أي سياسة في منطقة الخليج العربي تعارض رعاية الولايات المتحدة لعملية السلام بين العرب واسرائيل تعتبر من الناحية العملية سياسة متطرفة وتهديدا للنظام العالمي الجديد (١)٠

هذا بالاضافة الى انحسار الدعم الاقتصادي المباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والذي وان كان له اسباب موضوعية لدى دول الخليج بسبب وقوف القيادة الفلسطينية الى جانب العراق اثناء اجتياحة لدولة الكويت في الثاني من اب عام ١٩٩٠ ، الا ان جزء منه عائد الى موقف الولايات المتحدة الامريكية من منظمة التحرير الفلسطينية ،وما اصبحت تمارسة بشكل اكثر وضوحا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي على دول الخليج العربي للحد من دعمها السياسي والاقتصادي للمنظمة٠

ثانيا ـ على المستوى العسكري والامني ، تعاني دول الخليج العربي من ضعف واضح في هياكلها العسكرية وقدراتها الدفاعية،ويعود ذلك الى الخلل الكبير في تركيبتها السكانية اذ انها دول قليلة السكان ويشكل الوافدون فيها نسبة كبيره،فمواردها البشرية لا تساعدها على تلبية احتياجاتها الامنيه والدفاعيه،كما أنها تضم اقليات لا ترغب في دمجها في المنظومة الامنية لها ، إضافة إلى أن مواطنوها يعانون من نسبة عالية من الاميه تعوق التوظيف الفعال لمواردها البشرية وقدرتها على استيعاب التقنيات المتقدمة في الامن والادارة والدفاع ٠

وهكذا فان جيوشها تعتمد على القوات الخارجية والوافدين من جنسيات مختلفه، ولذلك استمرت علاقة النخب الحاكمة في دول مجلس التعاون الخليجي مع العالم في اطار تحالف استراتيجي قائم على معادلة الامن مقابل النفط ، وتمكنت النظم الخليجية من الاستفادة من علاقاتها مع العالم الغربي في حماية استقرارها الداخلي رغم ما واجهته من مخاطر محلية واقليميه،الا ان شكل النظام الدولي الجديد والتوجهات التي تحكمه منذ انتهاءحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١واستقرار الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي افرز مجموعة من العوامل

---

(١) ميرفي ، ايما واخرون ، امن الخليج العربي في ظل النظام العالمي الجديد ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، الطبعه الاولى ، عمان ١٩٩٧ ، ص ١١٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجة عن حدود السيطرة الخليجية ،فقد اصبحت الولايات المتحده هي اللاعب العسكري الاول في المنطقة وفق رؤية تقوم على ان امن الخليج من امن الولايات المتحده ، اذ تكثف الوجود العسكري الامريكي في الخليج حتى صار اقرب الى السيطرة والحصار الكامل ، واصبحت دول المنطقة تتسابق لعقد اتفاقيات امنية ودفاعيه مع الولايات المتحدة ، بعد ان كانت الاخيرة تسعى لذلك في السابق، فقد رفضت عرضا من دولة الكويت ابان الحرب العراقية الايرانية بنقل نفطها على متن ناقلات امريكية لتجنب الاعتداءات عليها مشترطة عقد اتفاق امني مع الكويت وليس مجرد اتفاق تجاري ، فتقدمت الكويت بالعرض نفسه الى الاتحاد السوفييتي الذي قدم لها ثلاث ناقلات نفطيه، الامر الذي دفع واشنطن الى تقديم عرض للكويت بتسجيل جميع ناقلات النفط الكويتية لديها (١).
وعلى هذا فيمكن القول انه بانهيار الاتحاد السوفييتي اصبحت مساحة الاختيار ضيقة لدى دول الخليج التي وجدت نفسها راضية او مكرهة ملزمة بعقد اتفاقات امنية وشراء صفقات سلاح من الولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على سلامة امنها الوطني .

والواقع ان الولايات المتحده اصبحت مع نهاية عام ١٩٩١ المسؤول الاول عن حماية منطقة الخليج العربي بعدما احتوته عسكريا وسياسيا ،وتراجع الدور العربي في ترتيبات امن الخليج تراجعا حادا ، فقد اجهضت الولايات المتحده اعلان دمشق الذي وقعته دول الخليج العربي مع سوريا ومصر عام ١٩٩١،والذي نص على وجود قوات مصرية سوريه في منطقة الخليج تكون نواة لقوات سلام عربية لضمان امن دول المنطقه وسلامتها ، رافضة أي دور عربي في امن منطقة الخليج .

ولقد تخلت الولايات المتحده الامريكيه منذ حرب الخليج الثانيه بالاتفاق مع دول الخليج العربي عن مفهوم الوجود الامريكي المستتر في منطقة الخليج، واصبح الوجود الامريكي اكثر ظهورا وتحفزا ،وذلك من خلال نشر القوات العسكرية الامريكيه على اراضي دول مجلس التعاون الخليجي على نطاق واسع وبشكل دائم اضافة للوجود البحري على موانىء هذه الدول ،كما اصبحت الصحف تتحدث صراحة عن تخزين المعدات العسكرية الامريكية في دول الخليج العربي ٠

وعلى هذا اصبحت الولايات المتحده تنظر لتواجدها العسكري في الخليج العربي انه يخدم ثلاث مصالح اساسية من وجهة نظرها وهي استمرار الحصول على موارد منطقة الخليج النفطية دون توقف والحفاظ على النشاط التجاري الذي تمارسه الولايات المتحدة في المنطقه من خلال تامين المشروعات المرتبطة بالامن الاقليمي والتي يرتبط جزء منها ارتباطا مباشرا بالصناعات الدفاعيه،والتي لا يعمل فيها سوى عدد محدود من مواطني دول الخليج العربي بينما غالبية الكوادر والادارات فيها من الرعايا الامريكيين والغربيين بوجه عام.

---

(١) انظر : البستكي ، نصره ، امن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق ، المؤسسة العربيه للدراسات والنشر ، الطبعه الاولى ٢٠٠٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اضافة لايجاد قاعدة عسكرية للعمليات تحسبا لقيام أي خصم محتمل معارض لعملية السلام في الشرق الاوسط بشن عدوان على أي شريك في هذه العمليه ،ومنع أي قوة اقليمية من السيطرة العسكرية او السياسيه على هذه المنطقة الهامه وخصوصا ايران (١) ، بعد ان تمكنت من اخراج العراق من المعادله العسكرية فيها ٠

وبالتالي تغيرت سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وايران التي اعلنتها ادارة الرئيس الامريكي الاسبق بيل كلينتون الى السعي لعزل ايران ،وذلك بمراقبتها عسكريا وامنيا من خلال وجودها العسكري والاستخباري الضخم في المنطقه٠

وقد نجحت الولايات المتحدة في الحد من مبيعات الاسلحة الدولية لايران الى حد ما وخاصة اسلحة الدمار الشامل ، ومواصلة الضغط على حلفائها في المنطقة للحد من اتصالاتهم السياسية والاقتصادية معها، معتبرة ان السياسة الخارجية لايران لا تتفق مع متطلبات النظام العالمي الجديد، وترفض الامتثال لمعايير السلوك السياسي الدوليه ، اضافة لاستثنائها من أي ترتيبات اقليمية تتعلق بامن المنطقه باعتبار ان التحكم في الوصول الى نفط الخليج والحصول عليه يعد عاملا مهما في الصراع بين الولايات المتحدة وايران ، اضافة الى اعتقاد الولايات المتحدة ان ايران تسعى لتطوير قدراتها العسكرية لتحقيق هيمنة اقليميه ،لذا تعمد لاجراء تدريبات مشتركة مع الوحدات العسكرية في دول الخليج العربي لرفع قدراتها الدفاعية،اضافة لتزويدها بالاسلحة والمعدات من خلال عقود التسليح الضخمه، الى جانب ابقاء قواتها في المنطقة بجهوزية كامله لردع أي هجوم تقليدي او غيرة من جانب ايران لدول الخليج ٠

في المقابل يمكن القول ان تداعيات حرب الخليج الثانية وما احدثته من شرخ في النظام الاقليمي العربي تمثل في تباين مواقف الدول العربية حول كيفية التعامل مع قضية احتلال القوات العراقية لدولة الكويت ،ومبادرة الولايات المتحدة لملء هذا الفراغ بحشد تحالف دولي مكن دولة الكويت من استعادة استقلالها ، واوجد مناخا اصبحت دول الخليج تنظر من خلاله الى الضمانات الامنية الامريكية بمزيد من المصداقيه لقدرتها على ردع أي عدوان قد تتعرض له هذه الدول في ظل واقع سياسي وعسكري جديد سلمت الدور الامني فيه للولايات المتحده ،وتجاهلت الجانب العسكري في تجربتها التعاونيه .

ثالثاـ على المستوى الاقتصادي ، لقد جعلت حقبة النفط من الدولة ممثلة بالقطاع العام المصدر الاول للمال والمستفيد الاساسي من العائدات ،وبذلك اصبح دور القطاع العام في تفعيل النشاط الاقتصادي اساسيا٠
وهكذا فقد عملت الثروة النفطية على تنظيم الاقتصاد في دول الخليج العربي وفق اسس خاصة،وعلى شكل طبقات من المستفيدين من هذه الثروة ، وعلى راس هذه الطبقات الحكومة والقطاع العام ، اذ اتسم النشاط الاقتصادي في دول الخليج العربي باعتمادة على القطاع النفطي كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني ، وظهرت موازناتها كبرامج نفقات عامه .

---

(١) امن الخليج في القرن الحادي والعشرين ، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجيه ، الطبعه الاولى ١٩٩٨ ، ص ١٠٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فقد وظفت حكومات الدول الخليجية عوائد هذا القطاع في انشاء البنية الاساسية لاقتصادياتها الوطنيه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية٠

وقد واجهت هذه الدول تحولات اقتصادية عميقة تزامنت مع اعلان قيام النظام العالمي الجديد فقد تحملت هذه الدول مجتمعة تكاليف عملية عاصفة الصحراء التي قادت الولايات المتحدة فيها تحالفا دوليا لاخراج القوات العراقية من دولة الكويت عام ١٩٩١ وما تبعها من تحركات عسكرية امريكية في المنطقه ،مما اصاب اقتصاديات دول النظام الاقليمي الخليجي بانتكاسات فادحه ادت الى حدوث اختلالات في موازناتها والى ظهور المديونية بشكل كبير ،حيث وصل اجمالي ديون الدول الست اعضاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٩٢ الى ٥٦،٢٧ مليار دولار ٠

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانيه واستقرار الجيوش الامركية في المنطقه بدأت بوادر السيطرة العالمية / الامريكية المباشرة على منابع البترول في الخليج العربي .

وظهر واضحا ان دول المنطقه فقدت تلك الاداة المؤثرة في السياسة الدوليه ، ونظرا لاهمية هذه الثروة في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي واثرها المباشر على الامن والاقتصاد الامريكي بوجه خاص ، فقد رفضت الولايات المتحدة الامريكية رائدة النظام العالمي الجديد ادراج النفط ضمن سلع منظمة التجارة العالميه وايدتها في ذلك اليابان والدول الاوروبيه ،مما يعني ذلك منع دول الخليج وهي المنتج الرئيسي للنفط في العالم من اتخاذ اجراءات حمائية او جمركية او أي اجراءات اقتصادية اخرى تؤثر على حركة الاقتصاد الدولي باعتبار ان النفط سلعة عالميه ، وبالتالي لم يعد بامكان دول المنطقة تقنين الانتاج او وقفة او قطعه عن دولة ما ، وهذا افقد دول الخليج سلاحا اقتصاديا فعالا يمكن من خلاله ان تعظم فوائدها من هذه الثروه بعد ان تم تحييده كسلاح سياسي ايضا ، مما يفسر مساعي الولايات المتحدة الا مريكية بتكريس الهيمنة العسكرية والاقتصادية على المنطقه٠

إن النفط ونشر القوة العسكرية حول العالم يعتبران من الاهداف الاستراتيجية التي دفعت الادارة الامريكية نحو غزو العراق ، فبالاضافة الى النفط العراقي تسعى ايضا الى السيطرة على قطاع النفط بشكل عام وفرض اسعارة في السوق العالمية بالشكل الذي يخدم مصالحها سيما وان معظم الدراسات حول قطاع الطاقة تشير الى ان احتياجات العالم من النفط ستبلغ عام ٢٠٢٠ حوالي ١١٢ مليون برميل يوميا وان ست دول فقط هي السعودية وايران والعراق والكويت والامارات وفنزويلا سيكون بامكانها تلبية هذا الطلب .

ونتيجة للتراجع الحاد الذي اصاب اسعار النفط بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ، ودعوات الاصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص التي اطلقتها الولايات المتحدة الامريكية فقد تحولت دول الخليج نحو القطاع الخاص بعد ان كانت معظم جوانب النشاط الاقتصادي فيها بيد القطاع العام ، فاصبحت تولي القطاع الخاص اهمية واسعه في تنفيذ خططها التنموية من خلال افساح معظم مجالات النشاط الاقتصادي امامه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما باشرت بتقديم برامج متكاملة لحفز القطاع الخاص على التجاوب مع متطلبات المسيرة الانمائية في هذه البلدان من خلال تقديم القروض اللازمة لتمويل المشروعات من صناديق التمويل الحكومية،اضافة لقيام كثير من الادارات الاقتصادية هناك بمنح اعفاءات جمركية وضريبيه متنوعه لتشجيع الاستثمارات الصناعية ،وتقديم الاعانات الانتاجية والتدريبيه .

وبالرغم من ان الهياكل الاقتصادية لدول الخليج العربي ما زالت هياكل غير متوازنه تعتمد على سلعة واحدة في الانتاج والتصدير بشكل اساسي ،الا ان كثير منها بدات بالتحول نحو اقتصاديات السوق وتنويع الاستثمارات،كما انها بدأت بزيادة تعرفة الخدمات المقدمة للمواطنين،والتخلي شيئا فشيئا عن مفهوم الدولة الحاضنه التي تتكفل بكل شيء ، من جهة ثانيه قامت هذه الدول باستغلال الفوائص في موازناتها والتي تحققت بسبب ارتفاع اسعار النفط بشكل حاد منذ بداية عام ٢٠٠٠ بخفض مديونياتها الداخلية والخارجية وابرام المزيد من صفقات السلاح مع الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبيه مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا .

ان عملية تراكم المال الكبير المكتسب وليس المنتج بيد دول الخليج العربي والتي لم تترسخ مؤسساتها الدستورية كاملة بعد اوجد حالة فريدة في التاريخ العربي تتمثل بامتلاك جزء محدود من الوطن العربي بعدد قليل من السكان غالبية المال العربي،كما ان هذا المال بدأ ينتقل بوسائل واليات عديدة الى اشخاص اصبحوا يملكون من الثروة اكبر مما تملكة العديد من اقطار المنطقه ، الا ان بدء تضاؤل مورد النفط منذ اواخر القرن الماضي بسبب نضوب عائدات ومدخرات دول الخليج في اعقاب حرب الخليج الاولى والثانيه ونفقات التسلح الضخمة حمل هذه الدول على ان تغير من ادوارها السابقة ،وتسعى للاعتماد بدرجة اكبر على مواطنيها من خلال فرض الضرائب وحفز القطاع الخاص بشكل اكبر لزيادة استثماراته ومبادراته واصبحت هذه الدول تتجه الى اجراء تغييرات هيكلية في بناها الاقتصادية والاجتماعية (١) ٠

وعلى ذلك فقد كان يوجه السياسة الخارجية لدول الخليج العربي عاملين اساسيين احدهما داخلي والاخر خارجي ، اما العامل الداخلي فيقوم على العمل على تحييد القوى المناهضة لسياسات الانظمة الحاكمة ،والمطالبة بتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار واطلاق الحريات وتداول السلطة ،وذلك من خلال اظهار اداء هذه الانظمة على انه الاداء المثالي في ادارة الازمات الداخلية والخارجية ، ويتمثل ذلك باطلاق مواقف يكتنفها بعض الغموض في القضايا الهامة والجدلية مثل عملية السلام والموقف من اسرائيل والعلاقة مع الولايات المتحده ومدى التعاون معها في تنفيذ سياساتها في منطقة الخليج العربي، فبينما تظهر هذه الانظمة بعض التشدد على المستوى الاعلامي في بعض هذه الملفات ،يلاحظ انها تتخذ بعض المواقف العملية المغايرة لهذا الخطاب، ويظهر ذلك من خلال التضارب بين المواقف المعلنة والمواقف العملية لبعض دول الخليج العربي من موضوع احتلال العراق ، وتقديم بعض التسهيلات للولايات المتحدة في هذا المشروع .

(١) نصيرات، سليمان،العرب وحصاد القرن الضائع ، دار الياقوت للطباعة والنشر، الطبعة الاولى٢٠٠١ ص ٩٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عسكري مباشر من قبل بعض دول الغربية وخصوصا الولايات المتحده او بعض دول الجوار ليس لها قبل على رده بسبب هشاشتها بفعل تفككها وتبعثرها (١)٠

وقد اصبح هذا الهاجس هو الاكثر تاثيرا في توجية السياسة الخارجية لدول الخليج العربي بالنظر الى سوء استخدام الثروة النفطية ،والذي ادى الى تعزيز السيادة القطرية في وجه المشاريع الوحدوية الحقيقية في منطقة الخليج ، وعلى ذلك فقد ابدت هذه الدول تعاونا شبه كامل مع الخطط الامريكية في المنطقة بالرغم من الخطاب الاعلامي الذي يظهر بعض التباين احيانا ، كما بادرت ذكل دولة على حده بتوقيع الكثير من اتفاقيات الدفاع المشترك مع الدول الكبرى ٠

اما على المستوى الاقليمي فقد اتبعت دول الخليج العربي سياسة مهادنة للقوة الاقليمية الرئيسية في الخليج وهي ايران، معلنة انها تعارض عمل عسكري غربي تقوده الولايات المتحدة ضدها وفي نفس الوقت تتمنى على الجانب الايراني عدم ادخال السلاح النووي الى المنطقه .

(١) نصيرات ، سليمان ، قضايا وطنية وقومية معاصره ، الجزء الاول ، المطابع العسكرية ، عمان ١٩٩٩، ص ١٢١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع :اثر التحولات الدولية على السياسة الخارجية الاردنيه

تعرف السياسة الخارجية بانها مجموعة القرارات والافعال التي تتخذها دولة ما تجاه طرف اخر سواء كان دولة او اقليم او ما شابه وقد تتخذ الدولة هذه الافعال والقرارات من اجل الحفاظ على سيادتها وامنها ولتحقيق اهدافها ولتعظيم مصالحها القومية وتوسيعها(١).

والاردن كغيرة من دول الشرق الاوسط يتولى رأس الدولة عملية صنع السياسة الخارجيه بالتشاور مع الهيئات التنفيذية والتشريعية في الغالب ، كما ان المؤسسة العسكرية قد تستشار في بعض مواضيع السياسة الخارجية من قبل صانع القرار .

ويمكن القول ان عملية صنع السياسة الخارجية الاردنيه تتاثر بعدة عوامل داخلية وخارجية متعددة ، فمكونات الثقافة السياسية واتجاهات المجتمع تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية وتاقلم قراراتها ، فالاسلام كاحد مكونات الثقافة السياسية السائدة كان له تاثير على سلوك صانع القرار وطريقة ادارته للسياسة الخارجيه ، اذ علاوة على تاكيدة على طاعة ولي الامر فان الاسلام يوفر الشرعية للانظمة السياسية طالما التزمت بمبادئه ٠

كما ان العامل الاقتصادي وضع قيودا وضغوطات كبيرة على نشاطات صانعي قرار السياسة الخارجية الاردنية ، فالبنية الاقتصادية الاردنية المعتمدة على المساعدات الخارجية نظرا لشح الموارد الطبيعية كانت وما زالت عاملا محددا لنشاطات صانعي السياسة الخارجية ومناوراتهم السياسية .
ويمكن التعرف على اداء السياسة الخارجية الاردنية من خلال المحددات والعوامل التالية:

(١) العامل الجغرافي ، تنبع اهمية هذا العامل من الصغر النسبي للرقعة الجغرافية للدولة الاردنية بين الدول الاقليمية المحيطه بها ،وما تركته الاعتبارات الجغرافية من تاثير مباشر وغير مباشر على العناصر الداخلية لبيئة الدولة وعناصر قوتها ،ولما حدده موقع الاردن الجغرافي من مصادر تهديد خارجية ومصادر محتملة لفرصه التنموية،اضافة الى مسؤوليات وقضايا استوجب على الاردن التعامل معها ضمن التفاعلات والتغيرات السياسية في المنطقة .

فمن ناحية يواجة الاردن بحكم تكوينه الجغرافي مشكلات عديدة تتعلق بشح الموارد الطبيعية وعدم التنوع في خصائصه الحيوية ومحدودية قدرته على تنمية اقتصاده من خلال التوسع الزراعي ،حيث تشكل مساحة الاراضي الصالحة للاستغلال الزراعي ٦،٢ بالمئه من مساحته الكلية بينما تغطي الصحراء ٨٠ بالمئة من اراضيه (٢)٠

اضف الى ذلك فان الاردن يعاني من شح الموارد المائية حيث يعتمد بالدرجة الاولى على مياه الامطار وعلى موارد نهر الاردن الذي يمر عبر سوريا ولبنان وفلسطين .

---

(١) العزام ، عبد المجيد ،عملية صنع السياسة الخارجية الاردنيه ، المطابع العسكريه ، عمان ، ١٩٩٨، ص٩
(٢) انظر الخطة الاقتصادية والاجتماعية الاردنية للاعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧ ، ص ٤٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه الحاجة الاردنية للمياه مثلت مصدرا للنزاع الاقليمي وعاملا محددا على سياسة الاردن الخارجية . وفضلا عن ذلك فان خصائص موقع الاردن الجغرافي قد جعلت منه دولة قارية لاتشكل المياه جزءا من حدودها باستثناء منفذ بحري صغير على خليج العقبة ، وبذلك فانه يفتقر الى ميزة الحجز الاستراتيجي البحري ،وميزة تسهيل المياه الدولية لعملية التبادل التجاري مع الدول الاخرى .

(٢) العامل الاقتصادي ، ان افتقار الاردن للنفط ولمصادر الثروة الطبيعية الاخرى وضعف الزراعة ومحدودية مشاريع التعدين جعل من الصعب بناء وتطوير مشاريع انتاجية دون الاعتماد على المساعدات الاجنبيه ، وقد كان اعتماد الاردن على المساعدات البريطانية منذ تاسيس امارة شرق الاردن تقريبا ومع الوقت ازداد الاعتماد على المساعدة الاقتصادية البريطانيه والتي استمرت حتى عام ١٩٥٧ حيث كانت الحكومة البريطانية تغطي مجمل النفقات العسكرية ،وتساهم كذلك في تخفيض عجز الموازنة الاردنية ، ففي عام ١٩٥٦ شكلت المساعدات البريطانية للاردن حوالي ١٢،٥مليون باوند والتي فاقت مجمل موازنة الاردن لذلك العام (١)٠

وبالتالي فهذا الاعتماد الكبير على المساعدات البريطانية مكن الحكومة البريطانية من التاثير على السياسة الخارجية الاردنية واحيانا السيطرة الكلية عليها وبالتالي كان هناك قيودا ومحددات على نشاطات صانعي السياسة الخارجية الاردنية ، ومنذ عام ١٩٥٧ تحول اعتماد الاردن على المساعدات الاقتصادية الامريكية حتى عام ١٩٦٧ حيث اصبح الاردن واثر حرب حزيران يعتمد على المساعدات المقدمة له من دول الخليج العربي خصوصا السعودية والتي استمرت حتى عام ١٩٩٠ بالتوازي مع استئناف المساعدات الاقتصادية الامريكية الىالاردن بعد قبولة مبادرة روجرزعام١٩٧٠(٢) ، اضافة الى اعتماد الاقتصاد الاردني على بعض الدول العربية من حيث تصدير بعض منتوجاته لاسواق الدول العربية ، وتسهيل مرور صادراته الى الاسواق الخارجية خصوصا عبر سوريا ٠

وبالطبع فان المساعدات الاقتصادية العربية للاردن كانت تتاثر بالمناخ السياسي السائد وطبيعة العلاقات العربية البينية ، فمثلا ادت احداث عام ١٩٧٠ بين الجيش الاردني وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية الى قيام الدول العربية باستثناء السعودية بوقف مساعداتها الاقتصادية عن الاردن وقامت سوريا والعراق باغلاق حدودهما مع الاردن مما تسبب بشل حركة التصدير الاردنية الى الخارج ، وادى اغلاق الحدود الى تحويل الشحن عن طريق ميناء العقبة مرتبا بذلك ارتفاعا بكلف الشحن وتاخيره (٣) .

وبالتالي فنظرا لاعتماد الاقتصاد الاردني على المساعدات الاجنبية وخاصة من الولايات المتحدة الامريكية والدول العربية النفطية اثر هذا الواقع على عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية ، واضعفها في وجه ضغوطات بعض الدول وخاصة تلك الدول التي تكون مساعداتها واسواقها ذات

---

(١) مرجع سابق ، العزام ، عبد المجيد ، عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية ، ص ١٢٢
(٢) المرجع نفسه ، ص١١٩
(٣) المرجع نفسه ، ص٥٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قيمة للاقتصاد الاردني مثل السعودية ، اذ ان الضعف الاقتصادي وعدم القدرة على تلبية المتطلبات الحياتية والخدمية تزيد من احتمالات ارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي،واحتمالات فرص الاختراق الخارجي المرتبطة بظروف التوتر وعدم الاستقرار الداخلي٠

ولتلافي هذا الخلل وما يترتب علية من اثار سياسيه كان على الاردن ان يوظف جميع امكانياته وادواته لاقامة بنية اقتصادية بديله وتوسيع قاعدة الخدمات الاساسية فيه . ولما كانت السياسة الخارجية احد هذه الادوات فقد ادت هذه المعادلة الى زيادة ارتباط وتاثر الاردن وسياسته الخارجية بظروف الاستقرار والتوتر في المنطقه ، وبالسياسة الخارجية لبعض الدول العربية المحيطه ،وذلك لاعتماده على هذه الدول لرفده بالمساعدات وتامين اسواق للعمالة والمنتجات .

ان علاقة الاقتصاد بالسياسة الخارجية كما في الحالة الاردنية تتعدى الضغوطات الاقتصادية المتمثلة بقلة الموارد الاولية ومحدودية الاراضي الزراعية ومصادر الطاقة والمياه لتشمل طبيعة الموقع الجغرافي وما فرضة من تداخل بين الاقتصاد الاردني والاقتصادات العربية ، وفي ان يكون مرتبطا ومتاثرا بالتوترات الاقتصادية والسياسية من حوله ، فقد تعرض الاقتصاد الاردني لهزات عنيفة نجمت عن ظروف موقعه الجغرافي في المنطقة .

ومع ان الاقتصاد الاردني قد حقق بعض النجاحات الا انه ما زال سريع التاثر بضغوطات البيئة الاقليمية والدولية وتغيراتها ،وما زال عاملا محددا للسياسة الخارجية الاردنية التي تسعى لضمان دعم الدول المانحة كدول الخليج العربي والولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي.

(٣) ارتباط الاردن بالقضية الفلسطينية٠ لقد اوجدت الطبيعة القومية للقضية الفلسطينيه والارتباط القومي للاردنيين بها حالة من التعبئة الشعبيه ، مما فرض الكثير من القيود على السياسية الخارجية الاردنية التي تطلبت حسابات دقيقه وتعاملا حذرا لتجنب محاولات الاختراق الخارجي والتاثير على الاستقرار الداخلي، او من حيث استغلال هذه الحالة من قبل قوى خارجية كاداة للتاثير على سلوك الدوله . وبذلك فان ظروف القضية الفلسطينية وتداعياتها اضافت شكلا اقليميا لنمط السياسة الخارجية للاردن، وكثيرا ما قيدت ظروف القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي قدرات صانع القرار الاردني، ووضعت بعض المحددات على سلوك السياسة الخارجية الاردنية التي كانت تقع تحت ضغوط السياسة الاقليمية المتعلقة بهذه القضية (١) ٠

وقد تعرض الاردن اكثر من مرة لحالات اختراق خارجي من خلال اتصال قسم من فئات المجتمع الاردني بتيارات خارجية غالبا ما كانت ذات طبيعة راديكالية تحت غطاء خدمة القضية الفلسطينية ،حيث ادت مثل هذه الارتباطات والاتصالات الى حدوث حالات عدم استقرار داخلي في الاردن ، وهو ما لا يمكن فصله عن اهتمام القيادة الاردنية بالقضية الفلسطينية بكل ابعادها .

وعلية فانه من الصعب فهم ودراك السياسة الخارجية الاردنية بمعزل عن القضية الفلسطينية او عن القلق الاردني المرتبط بمستقبل العلاقة مع الفلسطينيين ، وبالذات فيما يتعلق بكيفية حل

---

(١) مرجع سابق ، العزام ، عبد المجيد ، عملية صنع السياسة الخارجية الأردنية ، ص ١٤٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة اللاجئين منهم ،حيث يدرك الاردن ويربط ما بين رفض الدول العربية التي تضم اعدادا كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين فكرة توطينهم على اراضيها واحتمال قيام اسرائيل بتهجير اعداد كبيرة من سكان الضفة الغربية الى الاردن ،وبين الاثار المتولدة عن هذه الحالة ليس على استقرار الاردن فحسب بل على استقرار منطقة الشرق الاوسط برمتها (١) .

كل ذلك فرض على الاردن ان يكون له دور اقليمي فاعل بالتعاون مع الدول العربية نحو تحقيق طموح الفلسطينيين القومي في ان يكون لهم وطن مستقل من خلال ايجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية التي ظلت بكل ابعادها القضيةالابرز على الاجندة السياسية الاردنية ،والنقطة المحورية التي يتحرك الاردن من اجلها في سياسته الخارجية طوال ما يزيد عن نصف قرن .

(٤) العامل العسكري٠ يرتبط تاثير القدرات العسكرية على سلوك السياسة الخارجية الاردنية بطبيعة موقعه على خطوط التماس الساخنة في منطقة الشرق الاوسط ،والتي تشهد تقلبات متباينه في طبيعة التحالفات السياسية ،وفي طبيعة مصادر التهديد ،اضافة الى الاثر الذي تفرضة توازنات القوى العسكرية في المنطقة على سلوك السياسة الخارجية الاردنيه ، فالاردن يتوسط مجموعة قوى تمتلك من الامكانات العسكرية ما يفوق امكاناته سواء بالنسبة لحجم الانفاق العسكري او عدد افراد القوات المسلحه وانظمة التسلح ٠

ورغم الجهود والاهتمام الذي يولية الاردن لزيادة امكاناته العسكرية ،الا انها بقيت محدودة نسبيا نظرا لضعف الموارد الاقتصادية ولظروف المنطقة الامنية التي تتقاطع عليها سياسات دولية واقليمية،تفرض نمطا محددا لموازين القوى فيها، علاوة على ان الاردن يعتمد كباقي الدول النامية في التسليح على عدد محدود من المصادر في الدول الصناعية ،اذ يعد شراء السلاح بما يواجهه من عقبات المصدر الرئيسي لتحديث قواته المسلحه وتطويرها ،نظرا للافتقار الى قاعدة تكنولوجية للتصنيع العسكري .

ونظرا لعدم قدرة الاردن على تحقيق التوازن العسكري الكمي مع الدول المحيطة بحيث يتعذر علية ان يضمن امنه منفردا في مواجهتها ،فان هذا الوضع فرض عليه معادلة بالغة الصعوبة،والدقة في التعامل مع موازين القوى المختلفة في المنطقة، ففي الوقت الذي يعتمد فيه الاردن على بعض الدول العربية لتقليص فارق ميزان القوى بينه وبين اسرائيل،الا انه يحرص في ذات الوقت على ابقاء احدى هذه الدول الى جانبه لاعتبارات حسابات توازن القوى بينه وبين الدول العربية،اذ ان الاردن وبالرغم من عدم تبنية برامج تسليح استثائية وليس لدية سياسة توسعيه الا انه لم يكن بمنأى عن التعرض لتهديدات عديدة لم تقتصر على اسرائيل واهدافها التوسعيه،الامر الذي حتم علية ان ياخذ بعين الاعتبار في سلوكه الخارجي حسابات توازن القوى في المنطقه بشكل يسمح له ان يدعم موقعه بين دول عربية كبيره،وان يبقي هذه الدول او بعضها ضمن حساباته الاستراتيجية ازاء اسرائيل .

---

(١) تليلان ، عيسى ، السياسة الخارجية الاردنية والازمات العربية ، مطبعة البهجه اربد ، الطبعة الاولى ٢٠٠٠ ، ص ٤٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالتالي فأن هذه الحالة بالاضافة الى ظروف قربه من اسرائيل على طول خط تماس يبلغ حوالي خمسمئة وسبعون كيلو متر قد زادت من المتطلبات المفروضة على السياسة الخارجية الاردنيه لتحقيق متطلبات امنه ،سواء كان ذلك من خلال تبنيه مواقف تمكنه من الحصول على المزيد من الاسلحه وتنويع مصادرها لتعزيز قدراته العسكرية في المنطقه، او في انتهاجه لسياسات خارجية تزيد من شبكة امنه القومي اقليميا وتعزز روابطة السياسية ، فقوة الدولة لا تقاس عسكريا بجانبيها الكمي والنوعي ،وانما ايضا بما تستطيع ان تجنده الدولة لصالحها سياسيا ودبلوماسيا من قوى مضافة تدعم موقفها في اوقات ازماتها ٠

ان كل هذه المحددات جعلت الاردن ذو حساسية كبيرة لما يجري في محيطة ،اضافة لتاثر سلوكة الخارجي بما يدور في بيئته الاقليمية والدولية من احداث وتطورات، لذا فقد ادرك حجم ما يجري على الساحة الدولية من تحولات في نهاية القرن العشرين، وجاء قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ ضمن هذا السياق ،فقد كان هناك تخوف من صانع القرار الاردني من ان يكون للانتفاضة التي اندلعت في الاراضي الفلسطينية في خريف عام ١٩٨٧ اثار وامتدادات على الساحة الاردنية حيث يشكل المواطنون من اصول فلسطينية نسبة كبيرة من عدد السكان (١)٠

كما ان هناك بعض التيارات على الساحة الاردنية والتي كانت تدعو الى تفاعل اكثر من الدولة الاردنية مع الانتفاضة الفلسطينية ،وذلك بتقديم الدعم العسكري لها علاوة على الدعم الاعلامي والسياسي ،والذي من شانه تعريض امن الاردن للخطر ، يضاف الى ذلك طروحات حزب الليكود الاسرائيلي صاحب نظرية الترانسفير والذي يعتبر الاردن وطن بديل للفلسطينيين ويمكن حل المشكلة الديمغرافية في فلسطين على حسابة ، علاوة على هدف ابراز الهوية الاردنيه،والتي سعت بعض القيادات الشعبية والرسمية في الاردن على بلورتها في سياق وجهة نظر ترى ان ابراز الهوية الاردنيه هو دعم للهوية الفلسطينية المستقله.

وقد ادى تطور الاحداث الى تخلي الاردن عن مركزه المحوري حيث صار العمل على تحقيق هذا الهدف يمثل خطرا على امن البلاد لا ضمانا لها ، إضافة إلى إن هذا التوجه اضر بمصالح الاردن وعلاقاته العربية على الصعيد السياسي والاقتصادي ،واكتفى الاردن بدعم الجامعة العربية والعمل من خلالها ، على ان المصلحة الاردنية العليا في ضمان حق البلاد والشعب في الحياة الحرة الامنه من كل تهديد ، وحقها في البناء والازدهار والتطور تأثرت عبر تاريخها الحديث بهذه التركة الايديولوجية(٢) ٠

وخلال الخمس سنوات الماضية تركز العمل على تعزيز البناء الداخلي وفق تصور بان مصلحة الاردن هي في الاستمرار في تعميق الديمقراطية وافساح المجال امام الشعب لياخذ دوره في المشاركة في الحياة السياسية وعملية النهوض الاقتصادي وتميز النظام السياسي بالانفتاح على قوى المجتمع بفعالياته كافة وتفعيل الجهود الرامية الى مأسسة النظم الادارية ذات العلاقة بتطوير العمل الداخلي .

ونظرا للتغيرات والتحولات التي احدثتها الحقبة النفطية في المنظومة السياسية العربية التقليدية

---

(١) مرجع سابق ، العزام ، عبد المجيد ، عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية ،ص٤٢
(٢) مرجع سابق ، الخلايله ، احمد ،المصالح العليا للاردن / المكونات والتحديات ، ص ٦٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بحيث انتقل مركزمركز الثقل العربي التقليدي من دول مثل مصر وسوريا والعراق الى دول النفط وخصوصا العربية السعودية ،فقد عملت الدبلوماسية الاردنية طوال العقد الاخير من القرن العشرين على اعادة اللحمة مع دول الخليج العربي ،وتجاوز ما اعتراها من ضعف نتيجة لحرب الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات.

ويظهر هذا التوجه في خطاب الملك الحسين في افتتاح الدورة الاولى لمجلس الامه الاردني الثاني عشر عام ١٩٩٣ بقوله (ان علينا العمل على احياء الثقة بين الاشقاء العرب وتجاوز السلبيات التي اكتنفت مسيرة التضامن العربي ولا بد من ان ننطلق في عملنا العربي من مفهوم امننا القومي الشامل)(١)

(١) خطب العرش السامية في افتتاح مجالس الامه (١٩٥٢-١٩٩٧)ج ٢، دائرة المطبوعات والنشر،عمان ١٩٩٨،ص٢٢٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

العلاقات السياسية الاردنية الخليجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعة العلاقات السياسية الاردنية الخليجية

يرتبط الاردن بعلاقات تاريخية مع دول الخليج العربي نظرا لعدة عوامل منها ما هو جغرافي او سياسي او اقتصادي او امني ، وتجمع الاردن مع دول الخليج سمات مشتركة كتشابة انظمة الحكم والمكونات الاجتماعية والاتفاق على كثير من القضايا المحلية والاقليمية والدولية ، وتعود علاقات الاردن مع بعض دول الخليج الى ما قبل اعلانها دولا مستقلة . وباستعراض علاقة الاردن مع الدولة الاكبر في منظومة مجلس التعاون الخليجي وهي المملكة العربية السعودية نجد ان الحكومة السعودية بقيادة الملك سعود بن عبد العزيز ٠

وحتى اواخر الجمسينات كان مناوئة للحكم الهاشمي في الاردن تخوفا من ان الملوك الهاشميين قد يسعون الى الثأر لمملكة جدهم الاول الشريف حسين بن علي في الحجاز والتي تم القضاء عليها من قبل ال سعود ، الا ان هذا الخلاف التقليدي زال بعد عام ١٩٥٧واخذت العلاقات الاردنية السعودية تتحسن بشكل ملحوظ في مجالات عدة ، واصبح الاردن يعتمد على الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي السعودي ، ومنذ عام ١٩٦٧ تزايد التنسيق السياسي والدعم الاقتصادي السعودي للاردن ، واستمر هذا الدعم والتعاون بوتيرة متصاعده حيث استمرت السعودية في تقديم العون الاقتصادي للاردن في عام ١٩٧٠ بالرغم من الموقف الذي اتخذته بقية الدول العربية الاخرى نتيجة للاحداث الداخلية التي وقعت في الاردن في ذلك التاريخ٠

واثناء اندلاع الحرب العربية الاسرائيليه عام ١٩٧٣ كان هناك تنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بدخول الاردن في الحرب ، كما ظهر التنسيق السياسي الاردني السعودي جليا ازاء الحرب العراقية الايرانية التي اندلعت عام ١٩٨٠ ، كما ان السعودية ايدت الحوار الذي انطلق عام ١٩٨٥ بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بهدف تكوين موقف موحد بين الطرفين في حال الدخول في محادثات سلام مع اسرائيل ، وقد استمر التلاقي السياسي الاردني السعودي حتى عام ١٩٩٠ اثر تباين مواقف الجانبين حول اسلوب التعامل مع قضية دخول القوات العراقية الى الكويت ، حيث سعت القيادة الاردنية الى احتواء الازمة ووضع حد لاحتلال الكويت ومعالجة جميع الاسباب التي ادت الى هذه الازمة بالطرق السلمية ومن خلال الوساطة العربيه كما طرح الاردن عدة مبادرات لاقناع اعضاء الامم المتحدة مواصلة التركيز على اعتماد الوسائل الدبلوماسية لحل الازمة وتحاشي القرارات التي قد تؤدي الى المواجهة العسكرية (١) ٠

وفي سياق هذا الجهد الاردني فقد قام الملك الحسين بزيارة العاصمة العراقية بغداد في الثالث من اب عام ١٩٩٠ بطلب من الرئيس المصري حسني مبارك ومباركة عاهل السعودية الملك فهد بن عبد العزيز وقد حصل الملك حسين على تعهد من الرئيس العراقي انذاك صدام حسين على الموافقة على حل الازمة في الاطار العربي ، كما وافق على حضور قمة عربية مصغرة تعقد في مدينة جدة بالسعودية في ٥/٨/ ٢٠٠٥ بمشاركة الاردن ومصر والسعودية واليمن ،كان قد اتفق الملك الحسين والرئيس المصري على عقدها بعد ان اشترط الملك الحسين علية ان تؤجل الجامعه العربية

---

(١) الكتاب الابيض ، الاردن وازمة الخليج ، المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان ١٩٩١ ، ص١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اصدار أي قرار بشأن دخول القوات العراقية للكويت الى ما بعد استنفاد محاولاته مع الجانب العراقي ، الا انه وبعد ان حصل الاردن على موافقة القيادة العراقية مبدئيا على ما حملة الملك الحسين من مطالب اصدرت الحكومة المصرية بيانا يدين الغزو العراقي للكويت ،وابلغ الرئيس المصري الملك الحسين انه يتعرض لضغوط كبيرة وانه في حل مما اتفق معه علية٠واعتمد نفس الموقف الذي تبناه مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية الذي ادان الاجتياح العراقي وطالب بالانسحاب الفوري من الكويت بقرارة رقم ٣٠٣٦ بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٥ (١).

كما شارك الاردن في القمة العربية الطارئة التي عقدت في ١٠ /١٩٩٠/٨ ، ومرة اخرى فشلت الجهود لاحياء الوساطة العربية ووجد المجتمعون انفسهم امام مشروع قرار جاهز ومعد ربما قبل انعقاد المؤتمر ،واقر مشروع القرار بسرعه والذي جاء نصه ليكرر الادانة للعراق وليعلن الموافقة على طلب السعودية ودول الخليج الاخرى ارسال قوات عربية للدفاع عن اراضيها ولضمان الاستقرار الاقليمي ضد أي اعتداء خارجي .

وقد امتنع الاردن عن التصويت على مشروع القرار كونه مخالفا لنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية والتي تنص على انه في حالة تعرض دولة للعدوان من قبل دولة اخرى يتم تبني القرارات بالاجماع ، كما اعتبرة غطاء للتدخل الخارجي في المنطقة وتدمير قدرات العراق العسكرية والصناعية (٢) .

كل هذا كان متقاطعا مع الموقف السعودي الذي كان يدفع باتجاه الاستعانه بقدرات عسكرية اجنبية متوجسا من ان العراق يبيت نوايا عدوانية للسعودية وهوما تمخظ عنه خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الاردن والسعودية وقطع العلاقات السياسية بينهما .

الا ان العلاقات بين البلدين استؤنفت عام ١٩٩٤ ورفع التمثيل الدبلوماسي الى مستوى السفراء كما عادت الاتصالات السياسية بين الجانبين حيث بداها الملك الحسين بزيارة الديار المقدسة لاداء مناسك العمرة عام ١٩٩٣ حيث كان في استقبالة اميرمنطقة مكة المكرمه ، كما قام وزير الخارجية السعودية الامير سعود الفيصل بزيارة الاردن عام ١٩٩٦ كأول زيارة لمسؤول سعودي للاردن منذ عام ١٩٩٠ .
اما بالنسبة لدولة الكويت وبعد ان قام الشيخ عبد الله السالم الصباح بالغاء معاهدة الحماية البريطانية بتاريخ ١٩ / ٦/ ١٩٦١ واعلن ان الكويت دولة مستقلة ذات سياده بعث له الملك الحسين ببرقية تهنئه بهذه المناسبة التي اعتبرها نصرا للعروبة (٣) ، واستمرت العلاقات بين الجانبين منذ ذلك التاريخ بمختلف المجالات حتى عام ١٩٩٠ ومنذ ان عادت العلاقات الدبلوماسية بين الاردن والكويت في اذار عام ١٩٩٣، وبعد الزيارة الاولى للملك عبد الله الثاني لدولة الكويت بتاريخ ٦/ ٩/ ١٩٩٩ تطورت العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات وبشكل متصاعد .

كما امتازت العلاقات الاردنية الاماراتية و منذ ما قبل تاسيس دولـــــة الامارات العربيـــــة

---

(١) الحضرمي ، عمر ، العلاقات الاردنية السعودية،دار مجدلاوي،الطبعة الاولى ٢٠٠٣ ، ص ١٩٠ ـ ١٩١
(٢) مرجع سابق ، الكتاب الابيض ، ص ١٠
(٣) الشرعه ، ابراهيم ، دور الاردن الدبلوماسي والعسكري في حل الازمة الكويتية العراقية (١٩٦١ ـ ١٩٦٣) ، مطبعة الروزنا ٢٠٠١ ، ص ٢٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة بالتقارب والتعاون ، فقد كان الملك الحسين يرتبط بعلاقات طيبة مع حكام هذه الامارات ، وقد قام الشيخ شخبوط ال نهيان حاكم ابو ظبي انذاك بزيارة الاردن عام ١٩٦٦ كما قام الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان بزيارة الاردن بعد تولية حكم امارة ابو ظبي عام ١٩٦٩ واستمرت الاتصالات بين الجانبين بشكل متبادل ، كما قام الاردن بارسال نخبة من الخبراء والاستشاريين في كافة الميادين الى امارة ابو ظبي قبل تاسيس الاتحاد وبعدة للمساهمة في بناء المؤسسات الاماراتية ، وقد نشأ منذ قيام الاتحاد تعاون وثيق بين الاردن ودولة الامارات العربية في مجالات عدة .

اما بالنسبة الى العلاقات الاردنية القطرية فقد بدأت قبل استقلال دولة قطر وكانت طلائع الايدي العاملة الاردنية قد بدأت بالتوافد عليها في بداية عقد الستينات غير ان العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى السفراء اقيمت في عام ١٩٧٢ ، ومنذ ذلك التاريخ تعززت العلاقات بينهما٠

وقد ابدت دولة قطر تفهما للموقف الاردني خلال ازمة حرب الخليج الثانية على الرغم من تباين وجهات النظر بين الجانبين ازائها ، كما شهدت العلاقات الثنائية تحسنا ملحوظا بعد تولي الامير حمد بن خليفة ال ثاني مقاليد الحكم في قطر عام ١٩٩٥ حيث كان الملك الحسين اول مهنئيه بتولي الحكم ، وتم انشاء لجنة مشتركة برئاسة وزيري الخارجية في البلدين وعقد اول اجتماع لها في عمان عام ١٩٩٦ تلاة اجتماع في الدوحة عام ١٩٩٧ واخرها كان في الدوحة عام ٢٠٠٤ ، كما اوعز امير دولة قطر خلال زيارة للاردن في اذار عام ١٩٩٩ باعادة احياء العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتفعيل عمل اللجنة الاردنية القطرية المشتركة .

وقد تعرضت علاقات الجانبين لعدة هزات منها عودة احد قادة حركة حماس من العاصمة القطرية الدوحة الى الاردن عام ١٩٩٩ بعد ان ابعد مع مجموعة من قادة الحركة الى قطر اثر قبولها استضافتهم ، والحكم على صحفي اردني يعمل في دولة قطر بالاعدام اثر اتهامة بالتجسس ، الا ان هذه الاحداث تم تجاوزها فقد تم تسوية ملف قادة حماس كما صدر عفو اميري عن الصحفي الاردني واطلق سراحه عام ٢٠٠٣ .

وتعود العلاقات الاردنية البحرينية في بداياتها الاولى الى ما قبل اعلان البحرين دولة مستقله في ١٤ / ٨ / ١٩٧١ الا ان هذه العلاقة اتخذت الطابع الرسمي بين الدولتين بعد الاستقلال مباشرة بدءا باقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء ، وافتتاح السفارة الاردنية في المنامة عام ١٩٧٢ ، وقد شمل التعاون بين البلدين مجالات عدة في التعليم والقوات المسلحه والادارات الحكومية اضافة الى العلاقة بين القطاع الخاص في البلدين في مجالات الصناعة والتجارة والاستثمار (١).

اما على صعيد العلاقات الاردنية العمانية فتعود الى بداية عصر النهضة العمانية الحديثة في اوائل السبعينات عندما تسلم السلطان قابوس بن سعيد الحكم في ٢٣ / ٧ / ١٩٧٠ ٠

وكان الاردن من اوائل الدول التي دعمت سلطنة عمان في احداث ما يسمى بثورة ظفار ، كما تم افتتاح السفارة الاردنية في مسقط عام ١٩٧٤ ، وقد كانت سلطنة عمان متفقة مع الاردن حول مختلف القضايا السياسية في المنطقة والخطوات التي اتخذها الاردن خلال الخمس عشرة سنة الماضيه ، وبناء على الاتفاق الموقع بين البلدين عام ١٩٨٦

---

(١) وزارة الخارجية الاردنية ،ادارة الشؤون العربية ، دراسه:العلاقات الأردنية البحرينيه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم تشكيل لجنة اردنية عمانية مشتركة اجتمعت في دورتها السادسة والاخيرة في مسقط حيث اقرت عدة مشاريع اتفاقيات للتعاون بين الجانبين في قطاعات النقل والاستثمارات والاسواق المالية (١) .

وبالرغم من انتهاء الغزو العراقي للكويت بنتائج مرضية لاقطار مجلس التعاون الخليجي فقد ظلت تداعيات هذه الازمة ذات تاثير على سلوكها تجاه الدول التي لم تؤيد التدخل الاجنبي لحل الازمة وعلى راسها الاردن، واستمر الخطاب الخليجي مشحونا بكل ما يعبر عن هذه الاحداث وتداعياتها وانعكس ذلك في سياسات محددة محتواها تقليص الروابط مع النظام العربي والاتجاه بشكل اساس نحو تعزيز الروابط مع الدول الكبرى القويه٠

وظل الاتجاه السائد في اقطار مجلس التعاون الخليجي غير مرحب بالمصالحة العربية على اساس ان ما حدث في ٨/٢ /١٩٩٠ ليس شيئا قليلا يمكن تجاوزة بسهولة وفي وقت قصير ، وعلية فقد تغير نمط العلاقة مع دول الخليج العربي ودخلت في مساحات من التنافر والاصطفاف المضاد ،فلم تقبل دول الخليج بتفسير الاردن لموقفه ولم يرض الاردن ان يحسب على دول التحالفات العربية التي راى انها رفضت مقترحاته في الاحتفاظ بالازمة داخل الاطار العربي قدر الامكان (٢)، على ان هذا الاتجاه كان ينطوي على مستويات متباينة من حيث التمسك به حيث كانت دولة الكويت تبدي معارضة اكبر من غيرها من دول الخليج لموضوع المصالحة العربية ،كما كانت حريصة على اعطاء انطباع ان هذا الموقف انعكاسا للموقف الشعبي الرافض للمصالحة٠

وكان الموقف الكويتي ينطلق من اعتبار ان الاقطار العربية لتي لم تشارك في التحالف الدولي الذي اخرج الجيش العراقي من الكويت كانت مؤيدة لاحتلال الكويت في حين ان موقف التاييد بهذا المعنى كان قاصرا على بعض المثقفين وقطاعات الراي العام وقليل من الحركات السياسية في بعض الدول العربية بينما لم تتخذ أي حكومة عربية هذا الموقف ،ولم تكن معارضة الوجود الاجنبي في المنطقة تاييدا لاحتلال الكويت باي حال .

وقد كان الموقف العام لمجلس التعاون الخليجي متاثرا بالموقف الكويتي اكثر من غيرة كما يتضح من اجتماع وزراء خارجية المجلس في الاول من ايار ١٩٩١ الذي ارجأ البحث في قضية المصالحة العربية ،واشار البيان الصادر عنه الى ان (المصلحة العربية في الوقت الحاضر تفترض عدم فتح ملف الخلافات والمشاكل العربية) (٣) .

ورغم هذه الظروف فقد سعى الاردن مبكرا الى ازالة اثار حرب الخليج الثانية عن علاقاته مع دول الخليج العربي ، اذ كان الملك الحسين من اول مهنئي امير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح بتحرير بلادة في شباط عام ١٩٩١ ، كما ركز البيان الوزاري لحكومة رئيس الوزراء الاردني الاسبق طاهر المصري الذي تقدم به في ١١ تموز ١٩٩١ ، وهي الحكومة التي تشكلت في المملكة الأردنية الهاشمية بعد اربعة اشهر من انتهاء حرب الخليج الثانيه٠٠

---

(١) وزارة الخارجية الاردنية، ادارة الشؤون العربية ، دراسه: العلاقات الأردنية العمانيه

(٢) المشاقبه ، امين (محرر) ،السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار ، الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ٢٠٠٠ ، ٢١٤

(٣) ياسين ، السيد (محرر) ، افاق التعاون العربي في التسعينات ، ندوة منتدى الفكر العربي في القاهرة ٩/٧/ ١٩٩١ ، ص ١٨٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ركز على ضرورة تهيئة المناخ المناسب لازالة الشوائب التي عكرت صفو العلاقات العربية اثناء هذه الحرب (١).
واستمرت الاتصالات الاردنية لفتح قنوات الاتصال مع دول الخليج العربي وتوضيح حقيقة الموقف الاردني من الازمة ، وادراكة لمخاطر تدويلها واخراجها عن نطاق السيطرة العربية بما يخدم اهداف القوى الخارجية التي لا تريد حل هذه القضية حلا جوهريا للابقاء عليها مصدر ابتزاز وتهديد دائم لكافة الدول الخليجية.

ومع استمرار الاردن بتوضيح موقفه والتاكيد على ان مواقفه السياسية لم تكن ابدا التوجه نحو طرف على حساب الطرف الاخر بدأت دول الخليج العربي تدرك هذه الحقيقه مما دفع بالعلاقات الاردنية الخليجية للعودة الى طبيعتها .

ومنذ تسلم الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية سعى الى تحسين علاقات الاردن مع دول الخليج واعادتها الى ما كانت علية قبل ٢/٨/ ١٩٩٠ ، فبالاضافة الى زياراته المتكررة الى دول الخليج العربي فقد كلف بعض مستشارية بالعمل كمبعوثين رسميين للدول الخليجية حاملين رسائل ملكية تتعلق بالعلاقات الثنائية والمواقف الاردنية الداعمة لهذه الدول .

واضافة الى الجهود السياسية التي بذلت للتقارب بين الاردن ودول الخليج العربي ،فقد كان هناك اثر للعامل الخارجي في انجاز عملية المصالحة لا سيما دور الولايات المتحدة الامريكية التي حثت دول الخليج على فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الاردن ،اثر التحسن الواضح في علاقات الاردن مع الولايات المتحدة بعد مشاركته في مؤتمر مدريد الخاص بعملية السلام في الشرق الاوسط في العام ١٩٩١ ،وتوقيعه في العام ١٩٩٤ معاهدة سلام مع اسرائيل ، اضافة الى احساس الجانب الخليجي بان الاردن يمثل عمقا امنيا له وحاجزا امام كل التيارات التي يمكن ان تكون مصدر قلق محتمل ، واخيرا عاملا اقل اهمية وهو تشابة البنى الاجتماعية بين الاردن ودول الخليج العربي ،والعلاقات التاريخية بين بعض الشخصيات الاردنية ودول منطقة الخليج .

ولتحليل العلاقة السياسية بين الاردن ودول الخليج العربي يمكن التعرف على مظاهر التوافق والتباين بين الجانبين من خلال المباحث التالية :

ـ المبحث الأول :عملية الاصلاح السياسي

ـ المبحث الثاني : الموقف من القضية الفلسطينية

ـ المبحث الثالث :العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية

ـ المبحث الرابع :مشروع الشرق الاوسط الكبير

ـ المبحث الخامس:انضمام الاردن الى عضوية مجلس التعاون الخليجي

---

(١) البيان الوزاري لحكومة رئيس وزراء الاردن الاسبق طاهر المصري في ١٩٩١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : عملية الاصلاح السياسي

تتماثل دول مجلس التعاون الخليجي الى حد ما من حيث الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وكل دولة من هذه الدول تواجه حزمة من استحقاقات الاصلاح السياسي والاقتصادي (١)٠

وقد شهدت بعض التطورات السياسية مثل اجراء تعديلات دستورية وتنظيم انتخابات نيابية وبلديه ، وقد تم ذلك عبر العديد من الاليات والادوات لعل ابرزها تجارب الانتخابات النيابية في دولة الكويت ،وانتخابات مجلس الشورى في سلطنة عمان والانتخابات البلدية في دولة قطر ، وافساح المجال امام المشاركة السياسية للمراه كذلك دخول عناصر نسائية الى مجلس الشورى البحريني ومجلس الدولة العماني ،ايضا السماح بمشاركة المرأة في انتخابات المجلس البلدي في قطر .

الا ان هذه التجربة الخليجية ما زالت في بداياتها بالنظر الى حداثتها وحداثة عمر الدولة بالمفهوم الحديث في الخليج ٠ويمكن استعراض الملامح العامة لتجربة الاصلاح السياسي في دول الخليج العربي ،ومقارنتها بالتجربة الاردنية ،ومعرفة العوامل المحددة لهذه التجربة في منطقة الخليج العربي سواء داخلية او خارجية :

التحول في دول مجلس التعاون الخليجي من القبيلة الى المجتمع المدني :

تلعب القبيلة دورا هاما وبارزا كعنصر محدد من عناصر عملية الاصلاح باعتبار مفهوم القبيلة في صورته الحياتية اساس التجربة السياسية لدول تلك المنطقة٠
ورغم وجود العديد من الاراء التي تشير الى انحسار هذا الدور لصالح الدولة القومية الحديثه فان دورها ما زال مؤثرا على صعيد قضايا التنمية السياسية والبناء الاجتماعي ، وهو ما يصب في النهاية في تجربة المشاركة السياسية واليات التنمية السياسية٠

ولعل استعراض الدور التقليدي للقبيلة في منطقة الخليج العربي يقودنا الى دراسة قضية ذات ارتباط وثيق بهذا الشأن ،وهي التحولات المجتمعية الخليجية الحديثه بهدف التحول الى مؤسسات المجتمع المدني ،وزيادة المشاركة السياسيه٠ويمكن القول ان عملية المشاركة السياسية في دول الخليج العربي قد مرت بثلاث مراحل هي :

المرحلة الاولى ــ وجاءت مع بدايات النصف الاول من القرن العشرين خاصة في دولتي البحرين والكويت ،وقد غلب على هذه المرحلة مشاركة النخبة السياسية الحاكمة ذاتها في تكويناتها الى جانب فئات التجار والصيادين والملاحين انذاك ،كما غلبت على اهدافها النواحي الثقافية والتنموية ، وبالتالي جاءت مطالبها متناغمة الى حد كبير مع مطالب النخبة الحاكمة والمنتدب البريطاني انذاك .
المرحلة الثانيه ــ وترجع الى النصف الثاني من القرن العشرين ،حيث بدات دول تلك المنطقة تعرف شكلا اكثر تبلورا للدولة بالمعنى الحديث ، ومن ثم بدات مطالب وتشكيلات المجتمع المدني تنحو نحو الجوانب السياسية ،وقضايا المشاركة الشعبية ،

---

(١) مجلة الحوار المتمدن ، العدد ١٣٤٨، تاريخ ١٥/ ١٠ / ٢٠٠٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شهدت البحرين والكويت ودبي مظاهرات ومطالبات تصب في هذا الاتجاه .

المرحلة الثالثة ـــ وهي مرحلة الطفرة النفطية ،حيث بدات عوائد النفط تتراكم وظهرت الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعززت هذه المرحلة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين حيث شهدت دول مجلس تالتعاون الخليجي تطورات متفاوته على صعيد الاصلاح السياسي (١)٠

كما ان مؤسسات الدولة بدات تترسخ وتدعمت سياساتها في مجالات التعليم والصحة والخدمات ،وهو ما وضع دول الخليج العربي في مواقع متقدمة في تصنيفات التنمية البشرية عالميا وعربيا ، كما بدات تلك الدول تتوسع في الاخذ بنظام المجالس الشورية سواء المنتخبة اوالمعينة ،وان كان دورهذه المجالس محدودا في التاثير على السياسات العامة لدول الخليج وتوجهاتها اذا ما استثنينا التجربة الكويتية .

وبالنظر الى التنظيمات المدنية الراهنة نلاحظ انها تتنوع ما بين دينية ونسائية وخيرية ومهنية وتعاونية وثقافيه ،في حين انها تفتقد لاهم عناصر التنمية السياسية وهو الاحزاب السياسيه .

محددات عملية الاصلاح الخليجية :

تشير دراسة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الى ان تلك المجتمعات ليست بمعزل عن بقية المجتمعات العربية بشأن التعاطي مع قضايا الاصلاح والديمقراطية، الا انه هناك خصوصية لمنطقة الخليج العربي ترجع لاعتبارات مجتمعية وتاريخية تلعب دورا هاما في تشكيل الوعي السياسي والممارسة السياسية في هذه الدول ،ويمكن ان نحدد ابرز عناصر هذه الخصوصية في الجوانب التالية :

اولا : الخصوصية التاريخية والخبرة السياسية ، حيث تمثل الخبرة التاريخية اطارا مرجعيا لسياسات تلك الدول بصدد تعاطيها مع قضايا الاصلاح والتغيير ،حيث حرصت الانظمة السياسية في دول الخليج العربي على التاكيد على الخصوصية التاريخية لها وهي بصدد تعاطيها مع قضايا الديمقراطية والتحديث السياسي، رغم انتهاجها لسياسات تحديثية في مجالات الاقتصاد والتعليم وقطاعات الخدمات .

ثانيا : القواعد العامة للعملية السياسية ، وهي الفلسفة الحاكمة للممارسة السياسية في دول الخليج ،والتي تنطلق من قاعدة مفادها ان المطالبات بالمزيد من المشاركة السياسية يجب ان لا تصل الى حد التشكيك في شرعية الانظمة الحاكمة او مناوأتها، وهذه القاعدة تمثل سقفا للحركة السياسية في دول الخليج من حيث المطالب وطبيعة الممارسة واليات العمل السياسي ، وهو الامر الذي يكاد يمثل توافقا بين الشعوب الخليجية والنخب السياسية الحاكمه .

ثالثا : الاطار الاقتصادي للعملية السياسية ، ومرد ذلك للعلاقة التلازمية بين السياسة والاقتصاد ، وهنا تتجلى اهمية مرحلة الدولة الريعية التي عاشتها دول الخليج العربي في اعقاب الطفرة النفطية ، وهو ماعزز خطوات عملية التحرر الاقتصادي والسياسي للدولة الخليجية الحديثة

---

(١) الكتبي ، ابتسام ، ورقة عمل مقدمه لمهرجان الدوحه الثقافي الخامس / قطر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مواجهة نفوذ مصادر الانتاج التقليدية وخاصة فئات التجار ، وبالتالي ساعد الدولة على السيطرة والتحكم في توجية النشاط السياسي ، وضمان ولاء مختلف الفئات السياسيه٠

رابعا: توجهات القيادة السياسية تجاه العملية الديمقراطية، حيث يلاحظ انه في اعقاب عملية غزو الكويت نزع الخطاب السياسي الخليجي نحو الحديث عن المشاركة السياسية للمواطنين وتفعيل دور مؤسسات الدولة،كما بدت بعض الدول مثل دولة قطر في الاعداد لوضع دستور يلبي احتياجات المواطنين، كما تم تاسيس مجلس الشورى السعودي في عام ١٩٩٢ ،في حين اخذت سلطنة عمان بالتجربة البرلمانية عام ١٩٩١

وباستعراض التجربة الخليجية في مجال الاصلاح يلاحظ انها كانت متفاوتة من دولة لاخرى ، فبينما لدى دولة الكويت برلمانا منتخبا وفاعلا ، فان السعودية تتردد بالاخذ بمبدأ الانتخاب ،وما زال مجلس الشورى هناك قائم على مبدأ التعيين من قبل الملك .

وبطبيعة الحال فان هناك عوامل ومؤثرات داخلية وخارجية دعت الى اطلاق عملية الاصلاح السياسي في دول الخليج العربي ومن هذه العوامل ما يلي :

العوامل الداخلية ومنها:
ــ تكون قناعات شعبية ورسمية بضرورة الاصلاح واهميتة ،باعتبارة المدخل الرئيسي لتجديد اسس الشرعية السياسيه ،وصياغة عقد اجتماعي بين الحكام والمحكومين في هذه المنطقه بما يسهم في تعزيز المشاركة الشعبية في الشان العام، وتقوية مؤسسات المجتمع المدني ،وتحديث اجهزة الدولة على النحو الذي يجعلها مؤهلة للتعامل مع مرحلة النظام العالمي الجديد،وما يحملة من استحقاقات ،ومثال ذلك العملية الانتخابية التي بدأت تدخل الى بعض مؤسسات هذه الدول ٠

ــ الاوضاع الاقتصادية الصعبة وانتشار البطالة في بعض دول الخليج ،والتي ادت الى ظهور اصوات تطالب بعدالة توزيع الثروة ،وتبني جيل من ابناء المنطقة اهداف تهتم بحرية التعبير والتنمية الاجتماعية ،وتعميم عوائد النفط على جميع مكونات المجتمع دون تمييز.

ــ زيادة التذمر من استيلاء العائلات الحاكمة الخليجية على كل مفاصل الحياة السياسية في هذه الدول كالوزراء والامراء وحكام المناطق وغير ذلك ،مما وسع من قاعدة المطالبة بزيادة المشاركة السياسية لجميع افراد هذه المجتمعات.

اما العوامل الخارجية فيمكن تقسيمها الى ما يلي :
ــ جعل تيار الديمقراطية والانفتاح في انحاء العالم من الصعب على الانظمة في دول الخليج العربي ان تقنع شعوب وقوى هذه البلدان بمستوى الحريات المدنية والسياسية التي لديها (١).

ــ يمكن القول ان ازمة الغزو العراقي لدولة الكويت ،وما استتبعه من تاثيرات داخلية واقليمية ،مثلت نقلة هامة في حلقات عملية الاصلاح السياسي في منطقة الخليج العربي في ضوء ما كشفت عنه من قصور القدرات الدفاعية الخليجية عن حماية شعوبها، بحيث تمت الاستعانة بقوات اجنبية

---

(١) مرجع سابق، خواجا،عبد الهادي،ورقة مقدمه للمنتدى الثاني الموازي للقمة العربيه ، الرباط ـ المغرب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من كل المبالغ التي انفقت على التسليح ، وتعزيز الانظمة الدفاعية ،وهو الامر الذي افرز العديد من النتائج ابرزها ظهورمطالبات شعبية في بعض دول مجلس التعاون باعطاء دور اكبر للمواطنين للمشاركة في العملية السياسيه .

وبالنظر لمجمل تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الاصلاح ،ورغم التشابة الكبير وربما التطابق احيانا في ظروف ومسيرة المجتمعات الخليجية ،فقد كانت متفاوتة من بلد لاخر ، كما ان بعضها لم تبدأ بعملية الاصلاح السياسي بعد مثل دولة الامارات العربية المتحدة ، نظرا لاستمرار الحد الادنى المطلوب من التوافق البيني في مكونات الدولة السياسية والمجتمعيه .

وبينما تحظى دولة الكويت بحياة سياسية نشطة تتمثل بوجود برلمان منتخب قوي وصحافة منفتحه، نجد ان النظام السياسي السعودي لم يبتعد كثيرا عن شكل النظام الذي اوجده الملك عبد العزيز ال سعود في البلاد في القرن الماضي ، ففي تصريحات له حول مطالب باجراء انتخاب لاعضاء مجلس الشورى السعودي اعتبر وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل ان عملية التعيين التي تمكن من استقطاب افضل الكفاءات انسب من عملية الانتخاب ،التي قد تقود الى وصول اشخاص الى المجلس لا يملكون القدرات المهنية اللازمة . بدورها قامت كل من قطر والبحرين بانشاء هياكل وتنظيمات سياسية تسمح بقدر من حرية التعبير للمواطنين، وجرى انتخاب ٨٣ عضوا للمجلس الاستشاري في سلطنة عمان والذي لا يملك أي صلاحيات تشريعية (١)٠

ويمكن ارجاع هذا التفاوت في تجربة الاصلاح وتطبيقاتها الى مضمون واسلوب تطبيق فكرة الديمقراطية في دول الخليج ،ففي دولة الكويت وهي الاقدم عهدا بالممارسة الديمقراطية يلاحظ ان مجمل التفاعل السياسي عبارة عن حلقة مغلقة تدور فيها سلطات واجهزة الدولة،ولا غلبة لاي منها على الاخرى باستثناء الامير الذي هو الفيصل في تحديد الادوار لكل من هذه الاجهزة ولا سيما الحكومة والبرلمان، اما في مملكة البحرين ورغم التغيرات السياسية الجارية هناك مثل التحول الى الملكية الدستورية في الحكم،واقرار ميثاق جديد واجراء انتخابات عامة،وزيادة مشاركة المرأة فان العلاقة بين اجهزة ومؤسسات الحكم ما زالت غير واضحة في ظل الميثاق الجديد الذي استفتي علية البحرينيون عام ٢٠٠١ ،مثل العلاقة بين الملك وسلطات الحكم الثلاث، فبينما نص الميثاق على ان الحكومة مسؤولة امام الملك الا انه لم يحدد علاقة الملك بالبرلمان وصلاحيات البرلمان وموقعه في النظام السياسي، ولا يختلف الامر كثيرا في كل من قطر او عمان او العربية السعودية او الامارات ،فبالرغم من ان انشاء مجالس شورى بالتعيين اوالانتخاب اومجالس نيابية او بلدية تعتبر خطوة غير مسبوقة في هذه البلدان ،الا انها ما زالت ذات طابع استشاري الى حد كبير دون مشاركة حقيقية في الحكم.

اخيرا يمكن القول ان هناك تفاوتا في المواقف من قضية الديمقراطية والاصلاح بين دول مجلس التعاون الخليجي الست، فبينما ترى بعض هذه الدول انه لا حاجة بها للديمقراطيـــة ، حيث ان نظام الحكم فيها مستقر ومتماسك ، وجد البعض الاخر فيها غطاءا يؤمن قدرا من المشروعية

---

(١) مرجع سابق، خواجا،عبد الهادي،ورقة مقدمه للمنتدى الثاني الموازي للقمة العربيه، الرباط ـ ٢٠٠٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستورية ومزيدا من الحصانة للنظام السياسي ،وتكيفا مع دعوات ومطالبات خارجية بالانفتاح والاصلاح .

وبالنظر الى واقع التجربة الاردنية في مجال الاصلاح ، فقد خطا الاردن خطوات واسعة في هذا المجال ،وان كانت التجربة الاردنية اسبق من التجربة الخليجية إذ عرف الاردن احزابا سياسية قوية ،وبرلمانا منتخبا ذا تاثير كبير في رسم سياسة البلاد داخليا وخارجيا منذ الخمسينات من القرن الماضي، فقد كانت حكومة سليمان النابلسي في عام ١٩٥٦، والتي انبثقت عن مجلس تشريعي سيطرت المعارضة على غالبية مقاعدة دليلا على ما وصلت اليه البلاد من تطور في العمل السياسي٠
الا انه ونظرا لظروف داخلية وخارجية تتمثل في توجة بعض هذه الاحزاب الى الاتصال بالمؤسسة العسكرية والعمل على تسييسها ، وظروف الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وما تبعها من تداعيات،فقد تراجعت هذه التجربة وتم حظر الاحزاب السياسية٠

وفي مرحلة لاحقة اتبعت صيغة المجالس الاستشارية كبديل عن مجالس الامة المنتخبة،الى ان جاء قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية في العام ١٩٨٨ ،وهو ما اسس للعودة الى الحياة البرلمانية في البلاد حيث اجريت انتخابات عامة لاختيار اعضاء مجلس النواب الحادي عشر في تشرين ثاني عام ١٩٨٩ ،وقد شاركت كل القوى السياسية في هذه الانتخابات كما ان الحكومة عملت على ادارتها بطريقة شفافة ونزيهه٠

وفي عام ١٩٩٠ جرى حوار وطني من خلال لجنة الميثاق الوطني التي تكونت من ستين عضوا ،وتمثلت فيها كافة الاطياف السياسية،وامضت حوالي تسعة اشهر من البحث والنقاش حيث تم تبني مواد الميثاق الوطني الاردني من قبل مؤتمر وطني عام ،والذي احتوى على كافة عناصر التالف السياسي،والمبادىء العامة للتاسيس لتطوير الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد(١) .

كماعملت الحكومة على اعداد مشروع قانون للاحزاب السياسية بعد ان تم الغاء تعليمات الادارة العرفية ، وقد احالت هذا المشروع الى مجلس النواب لاقراره حيث تم اقرارة في جلسة مشتركة لمجلسي الاعيان والنواب في اب عام ١٩٩٢،كما اقر قانون متقدم للمطبوعات والنشر في العام ١٩٩٣، وقد احدثت هذه القوانين تحولات ديمقراطية واسعة في الاردن ،فقد وسعت من هامش الحريات الاعلامية الى حد كبير بحيث الغيت الرقابة المسبقة على المطبوعات ،وسمح بادخال كثير من المطبوعات الاجنبية كانت ممنوعة من التوزيع في الاردن* ، فيما اتاح قانون الاحزاب السياسية امام المواطنين مجال العودة الى لممارسة النشاط الحزبي علانية ،وبصورة مشروعه بعد غياب الاحزاب السياسية العلنية منذ عام ١٩٥٧ (٢).

---

(١) الطراونه ، رافت ، الملك عبد الله الثاني والتنمية السياسيه ، الطبعة الاولى ٢٠٠٤ ، ص ٣٤٠
(٢) ابو غنيمه ، احمد ، ملامح الحياة السياسية في الاردن منذ العشرينات وحتى التسعينات ، الطبعة الاولى ١٩٩٨ ، ص ٢٩٩
* تم الغاء هذا القانون لاحقا والتراجع عن كثير من موادة في قانون المطبوعات والنشر ساري المفعول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ عام ١٩٩٩ تعززت عملية الاصلاح في الاردن ،فقد تم اعلان عفو عام في البلاد في اذار من نفس العام ، وقام الملك عبد الله الثاني باستقبال وفود تمثل مع مختلف القوى السياسية في البلاد للحديث عن افاق المرحلة القادمة.
وقد كانت مطالب القوى السياسية تتمثل باعداد قانون جديد لانتخاب يتجاوز الثغرات القائمة في قانون الصوت الواحد المعمول به،الذي يؤخذ علية انه ادى الى فرز مجالس نيابية تمثل قطاعات عشائرية وليس نوابا يمثلون قوى سياسية ذات برامج وتوجهات محددة ،مما اضعف دور البرلمان في عملية الرقابة والتشريع، وزاد من تغول السلطة التنفيذيةعليه،اضافة لاطلاق الحريات واخضاع احكام محكمة امن الدولة للتمييز، وقد تجاوبت الحكومة مع هذه المطالب الى حد ما ، فقد اتسعت مساحة التعبير والراي كما اخذ بمبدأ تمييز احكام محكمة امن الدولة،الا ان تعديل قانون الانتخاب ما زال محل نقاش وجدل بين الحكومة والقوى السياسية حول شكل ومضمون القانون الانتخابي الجديد.

ايضا فقد احتلت عملية التنمية السياسية في البلاد ومحاربة الفساد اهمية في توجهات القيادة الاردنية في الاعوام اللاحقة، حيث تم احداث وزارات ومؤسسات لهذه الغاية، فقد انشئت وزارة تعنى بالتنمية السياسية ،وتم سن التشريعات التي توسع من الفرص الاقتصادية وتضمن الشفافية ومنع الاحتكار ، واقر برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي عام ٢٠٠٢ الذي اشتمل على اصلاحات مالية وادارية وقضائيه، كما توسعت مشاركة المراة في الحياة السياسية من خلال اقرار مبدأ الكوتا النسائية في البرلمان الاردني ضمن حزمة من التوصيات التي تضمنتها وثائق (الاردن اولا) عام ٢٠٠٣ ،والتي اشتملت على عدد كبير من اسس احداث التنمية السياسية والاجتماعية والقضائية في البلاد ،اضافة لاطلاق الحريات الاعلامية ممثلة بالصحف والاذاعات المحلية الخاصه، وتم تعديل كثير من القوانين والتشريعات المقيدة للحريات ، الا انه في واقع الحال كان هناك تباين في المواقف ازاء اولويات الاصلاح في البلاد ،فبينما كانت بعض القوى السياسية ترى ان الاهم في عملية التنمية السياسية هو اصدار قانون انتخاب عصري ياخذ بعين الاعتبار حجم القوى السياسية ووزنها في الشارع ، كان هناك من يرى ان هناك حاجة لزيادة اعضاء مجلس النواب لضمان توسيع دائرة التمثيل الشعبي ، وتفعيل عمل السلطة التشريعية من الداخل ،ووقف التغول الحكومي عليها ،كما ان بعض المشاريع الاصلاحية والتي تقدمت بها الحكومة واجهت معارضة شعبية ونيابية كما ذكر سابقا، فيما كان اداء بعض الحكومات الاردنية دون مستوى ما تمتلكه وتعبر عنه القيادة الاردنية من طروحات وافكار اصلاحية تقدمية .

وكما كانت دول الخليج العربي مدركة لحركة التغير العالمية ،فقد كان الاردن ايضا مدركا لاهمية التكيف مع التحولات العالمية ودعوات التغيير والاصلاح ،والتي بدأت تتشكل بوادرها منذ بداية التسعينات من القرن العشرين ،فكان اختيار العودة الى المسار الديمقراطي خيارا استراتيجيا ، الا ان عملية الاصلاح على المستوى الداخلي لم تلقى اجماعا على اولوياتها ووسائلها واساليب احداثها ، فقد كان هناك جدل حول الاولويات ، وفي منطقة الخليج كان هناك جدل ايضا حول وسائل الاصلاح وما اذا كان يبدأ بالتدريج او بشكل ثوري .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تحديد ابرز العوامل التي دفعت الاردن الى التوجة نحو عملية الاصلاح كما يلي :

اولا : كانت القيادة الاردنية قد اتخذت قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨ وذلك انسجاما مع قرار القمة العربية في المغرب عام ١٩٧٤ باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني،وبالتالي زال مانعا قانونيا كان يحول دون اجراء الانتخابات النيابية في الاردن بضفتية الشرقية والغربيه .

ثانيا : احدث الكشف عن المديونية وهبوط الدينار في تشرين الاول عام ١٩٨٨ صدمة عنيفة لدى المواطنين الاردنيين ، وزاد ارتفاع اثمان المحروقات والسلع الاساسية المحلية والمستورده من مشاعر السخط الشعبي، وبالمقابل اخذت القوة الشرائية للدينار تهبط بالتدريج ، واثر هذه الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها المملكة انذاك اندلعت مواجهات صاخبة بين المواطنين وقوات الامن بدأت في مدينة معان في ١٨ نيسان عام ١٩٨٩ وامتدت الى عدد من المدن الاخرى (١) ،ولمعالجة الازمة الاقتصادية وتداعياتها السياسية والاجتماعية كان قرار القيادة الاردنية اشراك الشعب في عملية تجاوز هذه الظروف ،وتحمل مسؤولياتهم في اجتراح حلول للازمات الاقتصادية وحالات الاحتقان السياسي .

ثالثا : شعور القيادة الاردنية بان توسيع هامش المشاركة الشعبية في العمل السياسي يخفف عن كاهل النظام عبء الضغوط الدولية التي لا تتفق مع مصالح وتوجهات البلاد .

رابعا : اعتقاد النظام السياسي في الاردن بان استئناف الحياة الديمقراطية في الاردن سيؤدي الى عودة الزعامات المعارضة ،واستئناف العمل السياسي والحزبي بشكل قانوني وفي اطار الثوابت الاردنية (٢).

خامسا : سعى الاردن بعد انتهاء حرب الخليج الثانية الى ايضاح صورته والتي تكونت لدى دول الخليج العربي والولايات المتحدة الامريكية ،حيث اخذ عليه بانه من دول الضد وهناك توجهات رايكالية في اوساطة لذا سعى لابراز انفتاحه السياسي والاقتصادي على كافة دول العالم بغض النظر عن مواقفها السياسية السابقة ،وسعى الى اقامة علاقات متميزة مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية،معتقدا ان الديمقراطية الغربية ستكون هي شكل الحكم في كثير من دول العالم بعد ان بدأت الانظمة الشمولية بالسقوط والتلاشي .

---

(١) مرجع سابق ، ابو غنيمة ، احمد ، ملامح الحياة السياسية في الاردن ، ص ٢٦٧

(٢) مرجع سابق ، الخلايله ، احمد ،المصالح العليا للاردن ، ص ٧١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباستعراض مسيرة الاصلاح في كل من المملكة الاردنية الهاشمية ودول الخليج العربي يلاحظ ان هناك ظروف محلية ودولية حملت هذه الدول على اجراء اصلاحات في مختلف مناحي حياتها ،الا ان حجم هذه الاصلاحات واثارها كانت متفاوتة من دولة لاخرى . ويمكن التعرف على اوجه التماثل والاختلاف في هذه القضيه بين الاردن ودول الخليج العربي عل النحو التالي :

اولا: يمكن القول ان عملية الاصلاح في كل من الاردن ودول الخليج العربي تسير بشكل حذر وبطيء ،وربما يكون مرد ذلك الى طبيعة الانظمة المحافظة فيها،وتجنب حدوث هزات عنيفة قد تؤدي الى اختلالات سياسية او اجتماعية لا ترغب بها الانظمة السياسيه،او بسبب القوى المجتمعية المحافظة المعارضة لعملية التغيير.

ففي الاردن مثلا تم الغاء قانون الانتخاب لعام ١٩٨٩ ليستعاض عنه بقانون جديد عرف بقانون الصوت الواحد،مما ادى الى فرز نواب يستندون الى قواعد عشائرية دون ان يحملوا أي برامج سياسيه، وتراجع الاهتمام الشعبي بالانتخابات التشريعية الى حد ما٠

كما تم تعديل قانون المطبوعات والنشر اكثر من مرة بشكل زاد من القيود المفروضة على حرية التعبير والراي ،وصدر قانون للاجتماعات العامة عزز من الرقابة الحكومية على التحركات الجماهيريه ، من جهة ثانية قوبل التوجه لتعديل بعض مواد قانون العقوبات خاصة المادة (٣٤) المتعلقة بجرائم الشرف برفض شعبي ونيابي واسع بالرغم من الدعم الرسمي لهذا التعديل ، وكذلك الحال في دول الخليج العربي فبالرغم من ان تقارير التنمية البشرية العالمية تضع دول الخليج العربي في مرتبة متقدمة الا ان خطواتها نحو تطوير مؤسساتها السياسية والاجتماعية لا زالت تسير بخطوات بطيئة بل ان قبول بعض هذه الدول بشكل بسيط من اشكال التطوير لم ترافقه قناعة بهذه النماذج الجديدة من العمل السياسي ،ففي احدى المقابلات الصحفية مع الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي اوضح ان عملية تعيين اعضاء مجلس الشورى السعودي افضل من انتخابهم من قبل الشعب بشكل مباشر ، معتبرا ان عملية التعيين تمكن من استقطاب افضل الكفاءات للعمل . في حين ان دولة مثل الامارات العربية المتحدة لم يجري بها أي مظهر من مظاهر المشاركة الشعبية في العمل السياسي.

ثانيا : المعارضة في الاردن تقوم على الاحزاب السياسية وبعض مؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات المهنية ، حتى اثناء مرحلة منع العمل الحزبي في الاردن كانت هذه الاحزاب تعمل تحت الارض وتصدر البيانات وتسير المظاهرات في البلاد ، بينما النمط السائد للمعارضة الخليجية هو النمط الاجتماعي القائم على الاتصالات الشخصية مع الحكام عبر حضور المجالس التي تجمع في العادة بين الحكام واعيان المجتمع، وتشكل فرصة للتدول في قضايا العامة،وهناك نمط يتمثل في التنظيمات والجمعيات السياسية في بعض الدول الخليجية مثل الكويت والبحرين(١).

(١) الغرايبه ، ابراهيم ، مقال بعنوان التطورات السياسية لدول الخليج في عام ٢٠٠٣ ، www.balagh.com

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : لم تكن حرية الاعلام والصحافة على درجة ثابتة من الرسوخ للصمود في وجه اية تطورات سياسية تضغط لتحجيمها ،كما ان قوى ومؤسسات المجتمع المدني في كل من الاردن ودول الخليج لم تهتم بهذا الجانب بمقدار مطالباتها بزيادة المشاركة السياسية والانتخابات وتوسيع الفرص الاقتصادية ، إضافة الى ان المؤسسات الاعلامية في كل منهما ليست على درجة عالية من المتانة لمواجهة الضغوط المعنوية او الاقتصادية او التدخلات الامنية . ويمكن استثناء تجربة كل من دولة قطر والامارات العربية المتحدة في مجال الاعلام المرئي .

رابعا : يلاحظ تاثر البيئة السياسية في كل من الاردن ودول الخليج العربي بالظروف الاقليمية والاحداث السياسية التي تؤثر على الاستقرار الداخلي والتي تترك اثرها على عملية الاصلاح السياسي فمثلا تم ارجاء الانتخابات النيابية في الاردن عام ٢٠٠١ بسبب انتفاضة الاقصى التي كانت في اوجها في الاراضي الفلسطينية كما تم ارجائها عام ٢٠٠٢ بسبب ظروف الاستعداد للغزو الامريكي للعراق اذ خشي صانع القرار في الاردن من انعكاس هذه الاحداث على المزاج الشعبي العام ما قد يدفعه الى فرز مجلس معاد للسياسة الامريكية وتوجهاتها في المنطقة وهو ما يصعب مهمة الحكومة في التعامل معه ، كما ان الحاح الولايات المتحدة على دول الخليج العربي للتعاون معها في مشروع احتلال العراق خلق تيارات شعبية قوية معارضة لاي تعاون مع الولايات المتحدة ومناوئة لتوجة بعض قيادات دول الخليج للسير في هذا الاتجاه ومطالبة باشراكها في عملية اتخاذ القرارات المصيرية التي تهم دولها ، وبدأنا نلاحظ في دول الخليج العربي تنظيم المظاهرات المطالبة بعدم الانسياق وراء سياسات الولايات المتحدة في المنطقة والرجوع الى الشعوب في اتخاذ القرارات .

خامسا : ولادة ظاهرة جديدة في مجال الاصلاح في الاردن وفي سياق استنهاض الجو السياسي العام وهي فتح ابواب الاعلام الرسمي امام كل الوان الطيف السياسي في البلاد بما فيها قوى المعارضة حيث توسعت البرامج الحوارية التي تستضيف الراي والرأي الاخر في وسائل الاعلام الرسمية كما بدأ بعض الاصلاحيين في دول الخليج العربي يرفعون اصواتهم من داخل بلدانهم للحديث عن اصلاح الحكم واعداد دساتير عصرية ومثال ذلك الحركة الاصلاحية في المملكة العربية السعودية والتي تتشكل من مثقفين واعلاميين واساتذة جامعات .

سادسا : يلاحظ انه في الاردن وفي بعض دول الخليج العربي ومع توفر الارادة السياسية الفوقية للتغيير والاصلاح فان البيئة الاجتماعية والثقافية قد تلعب دورا كابحا للتطوير والتعددية اذا ان حرية التعبير والمشاركة السياسية لا تتصل فقط بالارادة السياسية بل بالاذواق الاجتماعية ومنظومة القيم والعادات وبالتالي هذا يدفع الحكومات الى التردد امام سطوة النزعة المحافظة في المجتمع ، ومثال ذلك مطالبة بعض الجهات الحكومية والمنظمات النسائية بتعديل بعض القوانين في الاردن مثل قانون العقوبات والتوجه الحكومي في العام ١٩٩٩ بانشاء مدينة اعلامية حرة في الاردن والتي قوبلت بمعارضة شعبية ونيابية لاسباب اجتماعية وقيمية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هناك ايضا في دولة الكويت رفض البرلمان وبدعم شعبي مرسوم اميري باعطاء المرأة حقوقها السياسية في البلاد كحق الانتخاب والترشيح *.

سابعا : لا بد من القاء الضوء على عامل هام في هذا الموضوع وهو احداث الحادي عشر من ايلول في الولايات المتحدة الامريكية ،واثار هذه الاحداث وتداعياتها سيما بعد ما اتضح من ان المشتبة بهم في تنفيذ هذه العمليات كانوا مسلمين ومن الجزيرة العربية ، حيث قامت الولايات المتحدة ومن منطلق توصيفها الخاص لاسباب ودواعي هذا الفعل بحملة سياسية ودبلوماسية في المنطقة العربية ومنها الاردن ودول الخليج لتغييروتطوير انظمة التعليم في هذه البلدان بما يتضمن اعادة النظر بالمناهج المدرسية ،واعادة صياغتها بشكل ينمي مشاعر السلم العالمي وينبذ العنف والتطرف . وبالرغم من حجم التاثير الخارجي هنا فقد عملت كل من الاردن ودول منطقة الخليج على ادخال عملية اصلاح التعليم لديها ضمن حزمة من مشاريع الاصلاح الشامل باعتبارة توجها وطنيا ،وذلك للرد على القوى المعارضة التي اتهمتها بانها انما تقوم بهذه الخطوات الاصلاحية تنفيذا لمطالب امريكية صرفه .

ثامنا : كان قادة كل من الاردن ودول الخليج العربي ممن اعتمدوا وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والاصلاح في الوطن العربي خلال القمة العربية السادسة عشرة والتي اكدت على ضرورة تعميق اسس الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية، وتعهدت بتكثيف الجهود من اجل التطوير في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والاهتمام بالطفولة والشباب ،ومواصلة النهوض بدور المرأة الى جانب تحديث البنية الاجتماعية للدول العربية وتطوير النظم الاقتصادية .

(*) قرر البرلمان الكويتي اعطاء المراة حقوقها السياسية كاملة بموجب قانون اقر في اذار عام ٢٠٠٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :الموقف من القضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية نقطة تقارب في السياسة الخارجية لكل من الاردن ودول الخليج العربي ،اذ ان كل منهما ومنذ قيامة كدولة مستقلة اعتبر ان القضية الفلسطينية هي قضيته الاولى ،كما دعم مطالب الشعب الفلسطيني باستعادة حقوقة المغتصبة والتي اقرتها لة الشرعية الدولية علما بان القضية الفلسطينية ذات بعد داخلي بالنسبة للاردن نظرا لطبيعة التركيبة السكانية فية حيث يشكل الاردنيون من اصول فلسطينية جزءا كبيرا من السكان ، كما انه امام التزام قومي واخلاقي للشعب الفلسطيني كون اسرائيل قامت باحتلال الضفة الغربية وهي تحت الحكم الاردني ،مما جعلها ذات اثر كبير على توجهات السياسة الاردنية داخليا وخارجيا٠

وقد كان الموقف الاردني يتمثل بدعم الجانب الفلسطيني وقيادته الشرعية للوصول الى هدف اقامة الدولة الفلسطينية المستقله بعد ان اعتبر مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ،لذا كان الموقف الرسمي الاردني من القضية الفلسطينية يتمثل بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على تراب وطنه وفقا لقرارات الشرعية الدولية ٢٤٢ و ٣٣٨ ،وضمان حق العودة لهم وفقا للقرار ١٩٤ ٠

وقد استمر التنسيق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على قواسم مشتركة ومتفق عليها الى ان طرحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام بين العرب واسرائيل ،حيث عقد هذا المؤتمر في العاصمة الاسبانية مدريد عام ١٩٩١ وقد شارك الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بوفد مشترك في اعمال المؤتمر، بعد ان رفض الجانب الاسرائيلي مشاركة الفلسطينيين في المؤتمر بوفد مستقل، وفي هذا الاثناء تعزز التنسيق الاردني الفلسطيني حول طبيعة الحل النهائي للقضية الفلسطينية اذا ما اثمرت المفاوضات مع اسرائيل عن نتائج ايجابيه ،كما ازدادت وتيرة الاتصالات بين الجانبين على مختلف المستويات لا سيما من خلال المؤتمرات التنسيقية التي كان يعقدها وزراء خارجية الدول العربية المشاركة في المفاوضات ،حيث اعلن الاردن انه لن يكون اول دولة توقع اتفاق سلام مع اسرائيل، أي انه سوف ينتظر حتى يتم توقيع اتفاق سلام فلسطيني اسرائيلي يرضي الفلسطينيين، وذلك كتعبير عن التزامة ازاء القضية الفلسطينية . وبينما كانت الوفود العربية تجري مفاوضات شاقة مع الجانب الاسرائيلي في العاصمة الامريكية واشنطن فتحت منظمة التحرير الفلسطينية قناة اتصال سرية مع الاسرائيليين بوساطة وزير الخارجية النرويجي،والذي كان يقوم بترتيب هذه اللقاءات في بلادة ، وبعد الاعلان عن هذه اللقاءات والتي اسفرت عن اتفاق مرحلي بين الجانبين ،اعتبر الاردن ان هذا الاتفاق مفاجأة بالنسبة له وخروج على التنسيق الاردني الفلسطيني في المفاوضات مع اسرائيل،بالرغم من انه لم يعترض على ما جاء فيه ٠

وبعد توقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، والذي سمي اعلان مبادىء برعاية الرئيس الامريكي انذاك بيل كلينتون في واشنطن عام ١٩٩٣ اوجس الاردن خيفة من ان الطرفين الفلسطيني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاسرائيلي قد يتوصلوا الى حلول واتفاقات على حساب مصالحه الوطنية، خصوصا فيما يتعلق بموضوع اللاجئين .

وفي بداية عام ١٩٩٤ اتفق الاردن واسرائيل على اعلان مبادىء يؤسس لتوقيع اتفاقية سلام بينها ،والتي تم توقيعها في وادي عربه برعاية الرئيس الامريكي انذاك بيل كلينتون في صيف نفس العام ، وقد ابدى الجانب الفلسطيني تحفظات على بعض بنود هذه الاتفاقية،لا سيما ما تضمنته من اقرار اسرائيلي بدور الاردن في رعاية الاماكن المقدسة في مدينة القدس لحين التوصل الى اتفاق نهائي حولها مع الاطراف العربية وهنا دخلت العلاقة الاردنية مع القيادة الفلسطينية مرحلة من التجاذب والشكوك. ولمحاولة احراج الجانب الاردني طلب الرئيس الفلسطيني الراحل ياسرعرفات من العاهل السعودي في العام ١٩٩٦ تولي رعاية واعمار الاماكن المقدسة في القدس اسوة بالحرمين الشريفين في مكة والمدينه ، الا ان استمرار اسرائيل في التلكؤ والرجوع عما اتفقت علية مع الفلسطينيين ،وتعقيدات القضية الفلسطينية،والتي تحتاج الى دعم عربي ولا سيما من الاردن الاكثر تاثيرا وتاثرا بها دفع القيادة الفلسطينية على تجاوز هذا الموضوع ،واعادة التنسيق مع الاردن لمساعدتها على حمل اسرائيل على تنفيذ اتفاقاتها مع الفلسطينيين٠

وبالفعل فقد كان للقيادة الاردنية دورا واضحا في تنفيذ مراحل اتفاق المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي، فقد انجزت عملية اعادة الانتشار الاسرائيلي الثالثة بموجب الاتفاق من مدينة الخليل بوساطة اردنية ،نظرا للعلاقات الطبيعية بين الاردن واسرائيل من الناحية السياسيه .

ومنذ عام ١٩٩٩ وبعد تولية عرش المملكة الاردنية الهاشمية اكد الملك عبد الله الثاني في اكثر من مناسبة ان على الاردن التصدي لاي مخطط يهدف الى حرمان الفلسطينيين من حقهم في العودة الى وطنهم واقامة دولتهم المستقلة على تراب وطنهم ، وبالتالي كان الاردن متيقضا لدعوات بعض اطراف حزب الليكود الاسرائيلي القديمة الجديده والداعية الى حل المشكلة الديمغرافية الفلسطينية على حساب الاردن من خلال اعتباره وطن بديل للشعب الفلسطيني٠

واستمرت الثوابت الاردنية ازاء القضية الفلسطينية والتنسيق مع الجانب الفلسطيني ،فقد ايد الجانبان خطة خارطة الطريق التي طرحها الرئيس الامريكي جورج بوش عام ٢٠٠٢ ،كما وظف الاردن علاقاته مع الادارة الامريكية للضغط على الجانب الاسرائيلي بالقبول بالمطالب الفلسطينية المشروعة في كثير من محطات التفاوض الفلسطيني الاسرائلي ،لعل ابرزها الغاء الملك عبد الله الثاني لقاء كان مقررا مع الرئيس الامريكي جورج بوش عام ٢٠٠٤ بعد رسالة الضمانات الامريكية لرئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون حول موافقة الادارة الامريكية على ضم اسرائيل للمستوطنات الكبرى في الضفة الغربية في أي اتفاق نهائي مع الفلسطينيين ،وقد ادى موقف القيادة الاردنية الى حمل الادارة الامريكية على التراجع عن هذا الوعد في رسالة اخرى وجهها الرئيس الامريكي جورج بوش للملك عبد الله الثاني بعد عدة اشهر .

ومنذ ازمة الخليج عام ١٩٩٠ والتي اسفرت عن ترحيل اعداد كبيرة من الفلسطينيين من دول الخليج العربي نتيجة لموقف القيادة الفلسطينية منها فتح الاردن ابوابة للاعداد الكبيرة العائدة حتى الذين لم يكونوا يحملون وثائق اردنية لا سيما من ابناء قطاع غزة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الواقع كان هناك ارادة سياسية اردنيه ما زالت الى الان تتمثل بتسهيل حياة الشعب الفلسطيني من الناحية الانسانية بغض النظرعن المتغيرات السياسيه، لذا جاء القرار الاردني بمنح ابناء قطاع غزة - وهي التي لم تكن يوما تحت الحكم الاردني - جوازات سفر مؤقتة ضمن هذا التوجه.
اما بالنسبة الى موقف دول الخليج العربي من القضية الفلسطينية فقد كان موقفها قائم على ضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة مقابل اقامة سلام معها ،وقد طرح العاهل السعودي الراحل الملك فهد بن عبد العزيز مشروعا للسلام على مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس بالمغرب في ٦ / ٩/ ١٩٨٢ ،ومن ابرز ما تضمنته هذه المبادرة انسحاب اسرائيل الى حدود ما قبل الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ ،واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس والعودة او التعويض للاجئين الفلسطينيين وحق دول المنطقة في العيش بسلام ، وقد تبنى مؤتمر القمة هذا المشروع واصبح مبادرة سلام عربية لحل القضية الفلسطينية (١) .

ولم يختلف موقف باقي دول مجلس التعاون الخليجي عن الموقف السعودي ازاء القضية الفلسطينية ،فقد اعلنت دول الخليج ومنذ حصولها على الاستقلال دعمها لنضال الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية في الحصول على حقوقة المتمثلة باقامة دولتة المستقلة وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم مع حق دولة اسرائيل في الوجود ، وقد شكلت في هذه الدول الكثير من اللجان الشعبية التي قدمت العون للشعب الفلسطيني ، كما انها كانت الداعم الاول للشعب الفلسطيني وقيادته اقتصاديا حيث نزح الكثير من ابناء الشعب الفلسطيني الى دول الخليج العربي اثر الاحتلالات الاسرائيلية لوطنهم عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ فوجدوا هناك الفرص الاقتصادية التي مكنتهم من تجاوز محنتهم وتكوين ثروات كبيرة حول جزء كبير منها الى الداخل الفلسطيني ، بل ان ولادة كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وهي حركة فتح كانت في دولة الكويت عام ١٩٥٦ وهي التي تلقت دعما اقتصاديا كبيرا من دول الخليج لاحقا ،حيث كانت هذه الدول تقوم باقتطاع ما نسبته خمسة بالمئة من رواتب الفلسطينيين العاملين في دول الخليج العربي وتحول لصالح منظمة التحرير الفلسطينيه .

واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٩٠ عندما دخلت القوات العراقية الكويت ،واعتبرت دول الخليج العربي موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الداعي الى الحل العربي موقفا مؤيدا للغزو العراقي، واثر ذلك قطعت العلاقات السياسية والاقتصادية مع المنظمة ،وتم طرد اعداد كبيرة من الفلسطينيين العاملين في دول الخليج العربي بالرغم من ان الخطاب الخليجي ازاء القضية الفلسطينية انذاك كان يشير الى ان دول الخليج تدعم نضال الشعب الفلسطيني وان خلافها هو مع قيادته فقط .

(١) عبد الله ، عبد الفتاح ، مواقف خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز تجاه القضية الفلسطينية ، دار الملك عبد العزيز ، الاصدار ١٣٠ - ٢٠٠٣ ، ص ٤٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعندما وجهت الدعوة الى عقد مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١ شاركت دول مجلس التعاون الخليجي جماعيا ممثلة بشخص الامين العام في جلسة الافتتاح ، الا انه ومع انخراط الاطراف العربية ومنها الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في عملية التفاوض مع اسرائيل نأت دول الخليج بنفسها عن مسيرة السلام في بداية انطلاقها،مع انها بدت موافقة عليها ضمنا ،اذ لم يصدر عنها ما يشير الى معارضة التوصل الى حل سلمي بين العرب واسرائيل٠

وبعد اطلاق الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت الراعي الفعلي لمسيرة السلام في الشرق الاوسط ومنذ العام ١٩٩٣ المحادثات المتعددة الاطراف بين دول المنطقة ،والتي تتناول قضايا التعاون الاقتصادي والبيئة والنقل وغير ذلك من مشاريع التعاون الاقليمي ،شاركت بها الى جانب الاردن بعض الدول الخليجية مثل قطر وعمان ،وهو ما اعتبر مؤشرا على بداية فتح قنوات الاتصال المباشر بين اسرائيل وبعض دول الخليج العربي بشكل علني لاول مرة ، ثم جاء مؤشر اخر على انسجام اردني خليجي في عملية السلام في الشرق الاوسط وهو قيام كل من الاردن وسلطنة عمان وقطر والبحرين الى جانب مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في تأبين رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق اسحق رابين في تشرين اول عام ١٩٩٥،وبعد ذلك بفترة وجيزة وجهت كل من عمان وقطر والبحرين دعوة رسمية لشمعون بيريز الذي تولى منصب رئيس الوزراء بعد رابين لزيارتها ، ثم تم الاتفاق على فتح مكاتب اتصال اسرائيلية فيها ، بينما كانت كل من الكويت والعربية السعودية اقل حماسا للانخراط في عملية السلام العربية الاسرائيلية ،فقد صرح وزير الخارجية الكويتي محمد السالم الصباح في احد مقابلاته الاعلامية (ان دولة الكويت ترى ان الوقت ما زال غير مناسب للتطبيع مع اسرائيل كونها لم تنسحب من الاراضي العربية المحتله بما فيها القدس،وما زالت تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني وان الكويت ما زالت تنظر لاسرائيل على انها دولة غير صديقة)، كما ان السعودية وعلى عكس دول الخليج الاخرى كعمان وقطر والبحرين لم تقيم اي علاقة مع اسرائيل بالرغم من ان العملية السلمية في المنطقة تقع في دائرة الفعل الامريكي الحليف الاستراتيجي للقيادة السعودية، اضافة الى ان مسيرة السلام قطعت اشواطا مع بعض الاطراف العربية الاخرى ومنها الاردن الذي لم يؤثر توقيعة لمعاهدة سلام مع اسرائيل على علاقاته معها٠

وقد كانت السعودية تؤكد في كل مناسبة على انها لا تربطها باسرائيل اية رابطة ، كما ان الاردن من جهته لم يحاول ان يحمل الجانب السعودي اية التزامات تتعلق بعملية السلام ، وذلك مع علم الجانب الاردني ان خطة فاس العربية وخطة الرئيس الامريكي الاسبق ريغان للسلام والتي اعلنت عام ١٩٨٢ تكملان بعضهما البعض ،اي ان الاستراتيجية السعودية لا تخرج عن عامل السلام في الشرق الاوسط ،وان الاستراتيجية الامريكية لم تخرج عن اعلان ريغان في تشرين اول عام ١٩٨١ الذي يقول بان الولايات المتحدة لن تسمح بسقوط السعودية في ايدي اي جماعة اجنبية او محلية وبان الولايات المتحدة هي الراعية الاولى لعملية السلام (١).

---

(١) مرجع سابق،المشاقبة ، امين (محرر) ، السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار ، ص ٢١١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عملت السعودية على النـأي بنفسها عن اجراء اي اتصالات معلنة مع اسرائيل نظرا باعتبار إن عملية السلام العربية الاسرائيلية لم تكتمل بعد ،ولم تقوم اسرائيل بالانسحاب من كافة الاراضي العربيـة المحتلـة ، والتـي كانـت اسـاس مبـادرة السـلام السـعودية التـي طرحتهـا علـى مؤتمر القمـة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ حيث تبناها المؤتمر وعرفت باسم مبادرة السلام العربية ، كما انها تـرى ان الوقـت غيـر مناسـب لانخراطهـا فـي العمليـة السـلمية والتطبيعمـع اسـرائيل ، فبينمـا يـرى الاردن ان عملية التطبيع مع اسرائيل هي جزء من العمليـة السـلمية والتـي ترتبط بمفاهيم بنـاء الثقة وحتمية السلام الشامل في المنطقة في مرحلة ما ، ترى السعودية من جهتها والى حد مـا الكويـت ان التطبيع مع اسرائيل يجب ان يكون مرتبطا بالتقدم في المفاوضات علـى المسارات العربيـة الاخـرى السورية والفلسطينية واللبنانيه ،وترى كذلك ان التطبيع يجب ان لا يتم الا بعد ايجاد حلول مناسبة ومرضية لبقية الاطراف العربية (١).

وهذا قد يفسر رغبـة السعودية بابقـاء حـاجز بينهـا وبين السياسة الاردنيـة فـي هذا المجـال ، كـون السعودية لا تستطيع الذهاب الى حد قبول مطلق للرغبـة الاردنيـة تجـاه التطبيـع مـع اسـرائيل بـدون اضعاف شرعيتها الاساسية القائمة علـى مكـون دينـي فـي السياسة السـعودية،اضافة الـى انهـا مركـز المقدسـات الاسلامية،فالـسياسة الخارجيـة الـسعودية ترتكـز علـى البعـد الـديني لتحقيـق الـشرعية السياسية والذي تعود إليه في تفسيرها للسلوك الخارجي الذي تقوم به(٢)، وبالتالي فان الانفتاح علـى اسرائيل وهـي مـا تـزال تحتـل المقدسـات الاسـلامية فـي القدس وغيرهـا مـن شـأنه خلـق تنـاقض فـي الخطاب السعودي . ويشار هنا الى ان العلاقات الاردنية الاسرائيلية شهدت تراجعا منذ بدء اسرائيل ببناء جدار الفصل مع الضفة الغربيـة ،حيث يرى الاردن ان هذا الجدار ومساره داخل الاراضـي الفلسطينية سيحدث ضغوطا ديمغرافية واقتصادية وامنية على الاردن .

وخـلال مسيرة القضية الفلسطينية كـان موقـف كل مـن الاردن ودول الخليج العربـي فـي الصـراع العربي الاسرائيلي يستند الى ثوابت تمثل الاسس الفكريـة والمكونـات والمصالح الاستراتيجية فـي تنـاول الـصراع ، وقـد تـشكلت علـى مـدى العقـود الخمـسة الماضـية مـن عمـر الـصراع العربـي الاسرائيلي رؤية استراتيجية تنطلق منها سياسات هذه الدول ودورها في القضية الفلسطينية .

وقد كان الموقف الاردنـي والخليجـي متوافقا بـشكل عـام ازاء التعامل مـع القضية الفلسطينية اذا مـا استثينا مراحل تاريخيـة سـابقة حيث الخـلاف فـي الموقـف الاردنـي والـسعودي مـن حكومـة عمـوم فلسطين والهيئـة العربيـة العليـا فـي فلسطين ورئيسها الحـاج امـين الحـسيني والتـي اعترفـت بهـا السعودية فيما كان الاردن يعارضها بشده ، والموقف من منظمـة التحرير الفلسطينية خـلال مؤتمر القمـة العربيـة فـي االرباط عـام ١٩٧٤ الـذي اكـد الاعتـراف بمنظمـة التحرير الفلسطينية بوصـفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حيث لعبت الدول الخليجية دورا مهما في اقرار هذا

---

(١) المشاقبه، امين (محرر) ، السياسة الخارجية الاردنية / واقع وتطلعات ، الجمعية الاردنية للعلوم السياسية ، وثائق المؤتمر الاول ـ نيسان ١٩٩٨ ، ص ٢٢٠

(٢) الحضرمي،عمر، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجيه السعودية، دار الفتح للنشروالتوزريع، ص ٨١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البند على جدول اعمال القمة بالرغم من التحفظات الاردنية . كما سمحت كل من الاردن ودول الخليج بالنشاط السياسي والاعلامي والاجتماعي الفلسطيني لمختلف الفصائل الفلسطينية ذات التوجهات المعتدلة على اراضيها في فترات مختلفة ، وذلك بهدف شد المسيرة الفلسطينية نحو المحافظة والاعتدال والتقليل من شأن المنظمات الفلسطينية الراديكالية واليسارية ، واستقبلت هذه الدول سفارات فلسطينية على ارضها واعترفت بالدولة الفلسطينية فور اعلانها في الجزائر عام ١٩٨٨ .

وقد شاركت كل من الاردن ودول الخليج العربي بمؤتمر القمة غير العادي في القاهرة عام ١٩٩٦ ، وهو اول مؤتمر قمة عربي بعد اتفاق اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ،وبعد توقيع الاردن لمعاهدة وادي عربة وقد اكد هذا المؤتمر على ان خيار السلام هو الخيار العربي الاستراتيجي ،مما يعني قبول كل من الاردن ودول الخليج العربي بهذا التوجه،وان كان هناك تباينات فهي تباينات مرحلية واختلاف في وجهات النظر حول الاولويات كما حصل في مؤتمر وزراء خارجية دول الجامعة العربية الذي عقد للتحضير لمؤتمر القمة العربية في الجزائر عام ٢٠٠٥ ، حيث قدم وزير خارجية الاردن مشروعا للمؤتمر لشرح وتطوير مبادرة السلام السعودية التي اعتمدها مؤتمر قمة بيروت ،مما ادى الى احتجاج سعودي معتبرا المشروع الاردني بديلا عن المبادرة السعودية ،وهو ما دفع الاردن للتخلي عنه لاحقا .

واخيرا يمكن القول ان كل من الاردن ودول الخليج العربي واصلت دعمها للقضية الفلسطينية سياسيا وماليا ،ولكن القضية الفلسطينية نفسها دخلت مرحلة صعبة القت بظلالها على المنطقة برمتها بسبب التعنت الاسرائيلي،وتهرب المجتمع الدولي من القيام بمسؤولياته لحمل اسرائيل على الاقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :العلاقة مع الولايات المتحده الامريكية

لاستعراض علاقات كل من الاردن ودول الخليج الدولية والتعرف على نقاط الاتفاق والاختلاف في مواقف كل من الجانبين من القضايا الدولية التي يهتمان بها،لا بد من معرفة دور وتاثير القوى الدولية نفسها في المنطقة، فالسياسة الخارجية لاقطار المنطقة تقيد وتوجه بالتاثير العالمي ومدخلاته فيها،اذ ان النشاطات والتدخلات للدول العظمى لها تاثيرات واضحه على السياسات الخارجية لدول الشرق الاوسط (١)٠

ومن المعلوم ان كل من الاردن ودول الخليج العربي تقعان في الحيز الحيوي لمنطقة الشرق الاوسط وبالتالي فان هذه المنطقة كانت موضع تنافس للقوى الدولية المؤثرة ،فقد كان كل من المعسكرين الشرقي والغربي يسعيان لايجاد موطىء قدم لهما في هذا الجزء من العالم لاهميته الاستراتيجية والاقتصادية ، وبعد ان اسفرت الحرب الباردة عن سيطرة غربية بقيادة امريكية على الساحة الدولية واستقرار الولايات المتحدة عسكريا في الخليج العربي بعد انتهاء حرب الخليج الثانية اصبحت هي الفاعل الخارجي الابرز في التاثير على السياسة المحلية لدول المنطقة، وعلية فلا بد من تسليط الضوء على علاقات كل من الاردن ودول الخليج العربي بها وابعاد وظروف هذه العلاقات.

العلاقات الاردنية الامريكية:

لقد بدأت علاقة الاردن مع الولايات المتحدة في العام ١٩٤٦ وتطورت هذه العلاقة منذ اواخر الخمسينات حيث اصبحت الولايات المتحدة هي الداعم الرئيسي للاردن اقتصاديا وعسكريا حيث بلغت المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة للاردن حتى عام ٢٠٠٤ خمسة مليارات دولار ، وقد تلقى الاردن الدعم السياسي والاقتصادي واحيانا العسكري من الولايات المتحدة في بعض المحطات التاريخية ،كما سعى الاردن لتطوير علاقاته مع الغرب عموما وخاصة الولايات المتحدة لاسباب سياسية واقتصادية وامنية، وحاول بناء سياسة محافظة تقوم على عدم الاصطدام مع توجهات السياسية الامريكية كونة يقع في منطقة مضطربة وغير مستقرة ،كما انه محاط بدول قوية اقتصاديا وعسكريا ربما يكون غير قادر على حماية نفسه منها منفردا ،وبالتالي فالحفاظ على علاقات متميزة مع الولايات المتحدة وفر للاردن الاستقرار ومكنه من تجاوز كثير من الاحداث والتقلبات الداخلية والخارجية .

وبالرغم من حاجة الاردن إلى المساعدات الامريكية ،وما تتركه هذه العلاقة من تاثير على السياسة الخارجية الاردنية ،الا انه اتخذ سياسات مستقلة في بعض الاحيان التي تعرضت فيها مصالحه الرئيسية للخطر ،واحيانا اخرى اتخذ بعض السياسات غير المنسجمة مع توجهات السياسة الامريكية (١) ، فعندما فشلت الولايات المتحدة في منتصف الستينات بحمل اسرائيل على التوقف عن تحويل مياة نهر الاردن قام الاردن بفتح قنوات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وتحسين علاقاته مع الرئيس المصري انذاك جمال عبد الناصر ، الخصم السياسي للولايات المتحدة ،كما كان موقف الاردن اثناء حرب رمضان في العام ١٩٧٣ متعارضامع توجهات السياسة الامريكية ٠

---

(١) مرجع سابق، العزام ، عبد المجيد ، عملية صنع السياسة الخارجية الاردنيه ،ص١١٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ١٩٧٨ عارض الاردن اتفاقية كامب ديفيد الموقعه بين مصر واسرائيل برعاية امريكية، وكان المظهر الابرز للتباين في العلاقة الاردنية الامريكية هو موقف كل منهما من ازمة دخول الجيش العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠ حيث كان الاردن كما ذكر سابقا يسعى لحل عربي بعيدا عن التدويل والتدخلات الخارجية، فيما كانت اجندة السياسة الامريكية تقوم على تدمير القدرات العراقية والتواجد الدائم في المنطقه٠
وقد ادى الموقف الاردني من الازمةالى فرض عزلة سياسية امريكية علية ،وقامت وحدات البحرية الامريكية بفرض حصار مشدد على ميناء العقبة المنفذ البحري الوحيد للاردن، وعصب الحياة الاقتصادية فية بحجة استخدام العراق له لاستيراد مواد محظورة بموجب قرارات الامم المتحدة التي اقرت فرض حصار اقتصادي على العراق ، وقد عانى الاردن كثيرا نتيجة موقف الولايات المتحدة منه حتى خريف عام ١٩٩١ حيث شارك الاردن بمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط ،وكانت هذه المشاركة وما تلاها من جهود اردنية في مسيرة السلام العربية الاسرائيلية وتوقيع اتفاقية سلام مع اسرائيل عام ١٩٩٤ نهاية مرحلة الفتور الذي شاب العلاقات الاردنية الامريكية ،كما سعت الولايات المتحدة لدى دول الخليج العربي لفتح صفحة جديدة في علاقاتها مع الاردن .

وقد طالب الاردن اكثر من مرة بان تقدر الولايات المتحدة جهودة في عملية السلام العربية الاسرائيلية ومنها فك العزلة السياسية والاقتصادية عنه ،وبالفعل فمنذ منتصف التسعينات ارتفعت وتيرة التعاون والتنسيق بين البلدين في مجالات عدة نجملها على النحو التالي :

ـــ **سياسيا** ، كان هناك توافق بين السياسية الاردنية وتوجهات السياسة الامريكية حول كثير من القضايا الدولية سواء فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط ،حيث ايد الاردن مبادرات السلام التي طرحتها الولايات المتحدة ،والتي اخرها خطة خارطة الطريق التي اعلنها الرئيس الامريكي جورج بوش عام ٢٠٠٢ ، بل ان الملك عبد الله الثاني كان له دور فاعل في التاثير على الادارة الامريكية في اقرار بعض البنود التي تحفظ حقوق الشعب الفلسطيني والمصالح الاردنية في هذه الخطة ، فيما تعول الولايات المتحدة كثيرا على الدور الاردني في عملية السلام في الشرق الاوسط ودعم المسيرة السياسية في العراق وتدريب الكوادر العسكرية والمدنية العراقية وتقديم الخبرة الاردنية لها في مجالات عديدة ، بالرغم من الموقف الاردني الذي رفض أي مشاركة اردنية في العمل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق في العام ٢٠٠٣

ـــ **اقتصاديا** ، فقد تم وقف التفتيش الذي كانت تقوم به البحرية الامريكية في عرض البحر على واردات ميناء العقبة قبل احتلال العراق ، كما عادت المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية الى الاردن وتم زيادتها اكثر من مرة اذ بلغت في العام ٢٠٠٤ / ٣٣٣ مليون دولار ٠

كما تعزز التعاون التجاري بين البلدين فقد وقع الاردن اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، واستفاد من اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة مع الولايات المتحدة بمشاركة اسرائيلية، والتي سمحت له بادخال منتجات هذه المناطق الى الاسواق الامريكية بدون رسوم جمركية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـــ **امنيا** ، يعتبر الاردن حليف قوي للولايات المتحدة في حربها العالمية علىالارهاب، وعلاوة على احباطة كثير من المخططات التي كانت تستهدف مصالح امريكية واسرائيلية في الاردن يجري تعاون واسع بين البلدين لملاحقة عناصر بعض الشبكات العالمية مثل تنظيم القاعدة وغيره ،اضافة الى تعاون البلدين في مجال وقف مصادر تمويل الارهاب وعمليات غسيل الاموال ، والتنسيق بين الجانبين لمنع عمليات تسلل المسلحين عبر الحدود الى العراق.

العلاقات الخليجية الامريكية :

يمكن القول ان دول الخليج العربي مندمجة في نظام استراتيجي فرضة موقع النفط واهميته عالميا وما يستتبعة من تحقيق الامن لهذة المنطقة ذات الثروات النفطية ، فالنفط اساس العلاقة الخارجية بين دول الخليج العربي والقوى الدولية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ، وبالتالي فالعلاقة بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة تقوم على ثابتين اساسيين وهما امن دول المنطقه ، وتامين منابع النفط ، فالولايات المتحدة تدرك الاهمية الاستراتيجية التي يضفيها موقع وموارد منطقة الخليج على دول مجلس التعاون الخليجي ،ومن ثم العلاقة معها والتي اصبحت ومنذ التواجد الامريكي الدائم في المنطقة منذ العام ١٩٩٠ تقوم على ثلاثة مستويات تسعى الولايات المتحدة من خلالها الى تامين مصالحها في منطقة الخليج وهي :

المستوى الاول ، ويشمل المصالح الحيوية والتي توصف بالاستراتيجية الاساسية والتي من غير المرجح ان تتغير ، فاهداف الولايات المتحدة تجاه هذه المصالح ثابته فمثلا فيما يتعلق بامن الطاقة وحاجة امريكا لنفط الخليج ترتبط ارتباطا مباشرا بالكيان الامريكي ككل بنيانيا ووظيفيا ،والحؤول دون وجود دول معادية ومواجهتها اذا لزم الامر وحماية اسرائيل كحليف استراتيجي في المنطقة ، ومكافحة ما تعتبرة ارهابا الذي تتعرض له المصالح الامريكية في المنطقة وحلفاؤها من الدول الخليجية فضلا عن اسرائيل .

المستوى الثاني، ويتضمن المصالح المهمة ،وتتعلق باستقراراسعار النفط في الاسواق العالمية وعدم اتاحة الفرصة لاي طرف للتلاعب في سعر الطاقة،او استخدام النفط بشكل عام كسلاح سياسي او اقتصادي فضلا عن ارتباط ذلك بامن الخليج ،والذي يقضي بردع أي محاولة لتهديده او التاثير علية سلبا من أي طرف واحداث درجه من الاستقرار تقلص من فرص التورط العسكري للولايات المتحدة في المنطقه ،وذلك عبر دعم عملية السلام بين العرب واسرائيل ودعم استقرار الدول الحليفة الاخرى بالمنطقة ذاتها مثل الاردن ومصر.

المستوى الثالث، ويضم مصالح اقل اهمية بالنسبة للادارة الامريكية من العناصر السابقة،وهي عمليات الاصلاح السياسي والاقتصادي لدول المنطقة بما يتوافق مع هيكل النظم المتبعة في الولايات المتحدة والغرب عموما ،وفق ما تعبرة وسائل مناسبة للحد من مظاهر التطرف في المجتمع الاسلامي الذي ترجع اسبابة الى الفقر والبطالة وعدم المساواة في الفرص السياسية والاقتصادية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنسبة لدول الخليج العربي فان حرب الخليج الثانية وتداعياتها اوجدت لديها قناعة بان الامن الاقليمي لا يتحقق بدون الاعتماد على قوى خارجية ، وبالتالي فمنذ العام ١٩٩١ سارعت بعض الدول الخليجية الى عقد اتفاقات امنية مع الولايات المتحدة والتي اصبحت هي الضامن للامن في المنطقة وفق معادلة النفط مقابل الامن ، لذا لم تاخذ دول الخليج العربي مضمون اعلان دمشق على محمل الجد، والذي يقضي بايجاد منظومة عربية لامن الخليج تقوم على مرابطة قوات مصرية وسورية في دول الخليج العربي .
ومنذ ذلك الوقت اصبح الجانب الخليجي الرسمي ينظر الى علاقاته مع الولايات المتحدة على انها شراكة استراتيجية وفقا للمعادلة السابقة،ويحرص على ازالة كل بواعث ومسببات تراجعها ،فمثلا يلاحظ ان الدول الخليجية والمتهمة منذ اعتداءات الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١ بان خطابها الثقافي والتعليمي يشجع على الكراهية والعنف ،بادرت الى تغيير مناهجها التعليمية ، كما قامت بانفاق مبالغ طائلة ضمن حملات علاقات عامة لتحسين صورتها امام الراي العام الامريكي .

على انه لا بد من الاشارة الى بعض مظاهر التباين بين الطرفين منها الجدل والتذمر الشعبي حول التواجد الامريكي الفج في منطقة الخليج ،والذي بدأ ينعكس على الوضع الداخلي لدول المنطقة ، اضافة الى عدم استعداد دول الخليج للسير مع الولايات المتحدة في سياستها الهادفة لاحتواء بعض الاطراف الاقليمية مثل ايران ،والتي تسعى دول الخليج لتحسين علاقاتها معها (١) .

اخيرا رغم ان كل من الاردن ودول الخليج يرتبطان بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ،الا انه لديهم بعض الماخذ المشتركة على سياستها في المنطقة ،والتي يمكن رصدها في مواقف وتصريحات المسؤولين في هذه البلدان وهي :

١ـ عدم الارتياح للدعم الامريكي اللامحدود لاسرائيل ،والذي زاد من تعنت الاخيرة في ممارساتها مع الشعوب والدول العربية ،سواء في مواجهة الانتفاضة في الاراضي المحتلة او في مماطلاتها بالنسبة لمبادىء التفاوض السلمي على مسارات التسوية المختلفة.

٢ـ رفض التحامل الدعائي الامريكي ضد العرب والمسلمين ،والذي ظهر عقب هجمات الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١ التي استهدفت برجي مركز التجارة العالمي ومبنى وزارة الدفاع الامريكية.
٣ـ التحفظ على بعض المشاريع الامريكية في المنطقة ،مثل مشروع الشرق الاوسط الكبير،وما يتضمنه من بنود عرضت دون التشاور مع القادة العرب ،وخصوصا حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة مثل الاردن ومصر ودول الخليج العربي كما يتضح لاحقا

(١) جريدة البيان ، دولة الامارات العربية المتحدة ، تاريخ ١٧ / ٤/ ٢٠٠٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع : مشروع الشرق الاوسط الكبير

لقد استخدم مصطلح الشرق الاوسط كمصطلح جغرافي يعبر عن المنطقة العربية الاسلاميه ، وهذه الفكرة التي تؤسس لاقامة نظام اقليمي في الشرق الاوسط تعود إلى عقد الخمسينات من القرن العشرين زمن تراجع نفوذ اوروبا في المنطقة ، وتصاعد دور القطبية الثنائية الامريكية السوفيتية السابقه ، وظهور سياسة الاحلاف والسيناريوهات الامريكية التي كانت تهدف إلى ادخال اسرائيل في النسيج السياسي والاجتماعي للمنطقه ، إلا إنها شهدت تراجعا مع اشتداد الصراع العربي الاسرائيلي لاحقا وتطور العلاقات العربية السوفييتية في النصف الثاني من القرن العشرين ، وظهور المشاريع النهضوية العربية كالتجربة الناصريه٠

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، وانتهاء عصر الحرب الباردة بهيمنة الولايات المتحدة كقطب اوحد على الساحة الدولية اعادت الإدارة الامريكية احياء هذا المشروع من جديد(١) ، واعلن الرئيس الامريكي جورج بوش إن حربة على العراق تهدف الى نشر الديمقراطية في المنطقه ، ثم اعلن مبادرة من اجل الشراكة الامريكية مع الشرق الاوسط ، تلا ذلك الاشارة إلى مشروع الشرق الاوسط الكبيرمن قبل عدد من المسؤولين الامريكيين ، والمتعلق ببناء الديمقراطية وتحديث التعليم ، واصلاح الأنظمة السياسيه في منطقة الشرق الاوسط ٠
وقد ظهر رد فعل كل من الاردن ودول الخليج العربي على هذا المشروع متقاربا الى حد ما ، فبالنسبة للاردن فقد اعلن الملك عبد الله الثاني في اكثر من مناسبة ومقابلة صحفية ان مشاريع الاصلاح التي تفرض على المنطقة من الخارج ولا تراعي خصوصيات وظروف المنطقة لن يكتب لها النجاح ،وفق تصور ينبع من ان الاصلاح يجب ان ينطلق من قناعات داخلية لدى الشعوب ،وبالتالي كان الموقف الاردني من مبادرة الشرق الاوسط الكبير،والتي لم تقم الادارة الامريكية باعلانها رسميا وانما تم تسريبها او ذكرت في خطابات السياسيين الامريكيين منذ بداية العام ٢٠٠٤ ، حيث ذكرت صحيفة الواسنطن بوست في ٢٠٠٤ /٢/٩ ان (ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش تعمل على صياغة مبادرة طموحة لتعزيز ونشر الديمقراطية في الشرق الاوسط الكبير وذلك باعادة تكييف وتعديل نموذج استعمل من قبل في الضغط من اجل نشر الحريات في الاتحاد السوفييتي واوروبا الشرقيه) (٢) .

وقد كان الاردن كغيرة من الدول العربية يخشى ان تكون مبادرة الشرق الاوسط الكبير محاولة من الامريكيين لاجراء تغييرات في المنطقة قبل ايجاد حل للصراع الفلسطيني الاسرائيلي ، كما انها عرضت دون التشاور مع القادة العرب ،لذلك قررت هذه الدول صياغة رد فعل مشترك لمواجهة المبادرة الامريكية ، وقد كان للاردن دور فاعل في اعداد وثيقة الاصلاح والتحديث والتطوير في الوطن العربي ،والتي اعتمدها القادة العرب في القمة العربية السادسة عشرة في تونس عام ٢٠٠٤

---

(١) مجلة الحوار المتمدن ، العدد١٠٧٣، تاريخ ٢٠٠٥/١/٩
(٢) صحيفة الواشنطن بوست ، تاريخ ٢٠٠٤/٢/٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واكدت على تعميق الديمقراطية ،وتوسيع المشاركة السياسيه،والاهتمام بالطفولة والشباب والمراه ،وتطوير نظم التعليم ،ووضع استراتيجية عربية شاملة ومواصلة التعاون مع المجتمع الدولي من اجل مكافحة الارهاب .
وبالنسبة دول الخليج العربي فقد كان الموقف فيها متفاوتا من هذه المبادرة ،فبينما لم يصدر أي رد فعل عليها من الكويت وعمان بدى موقف قطر من خلال تصريحات وزير خارجيتها انها تقبل بهذا المشروع ، اما دولة الامارات فقد طالبت بان تراعي مشاريع الاصلاح خصوصية المنطقة العربية وعاداتها وتقاليدها ، فيما تحفظت دولة البحرين على المشروع الامريكي على لسان رئيس وزرائها الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة الذي قال في حوار له مع اذاعة مونت كارلو في ٢٧/ ٢/٢٠٠٤ (ان فرض اية وجهة نظر خارجية بشكل منفرد ليس في صالح دول المنطقة) (١)٠

من جانبها اعلنت المملكة العربية السعودية رفضها للمشروع الامريكي في بيان سعودي مصري مشترك صدر في ٢٤/٢/ ٢٠٠٤ اثر زيارة الرئيس المصري حسني مبارك للرياض ، والذي اشار إلى ان البلدين يرفضان المشاريع المفروضة من الخارج على البلدان العربية والاسلامية . كما اتفق الجانبان على موقف مشترك بالنسبة لاصلاح الوضع العربي والسعي للتوصل الى تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط بما يستلزم ايجاد حلول عادلة ومنصفة لقضايا الامة العربية والاسلامية ٠وفي الواقع فان مضمون هذا البيان يتفق عمليا مع وجهة النظر الاردنية ٠

وقد ترجم وزراء خارجية جامعة الدول العربية هذه المواقف خلال اجتماعهم في القاهرة في نفس العام،حيث اجمعوا على تبني هذه الموضوعات ،والتي تمت صياغتها على شكل مبادرة عربية اقرت في القمة العربية السادسة عشر .

---

(٢) حديث اذاعي لرئيس وزراء البحرين مع راديو مونت كارلو يوم ٢٧ / ٢/ ٢٠٠٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الخامس :انضمام الاردن لعضوية مجلس التعاون الخليجي

بالرغم من العلاقات الطيبة التي تربط الاردن بدول الخليج العربي، والتي تعززت بشكل كبير منذ استلام الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية، الا ان موضوع انضمام الاردن لعضوية مجلس التعاون الخليجي لم يطرح بشكل رسمي من أي من الجانبين الاردني او الخليجي ، ولعل قيام الملك عبد الله الثاني بست زيارات لدول مجلس التعاون الخليجي ، خلال اقل من ستة شهور في سنة ١٩٩٩ خلق انطباعا شعبيا في الاردن ان هناك نية خليجية لدعوة الاردن للانضمام الى عضوية مجلس التعاون الخليجي ، دون ان يتبنىهذا الموضوع أي جهة رسميه ، وبالتالي ظل في اطار التحليل والتعليق فقط .

ويمكن القول ونظرا لكون الاردن يرتبط بعلاقات خاصة وسمات اجتماعية مشتركة، ونظام حكم مماثل لانظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي ،ولموقعه المجاور لاكبر دولة خليجية وهي السعوديه ، فان فكرة انضمامة الى عضوية مجلس التعاون الخليجي تبدو مقبولة، فالاردن لن يغير بميزان القوى داخل المجلس نظرا لصغر مساحته وضعف موارده الاقتصادية ، كما ان هذه الخطوة ستوسع حدود مجلس التعاون الخليجي شمالا باتجاه سوريا،وبالتالي تعزز التواصل بين منطقة الخليج العربي والهلال الخصيب ٠

هذا بالاضافة الى ان وجود الاردن في مجلس التعاون الخليجي سوف يعزز موقفة امام أي تسويات مستقبلية للقضية الفلسطينية يكون طرفا مؤثرا او متاثرا بها ، ويقوي ايضا السياسة الدفاعية لمجلس التعاون باستغلال الامكانات البشرية والفنية الاردنية ،وبالتالي سيزيد من قوة الردع لدول مجلس التعاون الخليجي والاردن تجاه الدول التي تشكل مصدر تهديد للاردن (١).

وعلى اية حال فهذه الخطوة مرتبطة بموقف دول مجلس التعاون الخليجي ازاء موضوع انضمام الاردن الى عضوية المجلس والتي تحكمها عدة عوامل ابرزها ما يلي :

١ـ رغبة دول منطقة الخليج العربي بالحفاظ على خصوصيتها الاجتماعية والسياسية والتاريخية كاقليم متجانس ومتجاور، وبالتالي فانها ترى ان توسيع العضوية في مجلس التعاون الخليجي سوف يهدد هذه الخصوصية ٠
٢ــ الاردن جزء من بلادالشام وليس الجزيرة العربية،أي انه ليس جزء جغرافي من المنطقه،وبالتالي فان فتح الباب امامه لدخول مجلس التعاون الخليجي سوف يؤدي الى مطالبة دول اخرى بالانضمام الى عضوية المجلس لدوافع اقتصادية بالدرجة الاولى لا سيما اليمن احد دول الجزيرة العربية ،والتي لم تسفر جهودها المستمرة لدخول مجلس التعاون الخليجي الا عن ضمها الى بعض الاتفاقيات المتعلقة بتسهيل انتقال الافراد وانسياب السلع بينها وبين دول المجلس ، اضافة الى إن دول اعلان دمشق سابقا مثل مصر وسوريا قد تطالب بالانضمام ايضا ٠

(١) مرجع سابق ،المشاقبه، أمين (محرر) السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، ص ٢٥٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ـ لا يمكن اغفال دور العامل الخارجي فيما يتخذه مجلس التعاون الخليجي من قرارات ،لا سيما المتعلقة بضم دول اخرى لعضويته ،وهنا تجدر الاشارة الى دور الولايات المتحدة الامريكية في اجهاض مشروع اعلان دمشق ، والذي كان يعني بشكل او اخر ضم كل من سوريا ومصر الى عضوية مجلس التعاون الخليجي ،خصوصا في الجانب الامني من دور هذا المجلس ، فالولايات المتحده سعت الى ان يكون هذا المجلس مقصورا على دول معينة في اقليم معين ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية الاردنية الخليجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الاقتصادية الاردنية الخليجية

شكلت العلاقات الاقتصادية بين الاردن ودول الخليج العربي احد محددات العلاقة بينهما ، وقد بدا التعاون الاقتصادي بين الجانبين مبكرا سيما مع المملكة العربية السعودية التي وقع الاردن معها اتفاقية اقتصادية في ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٢(١) اشتملت على عدد من البنود التي تنص على التعاون في كافة المجالات الصناعية والزراعية والتجارية،اضافة الى انشطة اقتصادية وجمركية تم تضمينها في هذه الاتفاقية،والتي ما تزال سارية المفعول حتى الان. كما قدمت السعودية دعما اقتصاديا للاردن بلغ عام ١٩٧٠ مبلغ ٤١ مليون دولار ثم وصلت عام ١٩٧٤ الى ١٠٠ مليون دولار ثم ٥٤٠ مليون دولار عام ١٩٧٦ (٢)،كما استمرت كل من السعودية والكويت بتقديم دعم مالي سنوي للخزينة الاردنية حتى عام ١٩٩٠،اضافة الى ان دول الخليج العربي مجتمعة فتحت ابوابها مبكرا للكفاءات البشرية الاردنية مبكرا ،وهو ما ساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واسعة في الارد خلال عقدي السبعينات والثمانينات.

وقد كانت العلاقات الاقتصادية بين الاردن ودول الخليج محددا تابعا وليس مستقلا لتعريف العلاقة بين الجانبين،اذ ان مجالات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري كانت دائما ترتبط بطبيعة العلاقات السياسية بينهما،ولم ينظر لها من خلال منظور استراتيجي يهدف لرفع وتطوير اقتصادات التبادل البيني لدول المنطقة، كما ان علاقات الاردن الاقتصادية مع دول منطقة الخليج العربي ذات طابع ثنائي بينه وبين كل دولة على حدة،اذ ان دول مجلس التعاون الخليجي لم تبني لنفسها كتلة اقتصادية موحده ،وانما يجري التركيز على مشاريع التنمية القطرية رغم محاولات التكامل الاقتصادي في هذا المجال .

ويلحظ المراقب تزايد معدلات النشاط الاقتصادي البيني بين الاردن ودول الخليج العربي منذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠٠٤ ، نظرا لعمليات التكيف والاصلاح الاقتصادي في كل من الاردن ودول الخليج ،وفتح مجالات واسعة في اقتصادات هذه الدول امام القطاع الخاص من خلال برامج الخصخصة ،مما مكن القطاع الخاص من المساهمة في عملية التنمية المحلية وتوسيع مجالات التبادل الاقتصادي والاستثماري في الاتجاهين بشكل كبير٠

كما ان التطورات الاقتصادية الجارية في العالم، وحاجة الاقتصادات النامية الى التعاون البيني لبناء قواعد اقتصادية راسخة ،نظرا لتضاؤل اهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفردة في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي حفز اوجة التعاون الاقليمي بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي ٠

وفي مقابلة صحفية اجراها معه رئيس تحرير صحيفة السياسة الكويتية في ٢٠ / ٢٠٠٣/١٢ اكد الملك عبد الله الثاني ان التعاون الاقتصادي بين الدول هو الاساس الصحيح لاقامة علاقات ثنائية متميزة وقال في معرض حديثة عن العلاقات الاقتصادية الاردنية مع دول الخليج العربي (ان معظم محادثاتي في الخليج٠٠

---

(١) وزارة الخارجية الاردنية ، ادارة الشؤون العربية والشرق اوسطية ، دراسة: العلاقات الاردنية السعودية
(٢) مرجع سابق ، العزام ، عبد المجيد ، عملية صنع السياسة الخارجية الاردنيه ،ص ١٢٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدور حول التعاون الاقتصادي٠٠٠فاذا اردنا ان نبني مستقبل الشرق الاوسط،وان نعزز التجارة والتنسيق الاقتصادي،فيجب علينا ان نتعاون في المجال الاقتصادي في الوطن العربي... ولو بقينا ننظر بعين سياسية فقط فلن نبني تعاونا ،ولن يتحسن حال المواطن العربي، ولن يحث أي تطور في اوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية)(١).

ويمكن معرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الاردن ودول الخليج العربي من خلال معرفة مستوى التعاون الاقتصادي بينهما ، ومعيقات هذا التعاون ٠

المبحث الأول: التعاون الاقتصادي بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي

اولاـ الاتفاقيات الاقتصادية

وقعت المملكة الاردنية الهاشمية مع دول الخليج العربي عدد من الاتفاقيات بهدف زيادة التبادل التجاري ،واقامة مناطق حرة،وتجنب الازدواج الضريبي وتفعيل التعاون في مجالات النقل البري والجوي،اضافة الى برامج تنفيذية ومذكرات تفاهم تتعلق بالتعاون الثقافي والتربوي والتنمية الاجتماعية والتعاون الصحي، وفي الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٤ توسع الاردن ودول الخليج في توقيع الاتفاقات
والبروتوكولات الثنائية بهدف زيادة فرص التعاون بينهما :

١ـ السعودية : كانت السعودية هي اول دولة خليجية توقع مع الاردن على اتفاقية اقتصادية كما ذكر سابقا ، وبعد استئناف العلاقات السياسية بين الجانبين بشكل كامل اثر زيارة وزير الخارجية السعودي الى الاردن عام ١٩٩٦ تم تاسيس لجنة اردنية سعودية مشتركة اجتمعت في دورتها التاسعة من ١٣ــ ١٩٩٦/٦/١٥ في الاردن وكان من اهم نتائجها :

ـ اقرار قائمة من السلع بافضلية اعفاء كامل من الرسوم الجمركية بين الطرفين
ـ النظر في الاعتراف المتبادل لشهادات المطابقة وعلامة الجودة على السلع المتبادلة وقد قام وزير الصناعة والتجارة الاردني بزيارة السعودية بتاريخ ١٢/١٠ /٢٠٠١ حيث سلم الجانب السعودي نسخة من مشروع اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار للتوقيع عليها لاحقا ،وكتاب عقد اجتماعات اللجنة الاردنية السعودية في دورتها العاشرة في اقرب فرصة ممكنه٠ وقد وقع الجانبان اتفاقية لتنظيم النقل البري على الطرق بتاريخ
٢٠٠١/١١/٦ ٠(٢)

٢ـ الكويت : وقع الاردن ودولة الكويت بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/١٣ (٣)على اتفاقية انشاء لجنة مشتركة للتعاون بين حكومتي البلدين برئاسة وزيري الخارجية،وقد صادق الاردن على هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٧ كما صادق عليها الجانب الكويتي بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢١ ،وحلت هذه اللجنة محل اللجنة الفنية المشتركة التي كانت تعقد باشراف وزارات الصناعة والتجارة حتى عام ٢٠٠٢ ٠

---

(١) جريدة السياسة الكويتية ، تاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٣
(٢) وزارة الخارجية الاردنية ، إدارة الشؤون العربيه ، دراسه: العلاقات الاردنية السعودية
(٣) وزارة الخارجية الاردنية ، إدارة الشؤون العربيه، دراسه: العلاقات الاردنية الكويتية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عقدت اللجنة اجتماعها الاول في الكويت في ٢٠٠٤/١/١١ برئاسة وزراء الخارجية في البلدين، وتم التوصل إلى الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم التالية :

- بروتوكولات للمناطق الحرة والتنميةالاجتماعية ومذكرة تفاهم لحماية البيئة .
- اتفاقية للتعاون في مجال التدريب المهني واخرى للسياحه
- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني ، وهذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ بعد(١)

٣- البحرين : انشئت اللجنة العليا الاردنية البحرينية المشتركة على مستوى رئيسي الوزراء في البلدين بتاريخ ١٩٩٧/٧/١ حيث تم رفع اللجنة المشتركة الى لجنة عليا بعد ان كانت على مستوى وزيري الاقتصاد وعقدت اللجنة العليا المشتركة اجتماعا في الاردن في نيسان عام ٢٠٠٠ حيث تم التوقيع على ما يلي :

- اتفاقية انشاء لجنة عليا
- اتفاقية للتعاون الثقافي بين البلدين
- بروتوكول التعاون الصحي
- برنامجا تنفيذيا للتعاون الثقافي والعلمي للاعوام ٢٠٠٠ـ ٢٠٠٢

كما وقع الاردن مع البحرين اتفاقية تعاون في مجال الاسواق المالية عام ١٩٩٦ واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب عام ٢٠٠٠ واتفاقية اخرى في نفس العام لتشجيع وحماية الاستثمارات ، وفي عام ٢٠٠١ وقعت اتفاقيتان احداهما للتعاون بين ادارتي الجمارك في البلدين واخرى للنقل البري الدولي ، كما تم التوقيع على بروتوكول انشاء مجلس اعمال مشترك في العام ٢٠٠٢ (٢)

٤- عمان : يرتبط الاردن مع سلطنة عمان بعدة اتفاقيات تعاون منها اتفاقية التعاون في مجال النقل البري والتجاري والموانىء ، واتفاقية تعاون في مجال الاعلام والثقافه واتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي ، واتفاقية للتعاون الصحي واخرى للتعاون في مجال النقل الجوي ، اضافة الى برنامجا تنفيذيا للتعاون الثقافي والتربوي ومذكرة تفاهم للتنمية الاجتماعية. وقد تم تشكيل لجنة اردنية عمانية مشتركة اجتمعت في دورتها السادسة في مسقط بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٣ حيث اقرت عدة مشاريع اتفاقات اهمها ما يلي :

- مشروع اتفاقية النقل الدولي على الطرق
- مشروع اتفاقية النقل البحري التجاري
- مشاريع مذكرات تفاهم بين الجانبين في مجالات مختلفة (٣)

٥- قطر : عقدت اللجنة الاردنية القطرية المشتركة دورتها الرابعة في الدوحة بتاريخ ٢٠٠٤/١/١١ برئاسة وزيري خارجية البلدين وتم خلال الاجتماعات التوقيع على الاتفاقات التالية :
- البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون في المجال الشبابي للاعوام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦

---

(١) وزارة الصناعة والتجارة الاردنية ، مديرية العلاقات الاقتصادية / الاتفاقيات الثنائية
(٢) وزارة الخارجية الاردنية،ادارة الشؤون العربية ، دراسه: العلاقات الاردنية البحرينية
(٣) وزارة الخارجية الاردنية،ادارة الشؤون العربية، دراسه : العلاقات الاردنية العمانية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون التربوي والعلمي للاعوام ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦
ـ بروتوكول تنفيذي لاتفاقية التعاون الصحي
ـ مذكرة تفاهم للتعاون السياحي
ـ اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب على الدخل (١)

٦ ـ الامارات العربية المتحده : وقع الاردن مع دولة الامارات العربية المتحده عدة اتفاقيات منذ عودة العلاقات بين البلدين الى طبيعتها ،وتجاوز اثار حرب الخليج الثانية عدة اتفاقيات لتنظيم مجالات التعاون الاقتصادي بين الجانبين وهي :

ـ اتفاقية النقل الدولي للركاب والبضائع في ١٩٩٨/٦/٢١ ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٩ /٨ /٢٩
ـ اتفاقية التعاون القانوني والقضائي عام ١٩٩٩
ـ اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتقني بتاريخ ٢١/٥/ ٢٠٠٠ واخرى لاقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين بنفس التاريخ
ـ مذكرة تفاهم في مجالات التجارة والتعليم والمعارض وتكنولوجيا المعلومات والجمارك بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٥
ـ اتفاقية السياحة والسفر بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٥
ومن اهم هذه الاتفاقيات اتفاقية التجارة الحرة والتي دخلت مجال التطبيق الفعلي مع بداية عام٢٠٠٣ اذ كان لها اثر ملموس في ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين (٢)

ثانيا ـ العمالة

اتجهت العمالة الاردنية الى دول الخليج العربي مبكرا منذ ما قبل حصول بعضها على الاستقلال، ومع تزايد ايرادات هذه الدول من العائدات النفطية واطلاق مشاريع التنمية العملاقة استقطبت اعدادا كبيرة الايدي العاملة الاردنية سواء الكفاءات الفنية او الايدي العاملة الخام ،وقد قدر عدد الاردنيين في دول الخليج العربي بداية عقد الثمانينات بحوالي (٨١٧) الف نسمة عدد العاملين منهم (٢٥١) الف عامل (٣) ، الا ان اندلاع حرب الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات نتيجة للموقف الذي اتخذه الاردن من الحرب ادت الى عودة (٣٠٠) الف نسمة من الاردنيين الذين كانوا يقيمون ويعملون في دول الخليج العربي (٤) ، مما ادى الى انحدار هذا الرقم ليصل الى (٥٠١) الف نسمة وبقوة عمل بحوالي (٢٠٠) الف نسمة وفقا لتقديرات عام ١٩٩٣ .

وقد شكلت التحويلات المالية للاردنيين العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي احد اهم روافد الدخل القومي في الاردن، فقد مثلت هذه التحويلات في العام ١٩٩١ ما يصل الى ٢٨ بالمئة من الدخل القومي في الاردن ، مما عززجهود الحكومة الاردنية في التعامل مع قضايا التنمية من

---

(١) وزارة الخارجية الاردنية،ادارة الشؤون العربية ، دراسه: العلاقات الاردنية القطرية
(٢) وزارة الخارجية الاردنية،ادارة الشؤون العربية ، دراسه : العلاقات الاردنية الاماراتيه
(٣) تقرير المؤتمر الاول لتطوير التدريب المهني في الاردن عام ١٩٩٦ ، ص ٣٤٤
(٤) تقرير التنمية البشرية في الاردن للعام ٢٠٠٤ ، ص ٤٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جهه وقضايا الامن السياسي من جهة اخرى، بكل ما يستتبعة ذلك من ثقة في المستقبل٠
كما عزز الرغبة المتبادلة في استمرار التعاون مع دول الخليج ،والتي صارت قضايا امنها الداخلي قضايا تهم الاردن ولها علاقة بتقدمة ونجاحه،الا انه لم يعد قائما احتمالعودة العمالة الأردنية الى دول الخليج العربي بحجمها السابق،نظرا لتغير التركيبة السكانية في تلك الدول،وارتفاع مستويات التعليم وسياسات الاحلال التي بدأت اعتمادها وذلك باستقدام عمالةارخص اجرا من دول جنوب شرق اسيا والدول العربية (١)٠

(١) مرجع سابق، المشاقبه ، امين (محرر)، السياسه الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، ص ٢٧٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا ـ التبادل الثقافي والتعليمي

استقطبت المؤسسات التعليمية والبحثية في كل من الاردن ودول الخليج العربي اعدادا من رعايا كل منهما للالتحاق في مؤسسات التعليم العالي وذلك بشكل متبادل، ويعود ذلك الى تشابة انظمة مؤسسات التعليم العالي في الاردن ودول الخليج ،اضافة الى التقارب الجغرافي وخصوصا مع المملكة العربية السعودية، وعزوف بعض ابناء دول الخليج العربي بعد احداث الحادي عشر من ايلول في الولايات المتحدة الامريكية عن اكمال دراساتهم العليا في الغرب عموما وامريكا بشكل خاص ،نظرا للتشدد الذي اصبحت تبدية دوائر الهجرة والامن في الدول الغربية ازاء رعايا هذه الدول ،مما ادى الى التحاق عدد كبير منهم في الجامعات الاردنية٠

اما الطلبة الاردنيون الذين يدرسون في دول الخليج العربي فجزء منهم هم من ابناء الاردنيين العاملين والمقيمين في هذة الدول ،والجزء الاخر وهم الذين التحقوا بالجامعات الخليجية بموجب اتفاقيات التبادل الثقافي والعلمي بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي.

وقد بلغ عدد الطلبة الاردنيين الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي للعام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ على النحو التالي(١):

السعوديه	غير محدد
الامارات العربية	١٦٨٠ طالبا
قطر	٣٤٦ طالبا
عمان	١٠ طلاب
الكويت	١١٧ طالبا
البحرين	٣٦ طالبا

اما عدد رعايا الدول الخليجية الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي الاردنية لنفس الفترة فكان على النحو التالي(٢) :

السعودية	١٨٢٨ طالبا
الامارات العربية	٨٢ طالبا
قطر	١٢٠طالبا
عمان	١٨٥٩طالبا
الكويت	١١٧ طالبا
البحرين	٢٨٢طالبا

وهؤلاء الطلبة ينفقون جزءا كبيرا من الأموال أثناء اقامتهم في الأردن عبارة عن رسوم جامعية واستئجار مباني ونفقات معيشة ومحروقات وغير ذلك ٠

---

(١) تقرير احصاءات الطلبة الاردنيين الدارسين في مؤسسات التعليم العالي خارج الاردن لعام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ص ٤٩

(٢) التقرير الاحصائي عن التعليم العالي في الاردن لعام ٢٠٠٥ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ص١٠١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا ـ المساعدات الاقتصادية الخليجية للاردن :

لقد توقف الدعم المالي المباشر الذي كانت تقدمة بعض دول الخليج العربي للاردن خاصة السعودية منذ عام ١٩٩٠ ، وذلك لاسباب سياسية اهمها موقف الاردن من قضية احتلال القوات العراقية للكويت في ذلك العام ، وقناعة الدول الخليجية بأن حالة المواجهة مع اسرائيل لم تعد قائمة ،وبالتالي فهي غير ملزمة بدعم دول المواجهة ومنها الاردن، اضافة لاسباب اقتصادية منها تراجع مدخولات النفط والمديونية العالية التي اصبحت تعانيها دول الخليج جراء تحملها تكاليف عملية تحرير الكويت ، الا ان الاردن تلقى مساعدات نفطية من كل من السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة في العام ٢٠٠٣ ، فقد قدمت السعودية منحة نفطية قيمتها (٥٠) الف برميل يوميا لمدة تسعة اشهر بقيمة (٤٠٠) مليون دولار،وقدمت دولة الكويت منحة نفطية قيمتها (٢٥) الف برميل يوميا لمدة تسعة اشهر بقيمة (٢٠٠) مليون دولار(١) ٠

خامسا :التبادل التجاري

هدفت الاتفاقيات الموقعة بين الاردن ودول الخليج العربي الى زيادة وتفعيل مجالات التجارة بينهما، ونظرا لان هذه الاتفاقيات ذات طابع ثنائي لذا فان حجم التجارة الاردنية مع دول الخليج كان يتفاوت من دولة لاخرى ،وقد كان حجم الصادرات الاردنية والواردات من دول الخليج العربي للسنوات من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٤ بالمليون دينار كما يلي (٢) :

الدوله	٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
السعودية	٩٥,٥	١١١	١٠٥,٣	١٠٢	١٠٩,٣	٤٥٩,٤	١٣٨,٤	١١٤٦
الامارات العربية	٥٨,٨	٤١,٦	٥٦,٦	٥٥,٦	٦٥,٧	١٠٢	٧٧	١٠٣
قطر	١٧,٨	١١,١	١٨,٦	٨,٦	١٧,٥	٧,٨	١٥,٩	٣,٩
عمان	٩,٥	٧,٣	١٠,٣	٦,١	١١,٢	٥,٦	١٠,٧	٦,٥
الكويت	٢٤,٨	١٣	٢٤,٧	١٢,٥	٢٦,٦	١٤,٧	٣٦,٨	٢٠,٥
البحرين	١٣	٥,٦	١٣,٣	٧,٤	١٢,٥	١٣,٣	١٢,٦	٤

وقد تركزت الصادرات الاردنية الى دول الخليج العربي على الخضار والفواكه والمنتجات الكيماوية والصيدلانية والادوية واجهزة التكييف والورق والاسمده والسجاد والاثاث والمواشي ، اما الواردات الاردنية منها فتتمثل باللدائن والنفط والمعدات الصناعية والزيوت المعدنية والمياه المعدنية واجهزة الانارة والاحجار الكريمة والاسماك والزجاج والمعادن .

ويلاحظ من الارقام الواردة اعلاه ان نسبة التجارة الخارجية بين الاردن ودول الخليج العربي تشكل اقل من ٢٠ بالمئة من حجم تجارته الخارجية اذا مااستثنينا واردات النفط من المملكة العربية السعودية٠

---

(١) وزارة الخارجية الاردنية ، إدارة الشؤون العربيه ، دراسه: العلاقات الاردنية الكويتية

(٢) دائرة الاحصاءات العامة ، قسم التجارة الخارجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا : الاستثمارات البينية

لقد توسع الاستثمار بين الاردن ودول الخليج العربي بشكل ملحوظ ،وقد شجع على توجه المستثمرين الخليجيون الى الاردن المناخ الاستثماري الجاذب ،وقوانين التملك التي سمحت للمستثمرغير الاردني بتسجيل مشروعه كاملا باسمة دون الحاجة الى شريك محلي ، اضافة الى الجهود التي بذلها الملك عبد الله الثاني وحكوماته المتعاقبة لدى رجال الاعمال والمستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي لحفزهم على التوجة بمشاريعهم واستثماراتهم الى الاردن .

من جانب آخر فقد كان للارتفاع الكبير الذي طرأ على اسعار النفط منذ بداية عام ٢٠٠٠ اثر ايجابي على زيادة ايرادات دول الخليج العربي ،ووضع المالية العامة فيها وهو ما حفزها على التوسع في الاستثمارات الخارجية لامتصاص الفوائض المالية الكبيرة لديها٠

وقد بلغت قيمة الاستثمارات الخليجية في الاردن والتي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار في الاردن خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤ مبلغ (١٠٣,٤) مليون دينار(١)، اضافة الى ما يصل الى ثلاثة مليارات دولار عبارة عن استثمارات خليجية مباشرة في الاردن تتركز في قطاعات الاسكان ، والصناعه والاسواق والاتصالات، والبنوك ،وسوق عمان المالي ، وقد كان ابرز المستثمرين الخليجيين في الاردن كل من السعودية ،والامارات العربية المتحده ، ودولة الكويت والتي بلغت استثماراتها في الاردن ما يزيد عن مليار دولار حتى عام ٢٠٠٤ ، فيما توجهت معظم الاستثمارات الخارجية الاردنية خلال عام ٢٠٠٤ الى السعودية اذ بلغت (٣١٠،٨) مليون دينار وبنسبة ٦٢ بالمئة من مجموع استثماراته الخارجية خلال هذا العام(٢).

---

(١) دائرة تشجيع الاستثمار الاردنية ، وحدة التسهيلات
(٢) تقرير المؤسسة العربية لضمان القروض للعام ٢٠٠٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا : السياحة

اولى الاردن اهتماما كبيرا بتشجيع السياحة الخليجية اليه ، وتشكل السياحة الخليجية إلى الاردن جزءا هاما من عوائد هذا القطاع في الاردن . وقد بلغ عدد السياح من دول الخليج العربي الذين وفدوا الى الاردن خلال الاعوام من ٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٤ سواء لغايات العلاج او الترفية او سياحة دينية لزيارة اضرحة ومقامات الصحابة رضي الله عنهم وقاموا بالمبيت في الأردن كما يلي (١) :

اسم الدوله	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
السعودية	٣٢١٩٢٢	٣٠٥٥٨٧	٣٤٧٤٩٨
الامارات العربية	٨٨١٢	٧٩٣٠	٩١٣٥
قطر	٤٠٧٥	٤٢٠٤	٤٧٢٩
البحرين	٣٥٥٧٢	٣٢٢٥٢	٣٣٧٨٥
الكويت	٥٣٣٧٤	٣٤٠٧٨	٣٥٩٩٣
عمان	٦٣٤٤	٦٤٠١	٦٤٤٨

أما السياح الذين قدموا إلى الأردن من دول مجلس التعاون الخليجي واقاموا فية لمدة يوم واحد للاعوام من ٢٠٠٢ ــ ٢٠٠٤ فكانوا على النحو التالي:

اسم الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
السعودية	٤٤٤٥٥٨	٤٢٢٠٠١	٤٧٩٨٧٨
الامارات العربية	١٢١٦٩	١٠٩٥١	١٢٦١٤
قطر	٥٦٢٨	٥٨٠٥	٦٥٣١
البحرين	٤٩١٢٣	٤٤٥٣٩	٤٦٦٥٦
الكويت	٧٣٧٠٧	٤٧٠٦٠	٤٩٧٠٤
عمان	٨٧٦٠	٨٨٣٩	٨٩٠٥

وعلية فان مجموع السياح الذين وفدوا إلى الأردن خلال الفترة المذكورة سواء للمبيت أو لمدة يوم واحد يكون على النحو التالي:

اسم الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
السعودية	٧٦٦٤٨٠	٧٢٧٥٨٩	٨٢٧٣٧٦
الامارات العربية	٢٠٩٨٢	١٨٨٨١	٢١٧٤٩
قطر	٩٧٠٣	١٠٠٠٨	١١٢٦٠
البحرين	٨٤٦٩٥	٧٦٧٩١	٨٠٤٤١
الكويت	١٢٧٠٨١	٨١١٣٩	٨٥٦٩٦
عمان	١٥١٠٤	١٥٢٤٠	١٥٣٥٣

(١) وزارة السياحة والاثار ، مديرية الاحصاء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن تحليل الارقام الواردة في الجداول السابقه يلاحظ ان اعداد الزوار الخليجيين الى الاردن كان متقاربا الى حد كبير خلال الاعوام المذكورة ، وربما يعزى ذلك الى ان الفئات الاجتماعية التي تقصد الاردن بقيت كما هي ،وان حصل تذبذب صعودا او هبوطا فيعزى الى اتجاهات هذه الفئات التي تختار الاردن وجهة سياحية لها ،اذ لم تعد هناك أي مؤثرات اخرى سيما بعد الاجراءات التي اتخذها الاردن،والمتعلقة باقامة رعايا دول الخليج العربي في الاردن ،وتقديم كافة التسهيلات لهم من الجهات الرسمية الاردنية.
وبالرغم من ان قطاعات واسعه من المجتمعات الخليجية خاصة الفئات الميسورة منها تتوجه الى دول اوروبا لقضاء اجازاتها الصيفية ،الا انه تزايد عدد الرعايا الخليجيون الذين يتجهون الى الدول العربية ،لاسيما الاردن ولبنان والمغرب ،خصوصا بعد هجمات الحادي عشر من ايلول ،علما بانه ما زالت الدول الاوروبية تستقطب الجزء الاكبر من السياحة الخليجية حتى الان٠

ثامنا : العلاقة مع التكتلات الاقتصادية العالمية

يسعى كل من الاردن ودول الخليج العربي الى تعزيز التعاون مع التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وما يوفرة هذا التعاون من فرص اقتصادية ، فقد بلغ التبادل التجاري بين الاردن ودول الاتحاد الاوروبي عام ٢٠٠٤ حوالي (٩٢٣) مليون دولار (١) ، فيما بلغ فائض الميزان التجاري لدول الاتحاد الاوروبي مع دول الخليج العربي لعام ١٩٩٨ (١٧) مليار دولار .

وقد وقع الاردن اتفاق شراكة مع دول الاتحاد الاوروبي ،واتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية، كما انه عضو بمنظمة التجارة العالمية ، اما بالنسبة لدول الخليج العربي فقد وقعت البحرين اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، بينما وصلت المفاوضات بين الولايات المتحدة وكل من الامارات العربية وسلطنةعمان الى مرحلة متقدمة لتوقيع اتفاقات مماثلة٠

وعلى اية حال فقد ضمنت الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الاردن ودول الخليج العربي نصا يلزم الطرفين بمتطلبات منظمة التجارة العالمية (WTO) اوأي اتفاقية دولية انضم أو سينضم اليها أي من الطرفين المتعاقدين مع طرف ثالث او هيئة اقليمية اودولية٠

ويمكن القول ان التعاون الاقتصادي بين الاردن ودول الخليج العربي ذا فائدة متبادلة للجانبين فالاردن بحاجة الى استثمارات خارجية لتوسيع قاعدته الاقتصادية وتعويض افتقارة الى الرساميل الكبيرة ، ودول الخليج سواء القطاع العام او رجال الاعمال يمكنهم استثمار الفوائض المالية الكبيرة لديهم في سوق واعد ومبشر ،ويتمتع بمامونية عالية٠

---

(١) دائرة الاحصاءات العامه ، قسم التجاره الخارجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : معيقات التعاون الاقتصادي بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي

بالرغم من سعي الأردن الحثيث إلى تطوير علاقاته الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، إلا إن هناك بعض المعيقات التي تحد من زيادة التبادل التجاري بين الأردن وهذه البلدان، ونظرا للجوار الجغرافي بين الأردن والمملكة العربية السعودية ، حيث تمر تجارته البرية مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي عبرها ، فأن معظم هذه المعيقات تعود إلى السلطات الاقتصادية والجمركية السعودية ٠

ويمكن ارجاع التدني النسبي في التجارة البينية الاردنية مع دول مجلس التعاون الخليجي الى الاسباب التالية:

١ـ صعوبة الاجراءات الحدودية على الجانب السعودي بخصوص دخول الشاحنات المحملة بالبضائع الاردنية سواء للسوق السعودي او المارة بالترانزيت الى باقي دول مجلس التعاون الخليجي(١) ٠

٢ـ عدم وضوح متطلبات الجمارك السعودية ، واليات تنظيم البيانات الجمركية في المراكز الجمركية السعودية، بالاضافة الى التذبذب في الرسوم الجمركية على بعض السلع(٢)٠

٣ ـ عدم وضع بعض الاتفاقيات الاقتصادية موضع التنفيذ فقد وقع الاردن اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني مع دولة الكويت بتاريخ ١٤ /١/ ٢٠٠٤ الا انها غير سارية المفعول حتى الان ، اضافة الى تاخر بعض الدول الخليجية في التصديق على المستندات الخاصة بالتصدير من الاردن اليها ، وصعوبة تحويل المبالغ الخاصة بالاتفاقيات المتعلقة باقامة مصانع او مشاريع مشتركة خصوصا سلطنة عمان(٣).

٤ـ تاثر بعض دول الخليج خصوصا السعودية بالاخبار غير الدقيقة التي تنشرها بعض الصحف عن تلوث البيئة الاردنية ، وتلوث المنتجات الزراعية مما جعل المستهلك الخليجي يعزف عن المنتجات الاردنية(٤) ٠

٥ـ عدم الوصول الى اتفاقيات ثابته بين الاردن ودول الخليج العربي في مجال المواصفات والمقاييس والنقل ، اضاف الى مطلب السعودية بتحديد بلد المنشأ على البضائع الداخلة اليها من الاردن بشكل لا يمكن ازالته ٠

٦ـ تشابة بعض المنتجات في الاردن ودول الخليج ، مما اضعف قدرة المنتجات الاردنية على المنافسة في الاسواق الخليجية في ضوء ما تقدمة السعودية على وجة الخصوص من دعم لمنتجاتها الزراعية بالماء والكهرباء والنقل والاسمده (٥)٠

---

(١) وزارة الخارجية الأردنية، ، إدارة الشؤون العربيه ، دراسه : العلاقات الأردنية السعودية
(٢) المرجع نفسة
(٣) وزارة الخارجية الأردنية،، إدارة الشؤون العربيه، دراسه : العلاقات الأردنية العمانية
(٤) مرجع سابق،المشاقبه، أمين (محرر)، السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، ص٢٧٥
(٥) المرجع نفسه ، ص٢٧٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الواقع فان دول مجلس التعاون الخليجي تدرك حقيقة الاوضاع الاقتصادية للاردن ، وهي بلا شك احد أهم محددات سياسته الخارجية ، واذا كان هذا الادراك قد ترجم في السابق على شكل مساعدات مباشرة للخزينة الأردنية ، فان المعطيات الجديدة باتت تقتضي تطوير مستوى التعاون الاقتصادي بين الجانبين من حالة المساعدات إلى حالة من التبادل الاقتصادي الفاعل ٠

وبالرغم من وجود بعض المعيقات والمحددات لتوسيع دائرة التبادل التجاري بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي فانه يمكن استعراض بعض المقترحات التي من شانها زيادة فرص التبادل التجاري والاستثمار بين الجانبين واهمها :

١ـ الاسراع في وضع الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين الاردن ودول الخليج العربي موضع التنفيذ ، وتفعيل مواد بعض الاتفاقيات خاصة المتعلقة بمعالجة الصعوبات التي تعترض سبل تطوير التبادل التجاري ، منها على سبيل المثال تفعيل المادة الثالثة من الاتفاق الاقتصادي الموقع بين الاردن والسعودية عام ١٩٦٢ والذي ينص على تشكيل لجنة من ثلاث مندوبين عن كل دوله ، تجتمع لمعالجة الصعوبات التي تعترض سبل تطوير التبادل التجاري بين الجانبين (١)٠

٢ـ الاستفادة من التجارب المشتركة للاردن ودول الخليج في بعض المجالات كالاعمال المصرفية والتدريب المهني واصلاح السفن وقطاع الزراعه، وخصوصا التجربة البحرينية في قطاع الأعمال المصرفية ، واصلاح السفن (٢)٠

٣ـ تشجيع الاستثمار الخليجي في الاردن خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجمعات السكانية والصناعات التعدينية وانشاء مناطق حرة في الاردن خاصة بالمستثمرين من الدول التي دخلت اتفاقيات المناطق الحرة معها حيز التنفيذ .

٤ـ تشجيع وتسهيل اقامة المعارض الوطنية وتنظيم لقاءات دورية بين المستثمرين ورجال الاعمال من الجانبين٠

٥ـ تطوير الجامعات الخاصة الاردنية والعمل على جعلها معترف بها عربيا ودوليا لما لذلك من تشجيع الطلبة من دول الخليج للالتحاق بهذه الجامعات باعدد اكبر .

٦ـ العمل على تعزيز الاستثمارات السياحية المشتركة بين الاردن ودول الخليج العربي كانشاء الفنادق والمنتجعات والقرى السياحية خاصة مع توجه الكثير من مواطني دول الخليج نحو السياحة العربية .
٧ـ توسيع افاق التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص في الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي ، وتوحيد المواصفات والمقاييس، والتشريعات الاقتصادية بين الجانبين (٣) ٠

---

(١) وزارة الخارجية الأردنية، إدارة الشؤون العربيه، د راسه : العلاقات الأردنية السعوديه
(٢) وزارة الخارجية الأردنية ، إدارة الشؤون العربيه ، دراسه : العلاقات الأردنية البحرينيه
(٣) مرجع سابق ،المشاقبه، أمين (محرر)، السياسة ا لخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، ص٢٨١

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

العلاقات الامنية الاردنية الخليجية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات الامنية الاردنية الخليجية

ادرك الاردن مبكرا اهمية امن دول الخليج العربي نظرا لقلة موارها البشرية، ووجوده الجغرافي على حدودها مما يجعلة متاثرا بما يجري بها من احداث وتطورات ، وقد ساهم الاردن في استقرار وامن دولة الكويت عام ١٩٦٢ والبحرين عام ١٩٧٠ وعمان عام ١٩٧٢ .

وتاريخيا كانت دول الخليج العربي تواجه خطرشاه ايران واطماعه في المنطقة ،والذي طالب بضم البحرين،وخصص لها مقعدين في البرلمان الايراني ،وقد تدخل الاردن وساعد على قبول شاه ايران باجراء استفتاء بين البحرينيين لتقريرالمصير(١)،تلاه اعلان استقلال البحرين في عام ١٩٧١ وهو نفس العام الذي قامت فية القوات الايرانية باحتلال جزر ابو موسى وطنب الكبرى والصغرى العائدة لدولة الامارات العربية المتحده ،اضافة الى خطر الاتحاد السوفييتي والمتواجد على تخوم منطقة الخليج، والذي كان من الممكن ان يستهدف مصادر النفط لحرمان الحضارة الغربية من الاستفادة منه.
وقد ساعد الاردن بعض الدول الخليجية التي واجهت مشاكل داخلية وخارجية اصبحت تهدد امنها واستقرارها ،فقد تدخل لمساعدة سلطنة عمان بناء على طلبها لاخراج القوات الايرانية التي دخلت البلاد لمحاربة ثوار ظفار(الجبهة الوطنية لتحرير عمان) وادت الى تعقيدات كثيرة كان لا بد من حلها (٢).
كما دعم الاردن السعوديه في هجومها ضد القوات الثورية في اليمن ،وبالمقابل قدمت السعودية دعمااقتصاديا وعسكريا للاردن (٣) ، وفي الواقع ونظرا لتشابة التحديات الامنية التي يواجهها الجانبين الى حد كبير فان التعاون الامني بينهما لم ينقطع الا في فترة محدودة لا تزيد عن خمس سنوات من عام ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٥ .
وقد وقع الاردن بروتوكولا للتعاون الامني مع مملكة البحرين عام ١٩٩٩ ،ووقع معها اتفاقية للتعاون العسكري في العام ٢٠٠٠ انبثق عنها لجنة عسكرية مشتركة ،كما ساهمت الكفاءات العسكرية الاردنية بدعم دولة قطر في بناء وتطوير مؤسسات الجيش والشرطة والمخابرات.
ووقع الاردن عدة اتفاقيات مع دولة الامارات العربية في مجال التدريب واستفادة الجانب الاماراتي من خبرات سلاح الجو الاردني (٤).

كما تزايد التعاون الامني والعسكري بين الاردن ودولة الكويت ، حيث تم افتتاح مكتبي ارتباط واتصال عسكري بين الجانبين الاول في الاردن في العام ٢٠٠٠ والثاني في دولة الكويت في العام ٢٠٠٣ ، وفي عام ٢٠٠٤ تم التوقيع في عمان على بروتوكول عسكري بين القوات المسلحة الاردنية والجيش الكويتي ، وتبع هذا البروتوكول مذكرة تفاهم للتعاون العسكري بينهما ،كما طلبت

---

(١) مرجع سابق ،المشاقبه، أمين (محرر)، السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، ص٢٦٥
(٢) المرجع نفسه ، ص٢٦٥
(٣) مرجع سابق ، العزام ، عبد المجيد ، عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية ، ص ١٢٨
(٤) مقابله مع الامير فيصل بن الحسين ، مجلة الدفاع الخليجي ، اذار ٢٠٠٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجهات الامنية الكويتيه الاستعانة بمديرية الامن العام في الاردن لاستقدام مدربين في مجالات عدة وقام مدربون عسكريون بتدريب وحدات من اجهزة وزارة الداخلية الكويتية خاصة قوات حرس الحدود ومكافحة الشغب(١).
ويمكن اعتبار تزايد التعاون الامني بين الاردن ودول الخليج العربي مؤشرا على احساس الجانبين بنفس التحديات الامنية، فالاردن اصبح يعتبر دول الخليج العربي عمقا استراتيجيا له بعد احتلال العراق وان عوامل عدم استقرارها سوف تؤثر على علية بالتاكيد ، كما ان دول الخليج العربي ترى في الاردن حاجزا لها امام اسرائيل من جانب والحركات الحديثة والافكار الليبرالية الثورية التي لا تتفق مع الانظمة السياسية في دول الخليج المحافظة ٠

ويمكن تقسيم التحديات الامنية التي يواجهها كل من الاردن ودول الخليج العربي في الوقت الحاضر إلى المباحث التاليه:

المبحث الأول :الوضع في العراق

المبحث الثاني :العلاقة مع ايران

المبحث الثالث: مشكلة الارهاب ٠

المبحث الاول : **العراق** ، سعى كل من الاردن ودول الخليج العربي بعد ان ادركوا تزايد القدرات العسكرية والسياسية للعراق في ظل حكم الرئيس العراقي السابق صدام حسين الى استمالته الى الصف العربي المعتدل ،والتخفيف من شطط بعض التوجهات السابقة للقيادة العراقية ،ولذلك قاموا بدعمه في حربة مع ايران فقد قدم الاردن الدعم السياسي والاعلامي والتدريبي ، فيما قدمت دول الخليج العربي دعما ماليا وصل الى (٣٠) مليار دولار ، الا ان قيام العراق باجتياح دولة الكويت بعد فشل محادثات جدة بين نائب الرئيس العراقي وولي العهد الكويتي لحل الخلاف بين الجانبين حول قضايا حدودية وابار نفط ،أحدث متغيرات استراتيجية عميقة في المنطقة تمثلت بتدخل القوى الخارجية في منطقة الخليج واستقرارها فية ،بعد ان قامت باخراج القوات العراقية من الكويت، وفرض مجلس الامن الدولي حصارا سياسيا واقتصاديا وعسكريا على العراق انتهى بقيام الولايات المتحدة وبريطانيا باحتلاله ودخول الجيش الامريكي لعاصمته في ٢٠٠٣/٤/٩ ٠

وقد كان هناك تفاوت في المواقف ازاء الاحتلال الامريكي للعراق الذي كان خارج اطار الامم المتحدة سواء على مستوى دول الخليج اوالاردن ، فقد ابدت بعض الدول الخليجية مثل الكويت دعما كاملا لهذه العملية ،كما قدمت قطر دعم واسناد لوجستي تمثل باستخدام الجيش الامريكي لقاعدة العديد القطرية،واستخدمت البحرين كقاعدة خلفية للاسطول الخامس الامريكي، من جانبها اعلنت السعودية انها لن تسمح باستخدام اراضيها لدخول العراق ،كما لن تقدم أي مساعدة للقوات الامريكية وبدوره اعلن الاردن انه لن يشارك باي عمل عسكري ضد العراق كما لن تكون اراضية معبرا لدخول القوات الامريكية اليه٠
واذا ما استثنينا دولة الكويت التي كان لها موقف معلن من اسقاط النظام في بغداد ومعاقبته على

---

(١) وزارة الخارجية الاردنية ، ادارة الشؤون العربية ، دراسه: العلاقات الأردنية الكويتيه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتلالها ،فان باقي دول الخليج العربي والاردن ايضا كان موقفها الرسمي يتمثل بمطالبة النظام العراقي السابق بالامتثال لقرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بنزع سلاحة وعدم تهديد جيرانه ،وفي نفس الوقت كانت هذه الدول تعلن انها مع الشعب العراقي في التخلص مما يعانية من عزلة وحصار اقتصادي ، وانها ضد أي عمل عسكري يستهدفة ، مفضلة اسلوب الحوار والضغط السياسي على النظام ، والذي كانت تعتبرة عامل توتر وعدم استقرارفي المنطقه٠

وبالرغم من توجهات دول الجوار العراقي السياسية فان الملف العراقي كان في الواقع بيد الولايات المتحدة الامريكية ، والتي سعت الى استصدار سلسلة قرارات من مجلس الامن الدولي تمهد لعمل عسكري ضد العراق ، وبعد ان لم تستطع الحصول على تفويض صريح منه بغزو العراق ،قررت احتلاله بالتعاون مع بريطانيا وبعض الدول الاخرى التي كان لها مشاركة رمزية في الحرب٠

وعلى المستوى الاستراتيجي يمكن القول ان الاردن ودول الخليج كانت راغبة بتغيير النظام السابق في العراق باقل قدر من الخسائر في صفوف الشعب العراقي،على امل ان يسود المنطقة الاستقرار والهدوء بعد ان شهدت ثلاثة حروب كان العراق احد اطرافها .

وبعد سقوط النظام واختفاءه من العاصمة بغداد يوم ٢٠٠٣/٤/٩ اعلنت الولايات المتحدة تعيين حاكم امريكي للعراق ،وهي الخطوة التي لم تلقى القبول لا من الاردن ولا من دول مجلس التعاون الخليجي ولا من الجامعة العربية ، حيث رات فيها هذه الاطراف تكريسا للاحتلال المباشر، ثم شكل في مرحلة لاحقة مجلس انتقالي للحكم في العراق ضم شخصيات قامت الادارة الامريكية باختيارهم بعناية ،الى ان تم الاعلان عن تسليم السيادة للعراقيين في ٢٠٠٤/٦/١ واختيار حكومة ورئيس للجمهورية .
ومهما تكن طبيعة دور المؤسسات العراقية الجديدة ،وعلاقتها بقوى الاحتلال،فان كل من الاردن ودول الخليج دعموا العملية السياسية في العراق وعملية اعادة اعمارة ، فقد افتتح في الاردن مركزا لتدريب قوات الامن والحرس الوطني العراقي ، كما استضاف مؤتمرا دوليا لاعادة اعمار العراق ٠

من جهتها فقد اعلنت دول الخليج عن تبرعها بمبالغ كبيرة لعملية اعادة الاعمار ، حيث اعلنت دولة الكويت عن تخصيص مليار دولار ،والسعودية نصف مليار دولار ،وباقي دول الخليج بمبالغ اقل من ذلك كما انها ايدت عملية التحول السياسي في العراق ، واعترفت بمجلس الحكم الانتقالي والحكومات العراقية التي تلته ، وفتحت لها بعثات دبلوماسية في بغداد ،وهو ما يتماثل مع ما اتخذة الاردن من خطوات تجاة العراق، الا ان تداعيات الواقع العراقي سياسيا وامنيا واجتماعيا بعد الاحتلال خلقت تحديات كبيرة لكل من الاردن ودول الخليج في ان ، فالولايات المتحدة وقبل الانتهاء من فرض السلام والامن في العراق بدات بالتحرك السياسي نحو الامتداد لدول الجوار العراقي ،والتي هي على قائمة التغييرات المطلوبة في اعادة تشكيل المنطقة التي تسميها الادارة الامريكية توسيع مناطق الامن الامريكي ، فبدأت بممارسة ضغوط على كل من سوريا وايران اضافة الى الضغط السياسي على دول الخليج العربي،ومطالبتها بارسال قوات عسكرية الى العراق، ومنع أي دور عربي في عملية اعادة تاهيل العراق،الا اذا كان دورا تابعا للقرار الامريكي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومتوافقا مع توجهاته ، وعلى الساحة العراقية فقد انطلقت عمليات المقاومة للاحتلال وبدأت تاخذ لونا طائفيا ،وفي مناطق محددة من الجغرافيا العراقية ،بينما هناك شرائح اخرى ترى في بقاء الاحتلال الامريكي للعراق ضمانة لها للامساك بالسلطة التي حرمت منها منذ قيام دولة العراق الحديث، وهذا الاختلاف بين مكونات الشعب العراقي استغلتة القوى الاجنبية لزرع بذور الفتنة الداخلية ،فانطلقت عمليات القتل العشوائي ،والتصفية على اساس طائفي دون معرفة مرتكبي هذه الأعمال ٠

ان عملية الاستقطاب داخل المجتمع العراقي حملت القادة السياسيين لشيعة الجنوب المعارضين لنظام الحكم السابق على فتح ابواب البلادامام التوغل الايراني في مجالات عديدة ،وبشكل غير مسبوق ،وهو ما دق اجراس الخطر لدى كل من الاردن ودول الخليج على السواء فقد حذر الاردن من هلال شيعي تقوده ايران يشمل العراق وسوريا كما بدات بعض الاقليات الشيعية في دول الخليج تستفيد من التغيرات الجارية في المنطقة ، فقد قامت الأقلية الشيعية في المنطقة الشرقية في السعودية والتي لها صلات مع ايران بمظاهرات للمطالبة بانصاف الشيعة داخل النظام السعودي (١)، وهو ما اعتبر شرارة اولى في منطقة الخليج العربي حيث الاقليات الشيعية في كل من الكويت والبحرين وعمان ٠

والتحدي الامني الاخر الذي افرزة الواقع العراقي امام كل من الاردن ودول الخليج العربي هو ضعف العملية الساسية في العراق، والتباين الكبير في الطموحات السياسية لشرائح المجتمع العراقي ،مما اوجد حالة من التقسيم العملي للدولة العراقية بين الشيعة في الجنوب والسنة في الوسط والاكراد في الشمال بشكل يمهد لتقسيم فعلي للدولة العراقية ،وينزع العراق من انتمائة العربي سياسيا وديمغرافيا ،وهو ما تتخوف منه كل من الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي ،اذ انه قد يخلق على حدود هذه الدول دولا تكون نقاط ارتكاز لقوى دولية واقليمية، تهدد امن كل من الاردن ودول مجلس التعاون والمنطقة العربية برمتها ٠

ويمكن تلخيص الموقف الاردني والخليجي من الوضع في العراق على النحو التالي :

دعم العملية السياسية الجارية في العراق على الرغم من ضعفها ومعارضة قطاع واسع من الشعب العراقي لها ٠

تأييد الحكومات العراقية والاعتراف بها ، وادانة العمليات المسلحة والقتل العشوائي للمدنيين هناك.

رفض ارسال قوات عربية الى العراق الا بعد خروج الاحتلال وما يسمى القوات متعددة الجنسيات، وأن تكون هذه القوات باشراف الجامعة العربية او الامم المتحدة٠

رفض التدخل الايراني في الشؤون العراقية ،وان كان التاثير العربي في منع التدخل الايراني في العراق يكاد يكون معدوما ،اذ انه يقتصر على المواقف السياسية والاعلامية المحذرة من محاطر هذا التدخل ،وفي الواقع فان العرب يعولون على حالة العداء الايراني الامريكي في هذا المجال ٠

عدم تاييد العمليات المسلحة ومقاومة اجهزة الحكومة العراقية ،انطلاقا من سعي هذه الدول

---

(١) مرجع سابق ، الحضرمي، عمر،البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية ، ص٧٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لخفض درجة العنف في العراق بشكل يمهد الى استكمال العملية السياسية والتوافق العام ، وبالتالي انسحاب القوات الاجنبية من العراق ،والتي تتذرع بتدهور الاوضاع الامنية فية لادامة بقائها هناك ،اضافة لما تمارسة امريكا من ضغوط على الدول التي تعتقد انها تغذي العنف والعمليات المسلحة في العراق .
وفي الواقع فأنه يجري تعاون امني واسع بين الاردن والسعودية لمنع عمليات التسلل عبر حدودهما الى العراق .
ويمكن القول ان كل من الاردن ودول الخليج العربي سوف تمارس نوعا من التدخل في الشأن العراقي ،مثل نسج علاقات مع بعض الجماعات والاحزاب العراقية ،وذلك للحفاظ على مصالحها ،وعدم ترك الساحة العراقية لبعض القوى الاقليمية الرئيسية مثل اسرئيل وتركيا وايران ، غير ان تاثير تلك الاطراف مرهون بانحسار الدور العسكري الامريكي ،اذ انه مع استمرار الهيمنة الامريكية من المستيعد ان تلعب دول الجوار دورا محوريا في طبيعة وشكل الحكم المقبل في العراق.

المبحث الثاني : ايران ، تحتل ايران موقعا استراتيجيا مطلا على الخليج ،وهي ذات تعداد سكاني كبير وموارد اقتصادية كبيرة ،مما جعل منها قوة اقليمية كبيرة ومؤثرة في المنطقة ،وقد كانت تعتبر جبهة متقدمة للمصالح الغربية ابان حكم الشاه والدولة الاهم بأمن منطقة الخليج الا انها اصبحت بعد الاطاحة به مركزا لتصدير الثورة الى الخارج والى دول الخليج العربي بالذات،حيث اصبحت تعتبر نفسها ذات مرجعية دينية وتطرح نموذجا جديدا للاسلام (١) بعد ان اضافت الى عوامل قوتها قوة ثورية ايديولوجية ،مما خلق تحديا امام دول الخليج وخاصة السعودية ذات التوجهات الاسلامية التقليدية .
كما انها لم تخفي اطماعها في العراق وبعض اقطار الخليج العربي كالامارات العربية والبحرين،اضافة الى اعتبارها منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ فارسي، والذي لم تخفي اطماعها التوسعية فية بما ينسجم مع اصرارها على تسمية منطقة الخليج باسم منطقة الخليج الفارسي ،وسعيها لتصدير نموذجها السياسي الى الاقطار المجاوره (٢) .

وقد سعت ايران للاتصال بالاقليات الشيعية في دول الخليج لحملها على الثورة على الانظمة السياسية ،فقد كان لها دور في تنشيط الاقلية الشيعية في المنطقة الشرقية من السعودية ومطالبتها بزيادة تمثيلها في دوائر الحكم السعودية ، واثارة القلاقل والمظاهرات في مواسم الحج لعل ابرزها ما حدث عام ١٩٨٧ عندما قتل اكثر من ٤٠٠ شخص في موسم الحج اثناء احداث الشغب التي وقعت بتحريض من ايران(٣) كما تتهمها البحرين بانها وراء القلاقل السياسية التي قامت بها بعض الجمعيات السياسية الشيعية في البلاد في اواسط التسعينات ،والتي كان لها نفس المطالب اضافة الى استمرار احتلالها للجزر الاماراتية الثلاث ٠

وبالرغم من ان دول الخليج العربي حرصت على ان لا تدخل في صدام من اية درجة مع ايران

---

(١) مرجع سابق ، الحضرمي ، عمر ، البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية السعودية ، ص ١٤٣
(٢) راشد ، احمد ، دراسات في قضايا قومية ، عمان ٢٠٠٣ ، ص ١٣٥
(٣) مرجع سابق ، امن الخليج في القرن الحادي والعشرين ، ص ١٧٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الا ان الحكومة الايرانية كانت تمارس سياسة غامضة تجاة دول الخليج العربي ،فقد كان الطابع العام لسياستها تجاه هذه الدول عدائيا بينما كانت تسعى لتحسين علاقاتها مع العالم الخارجي ، كما انها استخدمت الوسائل السلمية لتصدير التوجة الاسلامي الثوري الى دول الخليج، والذي كان احد اسباب انخراط عدد من ابناء هذه الدول في تنظيمات ايديولوجية متطرفه ٠

الاردن من جانبة كان على علاقات طيبة مع ايران الشاه ،وبالتالي نظر بعين الريبة للثورة فيه عام ١٩٧٩ خصوصا بعد ما اعلنه زعيمها الامام الخميني من اعتزامة تصدير الثورة الايرانية الى دول المنطقة ، وامام ما استشعرته كل من الاردن ودول الخليج العربي من نوايا توسعية للنظام الجديد في ايران فقد دعمت العراق في حربة معة لمدة ثماني سنوات ،كما استمرت سياستهما تجاه ايران حذرة وبطيئه ، خصوصا بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الايرانية لتطوير ترسانتها العسكرية، والسعي لامتلاك اسلحة غير تقليدية ،علما بانها لا تواجة أي تهديد حقيقي من دول الجوار خصوصا بعد خروج العراق من المعادلة العسكرية في منطقة الخليج ٠

ويمكن القول ان هناك خليط من العوامل المحيرة في توجية السياسة الخارجية لايران اذ ان هناك عوامل دينامية داخلية وخارجية يتداخل فيها السياسي مع الايديولوجي ، منها ما تفرضها الاعتبارات المحلية ،ومنها ما ياتي ردا على التطورات الاقليمية وما تعتبرة دورا محوريا لها في شؤون الخليج ، والتطورات العالمية المتعلقة بعلاقتها مع القوى الدولية وخصوصا الولايات المتحدة ، وقد كان لضعف علاقاتها مع دول الخليج العربي دور بارز في زيادة المخاوف حول استقرار المنطقة (١).

وفي الواقع فان علاقة ايران مع الدول العربية ذات ابعاد متشابكة تترك اثارا امنية كبيرة على عدد من الدول العربية اهمها دول الخليج العربي ، فبعد احتلال امريكا للعراق عام ٢٠٠٣ حدث خلل كبير في ميزان القوى في المنطقة لصالح ايران ،مما جعل دول الخليج مكشوفة اكثر امامها ، ويلاحظ ان السياسة الايرانية تجاه الدول الخليجية اصبحت تتاثر الى حد كبير بما يجري في العراق من تطورات ،حيث تسعى ايران لزيادة نفوذها فية سيما مع ما يشهدة من تدهور امني وازدياد حدة التوتر الطائفي كما انها تعمل على عرقلة أي دور عربي فية ،وهذه اصبحت سمة السياسة الاقليمية لايران بعد احتلال العراق .

من جهة ثانية ترتبط ايران بعلاقات مع بعض الفصائل الفلسطينية المعارضة لعملية السلام بين العرب واسرائيل ، وهنا يشار إلى إن الموقف الايراني من عملية السلام كان احد عوامل الفتور في علاقاتها مع الاردن، الذي يبذل جهودا لدفع مسيرة السلام بين الفلسطينيين واسرائيل، لما لذلك من اثار مباشرة على مصالحة اذا ما حققت عملية السلام نتائجها المرجوة .

وفي دائرة الصراع العربي الاسرائيلي ايضا تمثل العلاقة الايرانية السورية عنصرا مؤثرا يتقاطع مع علاقات دمشق العربية ، ويؤثر بالتالي في العلاقات العربية الايرانية .

---

(١) looked by: Jamal al- sawaidi، Iran and The Gulf : Asearch for Stability ، The Emirates Center For Strategic Studies and Research 1996

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد سعت الدول العربية والخليجية منها على وجه الخصوص للحفاظ على علاقات طيبة مع ايران ،مدركة تاثير العامل الايراني في المعادلة الامنية للمنطقة ،وقد ترددت هذه الدول في قبول الدعوة الامريكية عام ٢٠٠١ بزيادة ارتباط المنطقة بمنظومة دفاعية امنية امريكية من خلال عقد اتفاقات امنية بين الجانبين ،منتظرة تحسن العلاقات الخليجية الايرانية .

وقد اعلنت دولة الامارات العربية المتحدة ان سياستها الخارجية في حل خلافاتها مع الدول المجاورة ومنها ايران حول الجزر الاماراتية التي تحتلها تقوم على الحوار المباشر ،واتباع الطرق الودية والسلمية (١) ،الا ان ايران ترفض أي حوار حول هذا الموضوع ،وتعتبر ان جزر طنب الصغرى والكبرى وابو موسى اراض ايرانية ،ولا مجال لاي نقاش حولها .

من جانبها اكدت السعودية اكثر من مرة رغبتها في تحسين العلاقات بين دول الخليج العربي وايران ، وفي كلمة لولي العهد السعودي في الدورة التاسعة عشر لمجلس التعاون الخليجي المنعقدة في دولة الامارات اكد ان دول المجلس تتطلع الى علاقات وثيقة مع ايران باعتبارها جارة مسلمة ،وان تقيم معها علاقات تتسم بالتعاون في كافة الميادين وتتجاوز حساسيات الماضي ،معبرا عن تطلعة الى قيام ايران بالتجاوب مع هذه الدعوة وانهاء كافة المشاكل العالقة بين الجانبين (٢).

ان دول الخليج تدرك وضع الاقليات الشيعية لديها وعلاقة ايران بها على الرغم من انه في معظم دول مجلس التعاون الخليجي ما تزال المعارضة الشيعية تعتبر مشكلة اقلية طائفية اكثر منها مشكلة دولة باكملها ،وعلى الرغم من انه قد يكون لدى هذه الاقليات امكانية اضعاف نسيج مجتمعات منطقة الخليج الا انها لم تشكل حتى الان تهديدا مباشرا لانظمة دول الخليج العربية (٣).

ومن التحديات الامنية التي تشكلها ايران امام كل من الاردن ودول الخليج العربي سعيها لامتلاك اسلحة نووية وقد اكد الاردن ودول الخليج في اكثر من مرة رغبتهما باخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل ، وفي الواقع ان امتلاك بعض دول الشرق الاوسط ومنها اسرائيل وايران لاسلحة نووية يعرض الامن القومي العربي لخطر كبير ويجعل الدول العربية مكشوفة امام هذه الترسانات النووية المتواجدة على حدودها ، ويمكن القول ان ما يعرف بالازمة النووية الايرانية واحتمالاتها المستقبلية سوف تترك اثارها على العلاقات العربية الايرانية سيما اذا ما وصلت المفاوضات الايرانية مع القوى الدولية حولها الى طريق مسدود وقررت الادارة الامريكية التوجة للخيار العسكري لحمل ايران علىالتراجع عن طموحاتها النووية واتخذت من بعض الدول الخليجية قاعدة للهجوم عليها .

اخيرا يمكن القول إن ايران ستبقى تشكل احد الملفات الامنية الساخنة لدول الخليج العربي ، والدول

---

(١) بن محارب ، عبد الرحمن ، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ١٩٩٦ ، ص ١٩٥

(٢) موقع وزارة الخارجية السعودية على الشبكة العنكبوتية(خطابات المملكة العربية السعودية في المحافل الدولية)

(٣) مرجع سابق ، امن الخليج في القرن الحادي والعشرين ، ص ١٧٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية ذات التوجهات السياسية المعتدلة ومنها الاردن،نظرا لسعيها الدؤوب للهيمنة على منطقة الخليج العربي ، وغموض السياسة الايرانية تجاة دول الجوار العربية والدول التي انخرطت في العملية السلمية مع اسرائيل كالاردن ومصربشكل خاص ، اضافة لما يشكلة تدخلها في الشؤون العراقية من تهديد للامن القومي العربي ، وأمن الدول العربية المجاورة للعراق ، واخراج العراق من انتمائة العربي ،وتحويلة الى منطقة نفوذ ايرانيه ٠

المبحث الثالث : الارهاب ، رغم اتساع رقعة انتشار الارهاب اقليميا ودوليا ،وما يتركه من اثار سلبية تطال الارواح والممتلكات ،فان المجتمع الدولي لم يبذل أي محاولة جدية لبحث اسباب هذه الظاهرة وصياغة مقترحات كفيلة بمواجهتها والحد من اضرارها ،وربما يعود سبب ذلك الى الاختلاف في تفسير معنى الارهاب ، ورفض القوى الدولية الفاعلة الانخراط في أي تنظيم او مؤتمر حول هذا الموضوع قد تكون ملزمة بتطبيق نتائجه ،التي قد تكون مخالفة لقناعاتها واستراتيجياتها .

وبما ان المنطقة العربية كانت ولا زالت محط تفاعل لما تتميز به من موقع جيواستراتيجي وامكانات وثروات هائلة ،فانها كانت هي الاكثر استهدافا بهذه الظاهرة ، وقد كان اول لقاء اقليمي يخصص لبحث ظاهرة الارهاب مؤتمر قمة شرم الشيخ عام ١٩٩٦ والذي شارك به كل من الملك حسين والرؤساء المصري والفلسطيني ووزير الخارجية السعودي، بالاضافة الى رؤساء امريكا وروسيا ورئيسا الوزراء البريطاني والاسرائيلي ،ووفود عربية وغربية ،الا ان هذا المؤتمر لم يتوصل الى نتيجة عملية نظرا لان الولايات المتحدة الامريكية كان لها توصيف خاص لهذة الظاهرة ،تسعى لحمل دول العالم على الالتزام ،بها بينما راى الجانب العربي انه يجب التمييز بين حالات المقاومة المشروعة ،وبين الارهاب الذي يتستر رواء شعارات دينية او عقائدية لتحقيق اغراض معينة .

وقد شهد كل من الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي موجة من العمليات الارهابية منذ النصف الاول من عقد التسعينات من القرن الماضي ، فقد وقعت في الاردن في العام ١٩٩٤ سلسلة من عمليات التفجير استهدفت بعض دور السينما في عمان والزرقاء ،كما قتل دبلوماسي يعمل في وكالة انمائية امريكية في الاردن عام ٢٠٠٢ ، وفي عام ٢٠٠٤ القت الاجهزة الامنية الاردنية القبض على شبكة كانت تخطط لضرب دائرة المخابرات العامة ،وكشفت ان اعضاء هذه الشبكة قد صنعوا متفجرات زنتها ٢٠ طنا من النوع شديد الانفجار ، وفي نفس العام اشتبكت قوى الامن الأردنية مع افراد خلية تابعة لتنظيم القاعدة في العاصمة عمان مما ادى الى مقتل اربعة منهم ،كما حوكم امام محكمة امن الدولة الاردنية عدد ممن اتهموا بالتخطيط لاستهداف مصالح امريكية واسرائيلية في الاردن ٠

اما في دول مجلس التعاون الخليجي فقد شهدت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٥ هجوما استهدف مكاتب بعثة التدريب الامريكية للحرس الوطني السعودي ادى الى مقتل سبعة اشخاص منهم خمسة امريكيين وجرح ستين اخرين ، وقد اعلنت عدة جماعات اسلامية ثورية مسؤوليتها عن الهجوم ، مطالبة بطرد العسكريين الامريكيين ، والقضاء على الانظمة الراهنة في دول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة ،وفي عام ١٩٩٦ فجر مسلحون قنبلة في ثكنات مخصصة للجنود الامريكيين في ميناء الخبر السعودي ،مما ادى الى مقتل تسعة عشر امريكيا وجرح اكثر من مئة اخرين (١)٠

ثم توالت العمليات المسلحة بين قوات الامن السعودية وتنظيم القاعدة الذي اعلن عن نفسة باسم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب ،ويهدف الاطاحة بنظام الحكم السعودي ،وطرد غير المسلمين من الجزيرة العربية٠
وفي دولة الكويت وقعت سلسلة اعمال عنف عام ٢٠٠٣ استهدفت مراكزامنية كويتيه وأدت الى مقتل اثنين من رجال الامن الكويتيين ومقتل المهاجمين والقاء القبض على الباقين منهم ٠ايضا اعلن في سلطنة عمان في العام ٢٠٠٤ عن اكتشاف شبكة تتكون من عشرين مواطنا عمانيا تهدف لقلب نظام الحكم في البلاد ،وقد حوكم اعضاء الخلية باحكام مختلفة ،ثم صدرعفو سلطاني عنهم في وقت لاحق.
ويمكن ارجاع بعض اسباب انطلاق الاعمال الارهابية التي شهدها الاردن لما يلي :

١ـ توقيع معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل عام ٢٠٠٤ حيث كان هناك قطاعا شعبيا كبيرا معارضا لهذه الاتفاقية ، وقد فتحت الحكومة المجال للقوى المعارضة للتعبير عن ارائها وسمحت لها باتخاذ الموقف الذي تريدة ازاء التعامل مع استحقاقات هذه المعاهده ، الا انه هناك بعض القوى الراديكالية التي اعتبرت هذه المعاهدة تفريطا بارض فلسطين ،وان الاردن قدم لاسرائيل جسرا لاختراق العالم العربي، فانطلقت موجة من العمليات التي استهدفت السياحة الاسرائيلية في الاردن ،بعد ان فشلت في الوصول الى مقر البعثة الدبلوماسية الاسرائيلية في عمان .
٢ـ تعاون الاردن مع المشاريع الامريكية في المنطقة وخصوصا في العراق ،ويستدل على ذلك من ازدياد محاولات استهداف المصالح الامريكية في الاردن بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ،والتي تم اكتشافها من قبل الاجهزة الامنية الاردنية .
٣ـ بعض اصحاب الافكار السلفية والتكفيرية والذين يدعون الى محاربة المظاهر العلمانية في المجتمع الاردني.

اما في دول الخليج العربي فيرجع انتشار هذه الظاهرة فيها الى العوامل التالية :

١ـ ادت التوجهات السياسية المتشددة في بعض دول الخليج الى انفجار الاوضاع الداخلية ،ونشوء تيارات متطرفة عابرة للحدود ،تركت تاثيراتها ليس على الاوضاع الداخلية التي نشأت فيها هذه التيارات بل اخذت في التوسع لتشمل مناطق مختلفة من العالم .
٢ـ التناقض بين الخطاب الديني والثقافي الذي تتبناه بعض الانظمة السياسية ،خصوصا المتاثرة بافكار ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب والتي تمجد الجهاد والتضحية كما في السعودية ،وبين السياسات التي تتبعها هذه الانظمة والمتمثلة في التجاوب مع المشاريع والخطط الامريكية في المنطقة .
٣ـ ما يجري في العراق من احداث وتداعيات ، وانطلاق اعمال المقاومة العراقية ضد الاحتلال الامريكي،وما يمثلة من سيطرة عسكرية وسياسية واقتصادية على حاضر ومستقبل

---

(١) مرجع سابق ، امن الخليج في القرن الحادي والعشرين ، ص ١٧٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة العراقية كان له اصداء في دول الخليج ،حيث اوجد نزعة متطرفة معادية للولايات المتحدة الامريكية بين ابناء هذه الدول .
٤ـ سياسات التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي تعانية بعض الفئات الشعبية في دول مجلس التعاون الخليجي ، ومثال ذلك المظاهرات واحداث الشغب التي اندلعت في البحرين عام ١٩٩٤ للمطالبة بالعدالة الاجتماعية ومعالجة قضية البطاله،والتي نظمتها بعض الجمعيات السياسية هناك ، إضافة إلى الاضطرابات التي وقعت في نجران جنوب السعودية عام ٢٠٠٠ نتيجة مطالبة الطائفة الاسماعيلية بزيادة فرصها في التوظيف ،واشغال المناصب العليا في الدوله .

ويقوم التعاون الامني بين الاردن ودول الخيج العربي في مجال مكافحة الارهاب من خلال الاطر التالية :
الاطار الاول : وهو دول الجوار العراقي ،اذ ان الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي معنية بما يجري في العراق من تداعيات،اذ ان حالة الفوضى والانفلات الامني تهدد بشكل مباشر امن الاردن ودول الخليج العربي على السواء ،وبالتالي فهذه الدول تتعاون بشكل وثيق على تعزيز مراقبة حدودهما مع العراق ، وقد قرر وزراء داخلية العراق والدول المجاورة بما فيها الاردن والسعودية والكويت والبحرين اضافة الى دول الجوار الاخرى في اجتماعهم في تركيا عام ٢٠٠٤ ابرام اتفاق تعاون حول الامن لمنع عمليات تسلل المسلحين من بلدانهم الى داخل العراق ، واكدوا على ان التعاون الامني يشمل الرقابة الفعلية على الحدود والتحركات عبرها ، اضافة الى تبادل المعلومات الاستخبارية ، واتخاذ اجراءات مناسبة لمنع المجموعات الارهابية من استخدام اراضي هذه الدول كقواعد للتجنيد .

الاطار الثاني : وهو التعاون مع الحرب العالمية على الارهاب والتي تقودها الولايات المتحدة الامريكية ، من خلال تبادل المعلومات وتسليم المطلوبين والتعاون في مجال مكافحة تبييض الاموال .
ان الاردن ودول الخليج العربي كدول معتدلة وحليفة للولايات المتحدة تعتبر احد الاهداف الرئيسية للعمليات الارهابية في المنطقة ،وقد اتخذت اجراءات امنية وغير امنية لمعالجة هذه الظاهرة واسبابها ، ففي الاردن تم اصدار وثيقة رسمية عام ٢٠٠٤ سميت رسالة عمان لاعطاء صورة واضحة عن الدين الاسلامي ، والرد على من يتهمونه بتشجيع الارهاب ،والتمييز بين الفهم الصحيح للدين ومن يتخذونه كغطاء للقيام باعمال ارهابية وقتل الابرياء ، وقد اكد الملك عبد الله الثاني في افتتاح مؤتمر دولي حول العمليات الخاصة في الدفاع الوطني عقد في عمان بتاريخ ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٤ ((ان النجاح في مكافحة الارهاب يكون عن طريق الحل السياسي لا الامني لجذور الارهاب واسبابه وليس تحديد الارهابيين وقتلهم فقط ، وان التعاون الاقليمي والدولي في مجال تبادل المعلومات ووسائل المكافحة امر مهم في مكافحة الارهاب)) .

من جانبها فأن دول مجلس التعاون الخليجي واضافة الى الاجراءات الامنية فقد اتخذت وسائل سياسية للحد من هذه الظاهرة على اراضيها ، فمثلا اعلن ولي العهد السعودي عام ٢٠٠٤ عن منح اعضاء شبكة القاعدة في السعودية مهلة شهر كي يسلموا انفسهم للجهات الامنية مقابل العفو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكامل عنهم ، كما اعلن عن برنامج متكامل لتطوير البنية التحتية في المناطق الاقل حظا في المملكة العربية السعودية .
هنالك ايضا عمليات الاصلاح السياسي ،وتوسيع هامش حرية الصحافة وزيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي والذي ياتي في سياق الاجراءات السياسية للحد من ظاهرة الارهاب ،والافكار والنزعات المتطرفة الذي تغذيها ،وسحب البساط من تحت اقدام اصحاب هذه النزعات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي واثرها على الاردن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي واثرها على الاردن

انشىء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،وهو المنظمة الاقليمية التي تضم دول الخليج العربي الست خلال اجتماع وزراء خارجية هذه الدول في المملكة العربية السعودية بتاريخ١٩٨١/٢/٤ ،حيث اعلنوا في نهاية اجتماعهم عن قيام مجلس التعاون بين دولهم وفي ٢٥ / ٥/ ١٩٨١ اعلن قادة دول المجلس في اجتماعهم الاول في دولة الامارات العربية المتحدة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،وتم توقيع نظامة الاساسي حيث اتفق على ان تكون العاصمة السعودية الرياض هي مقر المجلس (١).

وقد اعلن ان هذا المجلس ليس كتلة اوحلف ،انما اطار تعاوني يهدف الى التنسيق الاقتصادي والتعاون والدفاع والتقريب السياسي بين الدول الاعضاء،الا انه يمكن القول ان انشاء مجلس التعاون الخليجي جاء انعكاس للتطورات السياسية والاستراتيجية الدولية ،ولبعض الاحداث المحلية والاقليمية واهمها نجاح الثورة الايرانية وما رافقها من اطلاق الشعارات الموجهة ضد دول الخليج العربي ، والسبب الاخر والاهم هو اندلاع الحرب العراقية الايرانية ،حيث شعرت دول الخليج بان هذه الحرب تشكل تهديدا مباشرا لامنها وسلامة اراضيها ومياهها الاقليمية، اذ اعلن عن قيام المجلس بعد عدة اشهر من اندلاعها ٠

ولم يتطرق نظام التاسيس لمجلس التعاون الخليجي الى الجانب الدفاعي والعسكري بصورة واضحه ،ولم يبين أي من هيئات مجلس التعاون مختصة بهذا الجانب لاعتقاد هذه الدول بانه لابد من التعاون مع طرف خارجي في خضم هذه الحرب لتامين هذا الجانب الحيوي من احتياجاتها. وقد سعت هذة الدول ان تشكل لنفسها تنظيما خاصا يجمعها ويستثني باقي دول شبة الجزيرة العربية او المطلة على الخليج مثل العراق واليمن٠

إن دول مجلس التعاون الخليجي متشابهة في نظمها السياسية ،اذ يقوم فيها نظم حكم ذات طابع وراثي اسري ، كما ان الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول متشابة الى حد كبير ،فالبيئة الاقتصادية عمادها النفط ومشتقاته،اضافة الترابط الاجتماعي بين ابناء هذا التجمع . ويمكن تقسيم هذا الفصل الى مبحثين رئيسين هما معرفة طبيعة العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ، واثر هذه العلاقات على الاردن.

المبحث الاول : طبيعة العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن رصدها من خلال قراءة تجربة مجلس التعاون الخليجي على المستويات التاليه :

* على المستوى السياسي ، ان دول مجلس التعاون الخليجي مندمجة في نظام استراتيجي فرضة موقع النفط عالميا ،فالنفط اساس العلاقة الخارجية بين دول الخليج والقوى الدولية وعلى راسها الولايات المتحدة ،ما جعل دورها في النظام الدولي دورا متاثرا وليس مؤثرا٠

اما على المستوى الاقليمي فكل دولة من هذه الدول لها ظروف وأولويات خاصة بها في

---

(١) الرواشده ، شاهر ، دول مجلس التعاون الخليجي في الميزان ، دار الابداع للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ١٩٩١ ، ص ١٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياستها الخارجية، فالسعودية وبسبب ضعفها العسكري قياسا بما تملكة من امكانات نفطية وجغرافية،تسعى للمحافظة على استقلالها من خلال عدم السماح بظهور قوة اقليمية في المنطقة ،لذلك ابدت تحفظا على قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ ، كما انها تتبنى سياسة خارجية معقدة يتداخل فيها البعد العربي مع البعد الاسلامي ،ولكل من هذه الابعاد قوة تستطيع تجييش الشعب وحشدة خلف النظام (١) ، بينما تتبنى دولة قطر سياسات متحررة تهدف لكسر احتكار السعودية لقيادة دول الخليج العربي ،وكثيرا ما ادت المواقف القطرية الى مواجهات اعلامية مع السعودية ، وتتشارك مع قطر في هذه المواقف الى حد ما مملكة البحرين .

الكويت نجد انها دائما تستشعر خطرا من العراق وبالتالي فاولويات سياستها الخارجية هي الوضع في العراق، بينما تركز دولة الامارات العربية المتحدة في سلوكها الخارجي على استعادة جزرها المحتلة في الخليج العربي منذ العام ١٩٧١ ، بينما كانت سلطنة عمان كثيرا ما تتخذ سياسات مستقلة عن دول مجلس التعاون الخليجي في قضايا سياسية واقتصادية مختلفة .

اضف الى ذلك فان دول الخليج العربي لم تتحرك كوحدة واحدة ازاء القضايا السياسية محل الاهتمام المشترك ،بل ان كل دولة تتخذ مواقفها بناء على معطيات ومحددات وطنية، ومثال ذلك موضوع المصالحة العربية والحالة العراقية الكويتية قبل احتلال العراق ،فقد بدا هناك تحول في مواقف بعض الدول الخليجية يتجة نحو معالجة هذه الحالة ضمن اطار عربي ،وبدأت هذه الدول تستخدم لغة معتدلة تجاة العراق، ففي اواخر عام ١٩٩٥ اعلن رئيس دولة الامارات العربية المتحده انذاك الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان ان سياسة العقوبات القائمة ضد العراق تحتاج الى مراجعه ، وشاركة في هذا الراي امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني كما اعرب الامير خالد بن سلطان ال سعود قائد القوات المشتركة في حرب الخليج الثانية عن رأي مشابة في هذا الصدد ، وقد تجلى ذلك في موقف السعودية والذي عبر عنها ولي العهد السعودي في القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ ، فيما كانت دولة الكويت تعتبر موضوع المصالحة مع العراق قضية دولية لا تقررها دول الخليج او الجامعة العربية .
كما اختلف الموقف الخليجي مرة ثانية ازاء عملية احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها دون تفويض من مجلس الامن الدولي ،فقد اعلنت السعودية انها لن تشارك في أي عمل عسكري ضد العراق، ولن تسمح باستخدام اراضي المملكة قاعدة للهجوم علية ،كما عارضت سلطنة عمان احتلال العراق ،ودعت الى ان يقرر الشعب العراقي مصيرة بحرية والى الحفاظ على وحدة اراضي العراق ،بينما قدمت دولة الكويت تسهيلات كبيرة للقوات الامريكية ، حيث استخدمت الاراضي الكويتية قاعدة لدخول قوات الاحتلال البرية الى العراق ،كما استخدمت هذة القوات قواعد اسناد خلفي ودعم لوجستي في كل من قطر والبحرين .

كما كانت المواقف السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي متفاوتة تجاة عملية السلام ، والعلاقة مع اسرائيل ، فبينما ايدت سلطنة عمان تاييدا كاملا الجهود والاتفاقيات التي جرت في اطار

---

(١) .Raynond Hinnebush، The Foreign Policy Of Midlle East States , London..linne rienner publishers 2002 .pp 193 – 207

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية السلام منذ انطلاقها في مدريد عام ١٩٩١ ،وهو ما يعد امتدادا لتاييدها المبدئي لتحقيق السلام في المنطقة ،وعلى هذا الاساس كان موقفها من معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية واضحا وداعما لها ، كما قامت بفتح مكتبا للتمثيل التجاري الاسرائيلي في مسقط عام ١٩٩٦ ، وهو نفس الموقف الذي اتخذته كل من البحرين وقطر تجاه عملية السلام والعلاقة مع اسرائيل ،حيث فتحت مكاتب للتمثيل التجاري الاسرائيلي على اراضيها ،بل ان دولة قطر قد اتخذت مواقف اكثر تطبيعية مع اسرائيل تمثلت بعدة لقاءات بين وزير الخارجية القطري ووزراء خارجية اسرائيل المتعاقبين، كما اعلنت عن استعدادها للتوسط لدى الحكومة الاسرائيلية لحملها على السماح للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بمغادرة مقرة في مدينة رام الله لحضور مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢ وهو ما رفضته اسرائيل٠

من جهة اخرى يلاحظ ان الموقف السعودي وان لم يبدي عداء تجاة اسرائيل ،الا ان القيادة السعودية قد نأت بنفسها عن عملية السلام بين العرب واسرائيل التي انطلقت عام ١٩٩١ ، ولم تعلن دعمها الواضح للاتفاقيات التي وقعت بين كل من الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل لاحقا ، ويعود ذلك كما بينا سابقا الى ما تعتبرة السعودية من شرعية دينية يقوم عليها النظام السعودي تتمثل بوجود الاماكن المقدسة فيها،وبالتالي فان التعامل مع اسرائيل في هذه المرحلة التي لم تكتمل بها عملية السلام الشامل بعد ،ولم يتم استرجاع المقدسات الاسلامية في فلسطين قد يوقعها في تناقض بين خطابها السياسي والممارسة العملية ، ويقوض اسس هذه الشرعية ، كما اعلنت دولة الكويت على لسان وزير خارجيتها الشيخ محمد السالم الصباح ان دولة الكويت ما زالت تعتبر اسرائيل دولة غير صديقة ، وان بلاده لن تقيم أي علاقات معها قبل احلال السلام العادل والشامل في المنطقة ، ولم تجري مع اسرائيل أي اتصالات معلنه .

* على المستوى الاقتصادي، يشكل التنسيق والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي احد الاهداف الاساسية لمجلس التعاون الخليجي ، وفقا لما ورد في نظامة الاساسي ،ومن ضمن الاهداف المنصوص عليها وضع انظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارة والجمارك وغيرها ، إلا ان الاتفاقية الاقتصادية والتي وقعتها دول المجلس عام ١٩٨١ لم يتم تنفيذ بنودها حتى الان ، حيث كان يتم تمديد الفترة الزمنية لسريانها بشكل متكرر الى ان اتفق في القمة الخليجية عام ٢٠٠٣ على استبدال هذه الاتفاقية باتحاد جمركي خليجي ،وهذه الخطوة ايضا تعثرت نظرا لانه لم يتم الاتفاق على تعرفة واحدة على البضائع المستوردة من خارج دول المجلس٠

كما لم يتم الاتفاق على لائحة البضائع المعفاة والبضائع غير الاعتيادية ،وقد كان التباين في الفلسفات الاقتصادية بين دول المجلس وتركيز اهتمام البعض على تجارة اعادة التصدير ،كما في تجربة المناطق الحرة في دولة الامارات العربية مسببات رئيسية في عدم التوصل الى اتفاق على الاتحاد الجمركي الموحد . كما ان من اسباب تعثر عملية الاندماج الاقتصادي بين هذه الدول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هو تماثل اقتصادياتها واعتمادها على مصدر واحد للدخل وهو النفط ،وانشغال الاجهزة المحلية بقضاياها الوطنية ،وعدم تخصيص هيئة تتابع تنفيذ القرارات الاقتصادية الجماعية ،والتي ظلت في حدود الطموحات المستقبلية اذ لم يتم بناء هياكل اقتصادية متكاملة تقود الى عملية تنمية شاملة في المنطقة ، واصبحت كل دولة تاخذ على عاتقهاعملية التنمية الاقتصادية بشكل قطري ، كما ان العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين أي من دول مجلس التعاون والدول الاخرى تتم بشكل ثنائي دون ان يكون هناك كتلة اقتصادية خليجية موحدة.

* على المستوى العسكري ، ان ابرز مظهر للتعاون العسكري بين دول الخليج العربي هو قرار القمة الثالثة لدول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في البحرين بتاريخ ١٩/١١/ ١٩٨٢ بانشاء قوة درع الجزيرة ،والتي اتخذت من السعودية مقرا لها، وقد وصل تعداد هذه القوة في عام ١٩٩٠ الى فرقة مشاة الية واحدة ، اضافة الى توقيع اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في القمة الحادية والعشرين التي عقدت في البحرين بتاريخ ٣١ / ١٢/ ٢٠٠٠ والتي اكدت عزم دول المجلس على الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد كل منها ، كما تضمنت الاتفاقية انشاء مجلس للدفاع المشترك ولجنة عسكرية عليا تنبثق عنه ،وتم وضع الانظمة الخاصة بكل منها والية عملها (١) .

الا انه ومع هذه الجهود كان لدى دول الخليج العربي قناعة بانها غير قادرة على الدفاع عن نفسها بشكل منفرد ، كما ان التجربة التي مرت بها هذه الدول اثناء الحرب العراقية الايرانيه عندما قامت ايران بتهديد خطوط الملاحة في الخليج واضطرار بعض الدول الخليجية لرفع علم الولايات المتحدة على ناقلاتها النفطية لحمايتها من البحرية الايرانية ،وما تعرضت له الكويت من احتلال القوات العراقية لها كل ذلك حمل دول الخليج العربي على زيادة الاعتماد على القوى الخارجية لحماية امنها الوطني ، واتجهت دول مجلس التعاون الخليجي كل على حدة للتوصل الى تدابير عسكرية مع الدول الكبرى لحماية نفسها من أي خطر خارجي ،وهنا دخلت هذه الدول في شراكة استراتيجية من كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا بحيث صار الشان الامني الخليجي مسؤولية دولية بحته ، ويظهر ذلك في اتفاقيات التعاون الاستراتيجي الموقعة بين دول المنطقة والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ٠

وبالتالي فلم تأخذ دول الخليج العربي وبالرغم من التوسع في عمليات شراء الاسلحة الحديثة موضوع التعاون العسكري بينها على محمل الجد ،ولم تولية الاهتمام الكافي ، وربما يعود ذلك لعدم وجود امكانيات حقيقية لتطوير قوة عسكرية لدى هذه الدول لمواجهة الاخطار والتحديات العسكرية نظرا لضعف القدرات البشرية ،وصعوبة التنسيق ودمج القوات المسلحة فيها لاسباب تتعلق بالتخوف من فقدان السيادة ،خاصة بالنسبة للدول الخليجية الصغيرة (٢) والتي تحرص على وجود المظاهر الرمزية للسيادة والاستقلال من خلال تشكيل قوات دفاع تحمل اسم جيش وطني،

---

(١) الامانه العامة لمجلس التعاون الخليجي ، الدائرة الاعلامية , تقرير حول مجلس التعاون بمناسبة انعقاد دورته الخامسة والعشرين في البحرين ، كانون اول ٢٠٠٤

(٢) مرجع سابق ، المشاقبه ، أمين (محرر)، السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي ، ص ٢٩٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من ان اغلب عناصرها من دول عربية او اسيوية ، كما ان تعدادها يؤشر على ان الهدف من هذه التشكيلات هو سياسي وليس عسكري .

امنيا فقد اخفقت هذه الدول في توقيع اتفاقية امنية شاملة بينها بالرغم من اعداد مشروع هذه الاتفاقية ، واستمر التباين في المواقف منذ ذلك الحين ،وهو ما دفع الى استبدالها باستراتيجية امنية اقرتها القمة الخليجية في مسقط عام ١٩٨٩ ،الا انه لم يتم الاتفاق ايضا على التفاصيل التنفيذية لاهداف هذه الاستراتيجية ،والتي ظلت في مسارات عامة دون ان تتحول الى صيغة للتعاون الامني بين هذه الدول .

* قضايا الحدود والاراضي ، ان من القضايا الهامة في العلاقات بين دول الخليج العربي هي قضية الحدود واقتسام الاراضي ، وتاريخيا توصلت هذه الدول الى اتفاقيات لتسوية قضايا الحدود بينها ،فقد وقعت السعودية والبحرين اتفاقية لرسم الحود البحرية بينهما عام ١٩٥٨ ، كما وقعت اتفاقية لرسم الحدود البرية بين السعودية وقطر عام ١٩٦٥ ، وقسمت السعودية والكويت بمقتضى اتفاقيتي عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٩ المنطقة المحايدة بينهما٠

كما وقعت السعودية وعمان عام ١٩٩٠ على اتفاقية لترسيم الحدود النهائية بين البلدين ،واتفقت سلطنة عمان واليمن عام ١٩٩٢ على ترسيم الحدود بينهما وعلى اجراءات الترسيم والطريقة التي يتم بها تمديد الحدود في مياة بحر العرب ،كما تم الاتفاق على اجراء تغيير طفيف على حدود امارة ابو ظبي من جهة الغرب مع المملكة العربية السعودية وذلك عام ١٩٩٣ (١) ٠

وبالرغم من جهود دول المنطقة لحل خلافاتها الحدودية الا ان قضية ترسيم الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي والخلافات حول ملكية بعض الجزر في الخليج العربي ما زالت احدى القضايا الشائكة ،والتي تثير كثيرا من الاحتكاكات وصلت احيانا الى مناوشات مسلحة،اذ انه عندما رحلت بريطانيا كقوة حماية عن منطقة الخليج العربي تركت وراءها ارثا من الاراضي دون تسوية ملكيتها بشكل واضح وبالتالي لم يتم تحقيق أي تقدم نحو وضع اللمسات النهائية على الخريطة السياسية للمنطقة بشكل تام ففي عام ١٩٩٢ ثار خلاف سعودي قطري على ملكية حقل الخافوس نظرا لان البلدين لم يقوما بتنفيذ الترسيم الذي نصت علية اتفاقية عام ١٩٦٥، وقد ادت التوترات السياسية بين البلدين الى اغلاق الحدود بينهما منتصف عام ١٩٩٥ عندما تولى الشيخ حمد بن خليفة السلطة في قطر ثم اعيد فتحها بعد ذلك بوقت قصير، وقد اعلنت حكومتا البلدين في نيسان عام ١٩٩٦ انهما توصلتا الى اتفاق نهائي بشان اجراءات ترسيم الحدود بينهما ،الا انه لم يتم وضع علامات لتحديد هذه الحدود (٢).

كما ثار خلاف حدودي بين البحرين وقطر اواخر الثمانينات من القرن الماضي حول ملكية منطقة الزبارة ، وجزر حوار ،وجزيرة جنان ، والمناطق الضحلة في فشت الدبل وجرادة ٠

---

(١) مرجع سابق ، امن الخليج في القرن الحادي والعشرين ، ص ١٩٥
(٢) المرجع نفسه ، ص ٢٠٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبينما حكمت محكمة العدل الدولية لصالح قطرحول ملكية مناطق الزبارة وجنان، وذلك استنادا إلى اتفاقية موقعه عام ١٩١٣ بين الامبراطورية العثمانية وبريطانيا العظمى اعلنت بموجبها سيادة ال ثاني على هذه الأراضي (١) ، لم تفلح القمم الخليجية المتعاقبة في حل الخلاف حول ملكية جزيرة حوار الى ان اتفق في قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الدوحة عام ١٩٩٠ بقبول الطرفين على عرض القضية على محكمة العدل الدولية لاتخاذ قرار بشانها اذا لم يتم التوصل الى تسوية بغير هذه الطريقة خلال ستة اشهر ،وهو ما تم بالفعل بعد ان اخفق مجلس التعاون الخليجي والوساطة السعودية في حل هذا الخلاف الحدودي بين دولتين من دول المجلس داخل البيت الخليجي٠

ونظرا لشعور دول مجلس التعاون الخليجي باهمية حل الخلافات الحدودية بينها، فقد ركزت قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخامسة عشرة والتي عقدت في المنامة عام ١٩٩٤ على هذه القضية ،اذ دعت الى ضرورة الاسراع للنظر في النزاعات الحدودية بين الدول الاعضاء ،ووضع المسات النهائية على الخريطة السياسية لشبة الجزيرة العربية ،وكانت الرسالة الختامية التي وجهها المجلس الاعلى لمجلس التعاون هي ان على الدول الاعضاء ان تبذل قصارى جهدها لحسم الخلافات الحدودية فيما بينها عن طريق المفاوضات الثنائية .

* العلاقة مع التكتلات الاقليمية والدولية ، سعت دول الخليج العربي الى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى لزيادة فرص توسيع تجارتها واستثماراتها . وقد تفاوضت السعودية نيابة عن دول الخليج العربي مع الاتحاد الاوروبي لانشاء منطقة تجارة حرة بين الجانبين ،الا انه لم يتم التوصل الى اتفاق بسبب رفض السعودية للشروط التي وضعها الاتحاد الاوروبي لتوقيع أتفاق تجاري مع دول الخليج ، بينما بدات سلسلة مفاوضات لتوقيع اتفاقيات تجارة حرة بين امريكا وعدد من دول الخليج بشكل ثنائي ، فقد كانت البحرين اول دولة خليجية تنضم الى اتفاق التجارة الحرة الامريكية وذلك في ايلول عام ٢٠٠٤ ٠

وقد اثار هذا الاتفاق تحفظات سعودية كونه يشكل خرقا للاتحاد الجمركي الخليجي ،كما انه قد يؤدي الى اغراق الاسواق الخليجية بالمنتجات الامريكية التي تدخل اليها مستفيدة من نظام السوق الحرة مع البحرين ،ثم تعبر الى دول الخليج الاخرى بموجب اتفاقية الاتحاد الجمركي الخليجي الذي يسمح بانسياب السلع بين دول المجلس بدون رسوم جمركية ، كما ان هذه الاتفاقات سوف تزيد من صعوبة الموقف التفاوضي للسعودية في اتفاقية التجارة الحرة ومنظمة التجارة العالمية كون تلك الاتفاقيات التي ابرمت بين دول الخليج والدول الاخرى ستلزم السعودية بما التزمت به أي دولة في دول مجلس التعاون الخليجي ،على ان تمنح نفس الالتزامات لتكون بذلك تابعة للاتفاقيات الاخرى التي ابرمتها البحرين او دول المجلس الاخرى .

وبالرغم من الموقف السعودي الداعي الى التفاوض مع الولايات المتحدة الامريكية بشكل موحد للوصول الى اتفاقية كاملة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي ، فان هناك دولا اخرى
-

(1)Distefano ,Giovanni ,Border disputes and their Resolution According to International Law: The Qatar- BahrainCase, The Emirates Center For Strategic Studies and Research, Edition 1st ed /2005 ,pp 10-40

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خذت خذو البحرين في التوجة لتوقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة بشكل منفرد ،فقد وصلت المفاوضات بين امريكا وكل من عمان ودولة الامارات العربية المتحدة الى مرحلة متقدمة لتوقيع اتفاقيات مماثلة ، كما اعلنت دولة قطر عن نيتها ابرام اتفاقات لانشاء مناطق للتجارة الحرة مع بعض الدول العالمية ، وهو ما يهدد بوأد الاتحاد الجمركي الموحد بين دول الخليج اضافة لمخالفة هذه الاتفاقات لنص المادة (٣١) من الاتفاقية الموحدة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،التي اكدت انه لا يحق لاية دولة عضو في مجلس التعاون ان تعطي دولة اخرى خارج المجلس معاملات تفضيلية عما اعطتها لدول المجلس .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :اثر العلاقات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي على الاردن

السياسة الخارجية لدول الخليج العربي ازاء الاردن كانت جزء من الموقف الكلي لدول الخليج في التعامل مع دول الجوار وفقا لطبيعة الموقف من هذه الدولة او تلك وبدت هذه السمة واضحة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ، الا ان هذه السياسة بدأ يعتريها بعض التباين الى ان وصلت الى درجة الافتراق في بعض الاحيان، وبالتالي اصبحت السياسة الخارجية لهذه الدول تتحدد وفقا للاوضاع والظروف المحيطة ومصالح كل دولة على حده، وظهر اتجاه نحو تعاون دول الخليج منفردة مع الاردن والدول العربية بدلا من التعاون من خلال مجلس التعاون (١).

وشكلت بعض الدول الخليجية علاقاتها العربية وعلاقاتها مع باقي دول الخليج الاخرى بفعل تاثير متغيرات عقد التسعينات وما اقترن بها من بحث عن صيغ امنية واقتصادية تحفظ الكيانات السياسية لهذه الدول بصورة زادت من اختراق القوى الدولية لمنظومة دول الخليج العربي وزادت من تاثير البيئة العالمية وتغيراتها على حساب المكون الداخلي والدافع الوحدوي في تشكيل سياساتها الخارجية ، فظهر وكأن دول الخليج العربي تتحلل من أي التزامات سياسية او اقتصادية او عسكرية تجاه بعضها البعض ، وان استمر العمل البروتوكولي بمنظومة مجلس التعاون الخليجي .

لقد فرض هذا الواقع في العلاقات البينية لدول الخليج العربي سلوكا معينا للسياسة الخارجية الاردنية في التعامل مع هذه الدول ياخذ بعين الاعتبار بيئة منطقة الخليج العربي وظروف كل دولة فيها ، كما طبعت السياسة الخارجية الاردنية بطابع الحياد التام ازاء التباينات الداخلية الخليجية فمثلا التزم الاردن الحياد التام ازاء قضية الخلافات الحدودية بين السعودية وقطر في منطقة الخفوس ، وقبلها الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين داعيا الى تسوية هذه الخلافات داخل البيت الخليجي ، كما ان المواقف المتباينة لدول الخليج العربي ازاء عملية السلام في الشرق الاوسط والتعامل مع اسرائيل لم تترك اثرا على علاقات الاردن مع دول الخليج مجتمعة فالاردن سعى لتطوير علاقات مع هذه الدول بمعزل عن اتفاقه او اختلافة معها في بعض الملفات الاقليمية والدولية ، وهذا السلوك مرده سعي الاردن للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي من هذه الدول دون ان يكون طرفا في تناقضاتها الداخلية ، سيما وان الظروف الدولية التي اعطت الاردن دورا في منطقة الخليج العربي لم تعد قائمة الان والمتمثلة بالظروف التي رافقت استقلال خمس دول خليجية وانتهاء الاستقطاب العربي الموازي للاستقطاب الدولي بين الشرق والغرب وتاثير ذلك على الوضع الداخلي لبعض دول الخليج مثل سلطنة عمان وتدخل الاردن عسكريا في الحفاظ على امنها واستقرارها ، والدور الاردني في تاكيد استقلال دولة البحرين امام اطماع شاه ايران عام ١٩٧٠ ، ففقد الاردن لوسائل التاثير في منطقة الخليج في الوقت الحاضر ادى الى خلق عبء على سياسته الخارجية في التعامل مع تباينات المواقف بين دول الخليج وكيفية بناء سياسة متوازنة ازائها تكون على مسافة واحدة من جميع الاطراف٠

---

(١) مرجع سابق، المشاقبه، امين (محرر)،السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، ص ٢٩٨

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد وضع الاردن طريقا واضحا لسياسته الخارجية يستند الى اقامة علاقات متوازنة مع جميع دول الخليج العربي انطلاقا من دوافع سياسية واقتصادية ورؤية شاملة تعتبر ان دول الخليج العربي عمقا استراتيجيا للاردن كما انه عمقا استراتيجيا لها ، من جهة ثانية فان دول الخليج العربي لم تسعى الى ادخال الاردن في تناقضاتها الداخلية ولم تحملة عبء اتخاذ موقف ازائها .

وعلى ذلك فانه كلما كانت الحالة الخليجية حالة تضامنيه كان ذلك افضل لصانع القرار الاردني في التعامل مع هذه المنظومة كون هذه الحالة تؤدي الى زيادة التفاعلات التعاونية معها ، مما لو كانت حالة تصارعية او متناقضه ، والتي قد تؤدي الى خلق ظروف تحمله على اتخاذ موقف معين في هذه الحاله ، او ايجاد عناصر مناوئة للتنسيق والتعاون مع الاردن ، فالاردن يسعى لتطوير علاقاته مع هذه الدول جميعا ومن هنا نجد الحرص الاردني على استقرار منطقة الخليج وانسجام سياساتها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمـــــــه

مما لا شك فية ان هناك عوامل كثيرة لتطوير وتوسيع افاق العلاقات بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي ومن هذه المقومات : وحدة الدين اذ ان جميع شعوب دول مجلس التعاون الخليجي يعتنقون الاسلام ،كما ان حوالي ٩٥ بالمئة من سكان الاردن هم من المسلمين،اضف الى ذلك التواصل الجغرافي بين الاردن ودول مجلس التعاون الخليجي ٠

فالاردن يقع على حدود طويلة برية وبحرية مع كبرى دول الخليج وهي السعودية ،كما ان الطبيعة الجغرافية متشابه الى حد كبير، اذ ان معظم اراضي الجانبين تغطيها الصحراء وبالتالي فليس هناك فواصل طبيعية بينهما ، وهناك عامل اخر وهو وحدة اللغة فجميع شعوب هذه البلدان يتكلمون اللغة العربية ،وغالبية السكان يرجعون الى قبائل عربية من نجد واليمن والشام .

وقد مرت هذه الدول بتاريخ مشترك يتمثل بالغزو الاستعماري الاوروبي والهيمنة البريطانية، والتي لا تزال اثارها قائمة مثل مشاكل الحدود التي خلقتها بريطانيا ، وقد عانى الطرفين من اغتصاب فلسطين وما تلا هذا الاغتصاب من حروب بين العرب واسرائيل ،الى جانب هذا ارث الهيمنة الذي خلفتة بريطانيا للولايات المتحدة الامريكية حيث تبنت الاخيرة اسرائيل ،ودخلت معها في شراكة استراتيجية وجعلتها قاعدة ارتكاز في قلب العالم العربي معتمدة عليها وعلى الحالة العربية ،وما يعتريها من خلافات بين الانظمة السياسية في تدبير مؤامرات الحروب ،واستنزاف ثروات العالم العربي بصفة عامة والدول العربية الخليجية بصفة خاصة .

يضاف الى هذه المقومات تشابة انظمة الحكم في كل من الاردن ودول الخليج العربي ،فجميعها انظمة وراثية ،وتتشابة هذه الانظمة بانها ذات توجهات معتدلة في خطوطها السياسية والاقتصادية، وهي سائرة في مسار واحد وهو عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي ،والاخذ بالديمقراطية ،وفتح المجال امام زيادة المشاركة الشعبية وان بخطوات متفاوته،اضافة الى العلاقات الطيبة بين الاسر الحاكمة في الجانبين٠

ومن جهة ثانية فالاردن عضو في جميع المنظمات التي تشترك بها دول الخليج العربي باستثناء مجلس التعاون الخليجي ،فالجميع اعضاء في جامعة الدول العربية ،وموقعين على ميثاق الدفاع العربي المشترك ،واعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ،ومنظمة عدم الانحياز ،وينتمون إلى مجموعة دول العالم الثالث ،واعضاء في الامم المتحدة.

ان الاردن ودول الخليج العربي يمثلون عمقا استراتيجيا لبعضهم البعض ،فدول مجلس التعاون الخليجي تمثل عمقا للاردن امام السياسة الاسرائيلية ،وما تمثلة من اطماع توسعية وعدوانية ، والاردن وموقعه الجيوسياسي ساهم في تعزيز الامن والاستقرار لدول الخليج العربي ،ومثل حاجزا بينها وبين اخطر دولة استيطانية في العالم تمتلك كافة انواع اسلحة التدمير الشامل من ترسانة نووية وغيرها ،اضافة لما تملكة من امكانات مادية وتقنية وتطور تكنولوجي ،وتحالف استراتيجي مع الدولة المهيمنة على القرار الدولي وهي الولايات المتحده ٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما على المستوى الاقتصادي وهو القضية الاهم ،اذ ان العلاقات السياسية بين الدول اذا لم تنعكس على حياة الشعوب وترفع من مستواها الاقتصادي فانها تفقد العمق والتاييد الشعبي لهذه العلاقات، وبالرغم من ان مجلس الجامعة العربيه اقر عام ١٩٥٠ ميثاق الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ،الذي يعتبر الحد الادنى للتفاعل والمساندة المتبادلة ،والخطوة الاولى على طريق التكامل الاقتصادي العربي الا ان الارادة السياسية العربية لم تصل الى المستوى المطلوب لتنفيذ التزامات العمل القومي العربي بشتى الصعد ٠

وهذا التوصيف ينطبق على مستوى العلاقات الاقتصادية بين الاردن ودول الخليج العربي ،فالعلاقات بينهما على هذا الصعيد لم ترقى الى مستوى العلاقات السياسية الطيبة ،والتي ترجمتها الزيارات الكثيرة والوفود السياسية في الاتجاهين لا سيما بعد العام ١٩٩٩ ، وبما ان دول الخليج العربي هي التي تملك الامكانات المادية والثروات ،فانه يمكنها تفعيل مجالات التعاون الاقتصادي من خلال توسيع استثمار رؤوس الاموال الخليجية في الاردن، وازالة العوائق الجمركية الادارية التي تعيق التبادل التجاري بين الجانبين ،وفتح الاسواق الخليجية امام المنتجات الاردنية لتدخلها بدون عوائق ، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الجانبين وتوسيع مجالات التبادل العلمي والثقافي ،وزيادة التواصل بين الهيئات الاهلية ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز البحث ومؤسسات الاعلام بما يمكن من توسيع دائرة التواصل وعدم اقتصارها على الجانب الرسمي .

ويمكن القول ان العلاقات بين الاردن ودول الخليج العربي بقدر ما تتأثر بالارادة السياسية للقادة تتاثر ايضا بالظروف الاقليمية والدولية وارتباطات كل منهما على المستوى الدولي والاقليمي،اضافة الى عوامل محلية ،ففيما يتعلق بالمسالة العراقية يتفق الاردن ودول الخليج خصوصا السعودية على اسلوب التعامل مع هذه الازمة ووسائل معالجتها ،بينما تتقاطع السياسة الاردنية مع السياسة السعودية والكويتية وتتفق مع توجهات باقي دول الخليج العربي فيما يتعلق بعملية السلام والعلاقة مع اسرائيل.

اضف الى ذلك فان حالة النظام العربي تؤثر في طبيعة العلاقات الاردنية الخليجية فبوجود اجواء عربية مشحونة ،وحالة من الاستقطاب والتمحور ازاء قضية ما وكان الاردن طرفا فيها ،فانها غالبا ماتنعكس على علاقاته السياسية مع دول الخليج العربي التي تحاول ان تنأى بنفسها عن ان تكون طرفا في أي مناوشات سياسية عربية ،وقد ظهر ذلك عندما كان هناك تراشق اعلامي اردني سوري بسبب اختلاف وجهات النظر ازاء تطورات القضية الفلسطينية،والعلاقة مع اسرائيل عام ١٩٩٨ حيث عمدت دول الخليج العربي إلى التقليل من زيارات مسؤوليها الى الاردن او استقبال مسؤولين اردنيين كي لا تفسر مثل هذه الاتصالات على أنها اصطفاف مع طرف دون الاخر ٠

اما على المستوى الاجتماعي والثقافي فليس متوقعا ان تتوسع العلاقات الاردنية الخليجية كثيرا في هذا الاتجاه رغم التجانس الاجتماعي بين مكونات المجتمع الاردني والمجتمعات الخليجية ،نظرا لان دول الخليج تميل الى المحافظة على بنية اجتماعية متميزة لها ،ولا ترغب باذابة هذا الطابع الذي يميزها في المحيط العربي الاوسع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظـرا لكـون منطقـة الخلـيج العربـي كانـت دومـا عرضـة للاطمـاع الخارجيـة بـسبب موقعها الجيوسياسي ،ومواردها الطبيعية الهائلة ،فان الهاجس الامني ظل مسيطرا على قادة دول هذه المنطقة ، ويحتل لديهم اولوية على أي جانب اخر ،فالتوترات الاقليمية تؤثر على طبيعة القرار السياسي ،وتدفع باتجاه التركيز على حفظ الامن والاستقرار قبل أي شيء آخر، واذا ما شعرت دول المنطقة بالاستقرار فانها تجد مكانا للتفكير بتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية خارج محيط مجلس التعاون الخليجي .

ومن الثابت في هذا السياق ان الاردن ينظر الى تعاونة الامني مع دول مجلس التعاون الخليجي في سياق ضرورات الامن التبادل ، ويمكن القول ان هذا المنطلق احد الثوابت الاساسية في سياسة الاردن الخارجية ،الذي لم يتغير حتى في فترات الانقسام العربي والمقاطعة الخليجية للاردن .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

الكتب:

ـــ ابـو غنيمـة ، احمـد ، ١٩٩٨ ، **ملامـح الحيـاة الـسياسية فـي الاردن منـذ العـشرينات وحتـى التسعينات** ،الطبعة الاولى ،عمان

ـــ البستكي، نـصره ،٢٠٠٣ ،**امـن الخلـيج مـن غـزو الكويـت الـى غـزو العـراق** ، الطبعـة الاولـى ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر

ـ الحضرمي ، عمر ، ٢٠٠٢ ،**البعد الاقتصادي في السياسة الخارجيه السعودية** ، الطبعة الاولى ، عمان ،دار الفتح للنشر والتوزيع

ـ الحضرمي ، عمر ، ٢٠٠٣،**العلاقات الاردنية السعودية** ، الطبعة الاولى ، عمان ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،

ـــ الخلايلـة ، احمـد (محـرر) ،٢٠٠٠ ،**المـصالح العليـا لـلاردن / المكونـات والتحـديات** ، الطبعـة الاولى ، عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط

ـ الرواشده ، شاهر ، ١٩٩١، **دول مجلس التعاون الخليجي في الميزان** ، الطبعة الاولى ، عمـان ، دار الابداع للنشر والتوزيع

ـــ الـشرعه ، ابـراهيم ، ٢٠٠١ ، **دور الاردن الدبلوماسـي والعـسكري فـي حـل الازمـة الكويتيـة العراقية (١٩٦١ ـ ١٩٦٣)** ، الطبعة الاولى ، اربد ،مطبعة الروزنا

ـ الطراونه ، رافت ، ٢٠٠٤ ، **الملك عبد الله الثاني والتنمية السياسية** ، الطبعة الاولى ، عمان

ـ العزام ، عبد المجيد ، ١٩٩٨،**عملية صنع السياسة الخارجية الاردنية**،الطبعـه الاولـى ، عمـان ، وزارة الثقافه

ـ العوايشه، ضياء ، ٢٠٠٤ ،**التربية وتحديات العولمة في الـوطن العربـي** ، الطبعـه الأولـى، عمـان ،وزارة الثقافة

ـ المشاقبة ، امين (محرر) ، ٢٠٠٠،**السياسة الخارجية الاردنية ودول الجوار** ، الطبعة الاولـى ، عمان ، الجمعية الاردنية للعلوم السياسية

ـ المشاقبه ، امين (محرر) ،٢٠٠٢، **السياسة الخارجية الاردنية ودول مجلس التعاون الخليجي** ، الطبعه الأولى ، عمان ، الجمعية الاردنية للعلوم السياسية

ـــ المـشاقبة ، امـين (محـرر) ، ١٩٩٩ ،**الـسياسة الخـارجيـة الاردنيـة / واقـع وتطلعـات** ، الطبعـه الاولى ،عمان ،الجمعية الاردنية للعلوم السياسيه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ امين ، جلال ، ١٩٩٩ ،**العولمة والتنمية العربية من حملة نابليون الى جولة الاوروغواي (١٧٩٨ـ ١٩٩٨)** ، الطبعه الثانيه ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية

ـ بن محارب ، عبد الرحمن ، ١٩٩٦ ،**السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة** ، الطبعه الاولى ،الاسكندريه ، المكتب الجامعي الحديث

ـ تليلان ، اسامه ، ٢٠٠٠ ،**السياسة الخارجية الاردنية والازمات العربية** ، الطبعة الاولى ، اربد ، مطبعة البهجه

ـ حلقه بحث ، ١٩٩٨ ،**امن الخليج في القرن الحادي والعشرين** ، الطبعة الاولى ،الامارات العربية المتحده ،مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية

ـ دورثي ، جيمس ، وبالتسغراف روبرت ، عبد الحي ، وليد (مترجم) ، ١٩٨٥ ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ، الطبعة الاولى، الكويت ،كاظمة للنشر والتوزيع

ـ راشد ، احمد ، ٢٠٠٣ ، **دراسات في قضايا قومية** ،الطبعه الأولى ، عمان، وزارة الثقافه

ـ سنو ، غسان ، وطراح علي ، **العولمة والمجتمع العالمي / دراسات في التنمية في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية** ، ٢٠٠٢، الطبعة الاولى ، بيروت،دار النهضة

ـ شوقي ، ممدوح ، ١٩٨٥ ،**الامن القومي الجماعي الدولي**،الطبعه الثانيه ، القاهره ، دار النهضة العربية

ـ عبد الحميد ، عبد المطلب ، ٢٠٠٢ ،**التنظيم الاقتصادي العالمي الجديد**، الطبعه الاولى ،القاهره ، مجموعة النيل العربية

ـ عبد الله ، عبد الفتاح ، ٢٠٠٣ ،**مواقف خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز تجاه القضية الفلسطينية** ، الاصدار ١٣٠ ، الرياض ،دار الملك عبد العزيز

ـ عرفات ، ابراهيم واخرون ، ٢٠٠٠ ،**العولمة والعلوم السياسية** ، سلسلة محاضرات قسم العلوم السياسية ، الطبعه الاولى ، القاهره ، جامعة القاهرة

ـ ميرفي ، ايما واخرون ، ١٩٩٧ ،**امن الخليج العربي في ظل النظام العالمي الجديد** ، الطبعة الاولى ، عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط

ـ نافعه ، حسن ، ١٩٩٨ ، **نظرة على العلاقات الدولية : صعود وهبوط التنظيم الدولي الحكومي** ، الطبعه الاولى ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ نصيرات ، سليمان ، ٢٠٠١ ،**العرب وحصاد القرن الضائع** ، الطبعة الاولى،عمان ، دار اليـاقوت للطباعة والنشر
ـ نصيرات ، سليمان ،٩٩٩ ،**قضايا وطنيـة وقوميـة معاصرة** ، الطبعـه الأولـى ،عمـان ، المطـابع العسكرية
ـ هاليـدي ، فريـد ، حـروب ، خالـد (متـرجم) ، **الكونيـة الجذريـة لا العالميـة المتـردده** ، ٢٠٠٢، الطبعة الاولى ،بيروت ، دار الساقي

ـ ياسين ، السيد (محرر) ، ١٩٩١ ،**افاق التعاون العربي في التسعينات** ، ندوة منتدى الفكر العربي ، القاهرة

الدوريات :
ـ مجلة افكار الالكترونية، **سيادة القانون الدولي في ظل تحولات موازين القوى في النظام الدولي**
ـ مجلة الحوار المتمدن ، العدد ١٣٤٨تاريخ٢٠٠٥/١٠/١٥، العدد١٠٧٣ تاريخ ٢٠٠٦/١/٩
ـ مجلة الدفاع الخليجي ، اذار ٢٠٠٤
ـ مجلة السياسة الدولية، ١٩٩٥ ، **اثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث** ،القاهره ، العدد ١٢٢

المقالات وأوراق العمل:
ـ المنتدى الثاني الموازي للقمة العربيه ، ٢٠٠٦ ، **ورقة عمل للباحث عبد الهادي الخواجا** ،الرباط
ـ **دراسة حول التطورات السياسية لدول الخليج في عام ٢٠٠٣**، ابراهيم الغرايبة، www Dalagh com
ـ مهرجان الدوحه الثقافي الخامس ، ٢٠٠٥، **ورقة عمل للباحثه ابتسام الكتبي** ، قطر

منشورات المؤسسات :
ـ الامانه العامة لمجلس التعاون الخليجي ، الدائرة الاعلامية ، ٢٠٠٤ ، **تقرير حول مجلس التعاون بمناسبة انعقاد دورته الخامسة والعشرين في البحرين** ، الرياض ـ السعوديه

ـ المؤسسة العربية لضمان القروض، ٢٠٠٥ ، **التقرير السنوي** ، عمان

ـ **تقرير التنمية البشرية في الاردن** ، ٢٠٠٤ ، عمان

ـ حكومةالمملكه الاردنية الهاشمية ، ١٩٩١ ، **الكتاب الابيض ، الاردن وازمة الخليج**، عمان ـ الاردن
ـ دائرة الاحصاءات العامة ، قسم التجارة الخارجية ، **بيانات التبادل التجاري مع الدول العربية** ،عمان ـ الاردن
ـ دائرة المطبوعات والنشر ، **البيان الوزاري لحكومة رئيس وزراء الاردن الاسبق طاهر المصري ١٩٩١** ، عمان
ـ دائرة المطبوعات والنشر ، ١٩٩٨ ، **خطب العرش السامية في افتتاح دورات مجالس الامه ١٩٥٣ـ ١٩٩٧** ، الجزء الثاني ، عمان ـ الاردن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ دائرة تشجيع الاستثمار / وحدة التسهيلات بيانات ،**حجم الاستثمار الخليجي في الاردن** ، عمان ـ الاردن
ـ مؤسسة التدريب المهني ، ١٩٩٦ ، **تقرير المؤتمر الاول لتطوير التدريب المهني في الاردن**
ـ وزارة السياحة والاثار / مديرية الاحصاء ، **احصاءات السياحة الخليجية في الاردن** ، عمان ـ الاردن
ـ وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧ ،**الخطة الاقتصادية والاجتماعية الاردنية**، عمان ـ الاردن
ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ ، **تقرير احصاءات الطلبة الاردنيين الدارسين في مؤسسات التعليم العالي خارج الاردن** ، عمان
ـ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،٢٠٠٥،**التقرير الاحصائي السنوي عن التعليم العالي في الاردن** ، عمان ـ الاردن
ـ وزارة الخارجية الاردنية / ادارة الشوؤن العربية والشرق اوسطية ، **العلاقات الاردنية الخليجية** ، عمان ـ الاردن
ـ وزارة الخارجية السعودية ، **خطابات المملكة العربية السعودية في المحافل الدولية**،الرياض

ـ وزارة الصناعة والتجارة /مديرية العلاقات الاقتصادية، **الاتفاقيات الثنائية**، عمان ـ الاردن

الصحف:
ـ جريدة البيان ، دولة الامارات العربية المتحدة ، تاريخ ١٧ / ٤/ ٢٠٠٢
ـ جريدة السياسه الكويتية ، تاريخ ٢٠ / ١٢/ ٢٠٠٣
ـ جريدة الواشنطن بوست الامريكية ، تاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٠٤
ـ حديث اذاعي لرئيس وزراء البحرين مع راديو مونت كارلو بتاريخ ٢٧ / ٢/ ٢٠٠٤

المراجع الاجنبية:

–Al- sawaidi، Jamal،1996، **Iran and The Gulf: Asearch for Stability**،The Emirates Center For Strategic Studies and Research

– Hinnebush، Raynond، 2002،**The Foreign Policy Of Midlle East States**،London..linne rienner publishers

—Distefano ,Giovanni ،2005,**Border disputes and their Resolution According to International Law: The Qatar-BahrainCase**, Edition1st ed، The Emirates Center For Strategic Studies and Research

– Sideri, Sandro, 1997 ،Globalization and Regional Integration, **The European Journal of Development Research**، Vol.9 No.1,June

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

THE JORDANIAN GULF POLITICAL RELATION FROM 1990 TO 2004

By
Sami Ahmed Mahawish Alfalahat

Supervisor
Dr. Mohammad Khair Mustafa

Abstrat

This study examines Jordanian Gulf Political relation for the period between 1990 to 2004 .

Both historical and analystical approaches are used . Statistical data particularly in chapter three were utilized .
The study consists of introduction, five chapters and conclusion .

Chapter one provides a theoretical framework which following chapter are based.. It considers impact of global and regional change on conduct of foreign policy .

Chapter two deals with political relations between Jordan and Arab Gulf states. Issues which are examined including : political reform process , Palestinian issue, relations with the U.S.A, the Greater Middle East Project, Jordan joining the Gulf Cooperation Council is also examined.
Areas of agreements and disagreements between Jordan and Gulf Arab states are also identified.

Chapter three deals with economic relations between Jordan and Gulf states . statistical data were used extensively.

Chapter four deals with Jordan - Gulf security relations.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Chapter five discusses impact of Gulf intra – relations on Jordan . It also discusses the nature of intra relations for the future of Gulf states.

Abstract of the finding is presented in conclusion.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com